جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: تجارة دولية تخصص: مالية و تجارة دولية

سياسات الانفتاح التجاري كوسيلة دعم للنمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالبتين:

- لحلاف إيمان
- تيوريري نصيرة

اشراف الأستاذ:

- مكاوي محمد الأمين

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ولد علي لطيفة	أستاذة محاضرة –ب-	جامعة مستغانم
مقررا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر –أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمن	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2024/2023

الـشكـر و الـتقـديـر

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه، و الصلاة و السلام على أشرف مخلوق اناره الله بنوره و اصطفاه

و انطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر و التقدير للأستاذ المشرف مكاوي محمد الأمين على ارشاداته و توجيهاته التي لم يبخل علينا يوما، كما أتقدم بجزيل الشكر و العطاء إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد و الشكر موصول كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأستاذة و المؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة و إلى كل الزملاء اهمهم شاوش منال و الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم و اخذنا منهم الكثير .

إ هـد ا ء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما

إلى من أجلهما وصلت هذه المرحلة أبنائي نورهان وتوأم روحي محمد و يوسف

إلى أجمل معاني الإخلاص و الوفاء ،زوجي العزيز

وإلى ابي وأمي زوجي رحمهم الله

و إلى ابنا إختي الغالية عبيررحمها الله

وإلى الغالية منيرة وسميرة وإيمان ووهيبة وإخوتي كلهم

إلى رفقاء العمل كلهم

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

وفي الأخير أعز بذكر رفيقة دربي إيمان لحلاف و إلى كل عائلتها الكبيرة و الصغيرة.

تيوبري نصيرة

إ هـد ا ء

أهدي هذا العمل لمن كان سببا في وجودي والدي العزيزين اللذان كان لدعائهما المبارك أثر في سيرتي و تحقيق طموحي حفضهما الله .

والى سندي و من شجعني على اكمال دراستي و من يسر لي الصعاب زوجي العزيز .

الى زهرتي فلذات كبدي ليديا ملاك و مريم

الى أختي الغالية مروة و أخي يونس

و الى عائلة زوجي الذين يحبون طلب العلم و شجعوني دائما، أدعي الله ان يصبرهم على إبنهما و أخي أمين رحمه الله .

كما لا انسى أختي و زميلتي تيوريري نصيرة التي رفقتني في هذه الرحلة الدراسية مليئة بالذكريات و التحديات و التضحيات من أجل مستقبلنا و مستقبل أولادنا حفضهم الله

لحلاف إيمان

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر و التقدير إهداء قائمة الأشكال و الجداول	
مقدمة عامة	1 - 5
الفصل الأول :الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات)	
مقدمة	07
المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري	08
المطلب الأول: السياسة التجارية	08
1- الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية	08
2- الفرع الثاني: لمحة تاريخية حول السياسة التجارية	09
3- الفرع الثالث: أنواع السياسات التجارية	09
4- الفرع الرابع: أهداف السياسة التجارية	10
المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري	12
1- الفرع الأول: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري	12
2- الفرع الثاني: أسباب الانفتاح التجاري	15
3- الفرع الثالث: أشكال الانفتاح التجاري	15
4- الفرع الرابع: تفسير سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي	16
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	24
1- الفرع الأول : مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي	24
2- الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري التعريفية	25
3- الفرع الثالث: مؤشرات الانفتاح التجاري المركبة	27
المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي	28
المطلب الأول: تعاريف ونظريات حول النمو الاقتصادي	28
1- الفرع الأول: تعاريف حول النمو الاقتصادي	28
2- الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	29
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ومراحله	32
1- الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي	32
2- الفرع الثاني: مراحل النمو الاقتصادي	34
المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي	38

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	42
المطلب الأول: علاقة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	42
1- الفرع الأول: اهمية دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	42
2- الفرع الثاني: التأصيل النظري لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي	43
3- الفرع الثالث: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	44
المطلب الثاني: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	45
1- الفرع الأول: تأثير الصادرات	45
2- الفرع الثاني: تأثير الواردات	46
المطلب الثالث: اختيار السياسة التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي	46
1- الفرع الأول: الأساليب السعرية	47
2- الفرع الثاني: الأساليب الكمية	50
3- الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية	51
خاتمة الفصل	56
الفصل الثاني: دراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر	
مقدمة	58
المبحث الاول: التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي	59
المطلب الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية	59
1- الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية	54
2- الفرع الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية	60
3- الفرع الثالث: أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية	61
4- الفرع الرابع: أشكال التكتل الاقتصادي	62
المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم	63
1- الفرع الأول: التكتل الاقتصادي الأوربي	63
2- الفرع الثاني: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)	66
3- الفرع الثالث: التكتل الاقتصادي الآسيوي	68
المطلب الثالث: تجارب التكتلات الاقتصادية في الدول النامية	71
1- الفرع الاول: دوافع التكامل الاقتصادي في الدول النامية	71
2- الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية في الدول النامية	73
3- الفرع الثالث: أسباب فشل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية	75
المبحث الثاني: الاتفاقيات والتكتلات المبرمة من طرف الجزائر على الصعيد الدولي	78
المطلب الأول: مسار الجزائر مع التكتلات المغربية والعربية	78
1- الفرع الأول: مسار الجزائر مع التكتل المغربي	78

2- الفرع الثاني: التجربة التكاملية للجزائر مع الدول العربية	84
المطلب الثاني: الشراكة الأورو - جزائرية	88
1- الفرع الأول: تقديم اتفاقية الشراكة الاورو – جزائرية	88
2- الفرع الثاني: تقييم نتائج اتفاق التعاون الاورو - جزائري	88
المطلب الثالث: اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية	92
1- الفرع الأول: التعريف باتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية	92
2- الفرع الثاني: الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية	95
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائري	98
المطلب الأول: تطور حجم المبادلات التجارية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	98
1- الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2022	98
2- الفرع الثاني: تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2022	98
3- الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990 – 2022	101
المطلب الثاني: تطور الناتج الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الفترة (1990 – 2022)	102
المطلب الثالث: مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر وعلاقته النمو الاقتصادي في الفترة (1990 – 2022)	105
الفرع الأول: تطور مؤشر الانفتاح التجاري للجزائر في الفترة 1990-2022	105
الفرع الثاني: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 – 2022	106
خلاصة الفصل	107
خاتمة عامة	111-109
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج والدخل والانفاق	41
(2-2)	المجموعة الاقتصادية الأوروبية	64
(3-2)	تطور حجم التجارة البينية المغاربية خلال الفترة (2006 – 2014)	80
(4-2)	صادرات السلع و الخدمات للجزائر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	98
(5-2)	واردات السلع والخدمات للجزائر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	99
(6-2)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2022	101
(7-2)	الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) خلال الفترة 1990 – 2022	103
(8-2)	مؤشرات الانفتاح التجاري خلال الفترة 1990 – 2022	105
(9-2)	علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022	106

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	صادرات البضائع بالنسبة للجزائر (الوحدة: مليار دولار أمريكي)	81
(2-2)	واردات البضائع بالنسبة للجزائر (الوحدة: مليار دولار أمريكي)	81
(3-2)	اتجاه و هيكل صادرات الجزائر إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)	86
(4-2)	تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري	89
(5-2)	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2022	103

مقدمة عامة

أ- تقديم

بدأ الانفتاح التجاري في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات كجزء من الاستجابة العالمية للتغيرات الاقتصادية والسياسية. في الصين، قاد دينج شياو بينج هذا الانفتاح بإطلاق إصلاحات اقتصادية عام 1978 تضمنت تحرير الأسعار، منح الشركات حرية اقتصادية أكبر، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. هذه الإصلاحات حوّلت الصين من اقتصاد زراعي إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات الصناعية والتجارية في العالم.

وبعد ان تتابعت الدول المتقدمة انتهاج السياسة الانفتاحية والابتعاد عن الاقتصاد المغلق، فقد كان لهذا القرار تأثيرات كبيرة على الاقتصاد العالمي، حيث أدى الانفتاح التجاري إلى خلق حقبة جديدة من التكامل الاقتصادي العالمي مع فوائد كبيرة أهمها؛ نمو التجارة الدولية، تحسين كفاءة الإنتاج، وزيادة تنوع السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين. ومع ذلك، جاء هذا الانفتاح مع تحديات، منها زيادة التفاوت الاقتصادي وتأثيره على العمالة في بعض القطاعات الصناعية بالدول المتقدمة،

وفي هذا السياق، سعت الجزائر في بداية التسعينيات من القرن العشرين، مثلها مثل العديد من الدول، إلى تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التجارة الخارجية. كان الهدف من هذه الإصلاحات هو تعظيم الفوائد المحتملة من الانفتاح التجاري، وذلك من خلال سن تشريعات وقوانين جديدة تتماشى مع التحديات والرهانات المتوقعة على الصعيدين الداخلي والخارجي. تسعى الجزائر من خلال هذه الخطوات إلى تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية والاستفادة القصوى من الفرص الاقتصادية التي يوفرها الانفتاح التجاري.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

يندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعتبر سياسة الانفتاح التجاري جزءا مهما في استراتيجية النمو الاقتصادي للدولة؟
- كيف يمكن للانفتاح التجاري أن يساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي؟
- ما هي السياسات الاقتصادية والتجارية التي اعتمدتها الجزائر كأسلوب لتطبيق الانفتاح التجاري؟

بناءً على ما سبق نقترح الفرضيات التالية للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة:

- يعتبر تبني سياسة الانفتاح التجاري استراتيجية مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول؛
- الانفتاح التجاري يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر زيادة التبادل التجاري، جذب الاستثمارات الأجنبية، نقل التكنولوجيا، تحسين الكفاءة الاقتصادية، وتوسيع قاعدة المعرفة؛
- الجزائر اعتمدت سياسات لتخفيض الرسوم الجمركية، وتوفير تسهيلات للاستثمار، وتعزيز البنية التحتية، ودعم الصناعات المحلية، وتوقيع اتفاقيات تجارية لتحقيق الانفتاح التجاري.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إلقاء الضوء على مفاهيم في غاية الأهمية، تتمثل في السياسة التجارية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:
- محاولة الربط بين الانفتاح التجاري كسياسة اقتصادية وتأثيرها على النمو الاقتصادي؛
- التطرق إلى الأساليب المنتهجة من طرف صانعي السياسة الاقتصادية في الجزائر فيما يخص عملية الانفتاح التجاري.

أهمية الدراسة:

- ابراز أهمية الانفتاح التجاري على الاقتصادات والسياسات التجارية؛
- فهم التأثيرات الاقتصادية التي يلعبها الانفتاح التجاري على التبادلات التجارية والنمو الاقتصادي؛
- التطرق إلى حالة الجزائر فيما يخص التبادلات التجارية وطرق تبنيها لأسلوب الانفتاح التجاري.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

1- أسباب موضوعية:

- نظرًا لأن النمو الاقتصادي يشكل الهدف الرئيسي والاهتمام الأساسي لمختلف السياسات الاقتصادية التي تنفذها الدول؛
- كون الانفتاح التجاري يعتبر واحدا من أهم السياسات المعتمدة لتحقيق النمو في العصر الحالي.

2- أسباب ذاتية:

- يتناسب موضوع الدراسة مع تخصصنا الأكاديمي؛
- محاولة التمكن والتوسع في القراءات والبحوث الأكاديمية التي اهتمت بهذا الموضوع.

منهجية الدراسة:

استخدمنا المنهج التاريخي، الوصفي والمنهج التحليلي، والذي يحاول التطرق الى الأحداث التي مرت بها الجزائر خلال الفترة المدروسة من إصلاحات و دخولها في تكتلات و ابرامها لاتفاقيات ، و وصف وتحليل كل من التجارة الخارجية والانفتاح المالي في الجزائر، في الفصل الأول قمنا بجمع المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة وتحليلها من أجل التعريف بكل جوانب الموضوع، واعتمدنا على تقييم الانفتاح التجاري وتحليل مؤشراته للخروج بنتائج حول موضوع الدراسة في الفصل الثاني.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات في الجزائر موضوع الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر واقعه، تطبيقاته، المعوقات التي تقف عقبة له والحلول المقترحة، وكذا دراسة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري والتطورات والتغيرات التي كان لا بد منها من أجل تطبيق سياسة الانفتاح التجاري.

- **عدة محمد – أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1990 – 2022) – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د – تخصص مالية و تجارة دولية – قسم العلوم التجارية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير– جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – 2023/2022** : قامت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض و وصف مفاهيم نظرية الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي و نظرياتهما و نماذجهما، إضافة الى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي و تقييم وضعيتهما في الجزائر .

- **بوقرورة إلياس– أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2020) – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية – تخصص العولمة و التكتلات الاقليمية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير– جامعة باتنة 1 – 2024/2023** : هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر ، و معرفة أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020 و تسليط الضور على الاثار الجانبية المترتبة على الاقتصاد الجزائري نتيجة سياسة الانفتاح التجاري معتمدا في ذلك على المنهج التاريخي تم المنهج الوصفي التحليلي .

- **بسطالي حداد، نويبات عبد القادر – أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018 – مجلة دراسات العدد الاقتصادي – المجلد 11 – العدد 01 - 2020:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائري وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

- **دريدي وداد – أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية و تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018) – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاد دولي – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة محمد خيضر – بسكرة -2020/2019:** استهدفت هذه الدراسة طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، و كذا واقع التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر معتمدة في ذلك على الجمع بين المنهج الوصفي و التاريخي و التحليلي .

تقسيمات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بجوانبه، قمنا بتقسيمه الى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول:** تطرقنا في هذا الفصل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي كمفاهيم، مع النظر في العالقة بينهما، قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، اذ عالج المبحث الأول الإطار النظري للانفتاح التجاري، والمبحث الثاني تعاريف حول النمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فهو حول علاقة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

- **الفصل الثاني**: تناول هذا الفصل دراسة حالة الجزائر فيما يخص تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، قسمنا هذا الفصل بدوره الى ثلاثة مباحث، ذكرنا في المبحث الأول التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي وفي المبحث الثاني الاتفاقيات والتكتلات المبرمة من طرف الجزائر على الصعيد الدولي، وختاما المبحث الثالث عبارة عن دراسة تحليلية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات)

مقدمة:

عرف العالم في الثلث الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات و التطورات داخل المجال الاقتصادي ظهر ذلك في تبني العديد من الدول النامية سياسات تنموية انفتاحية و التحاقها بركب الدول المتقدمة و ذلك لغرض رفع الحواجز و تسهيل التبادلات التجارية، و بالرغم من التخوفات و المعارضات لتخفيض الحواجز التجارية، إلا أن الاتجاه العالمي المتأثر بالليبرالية و المتوجه نحو التحرير كان واضحا، خاصة مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، و عدم تقبل معظم الدول لقوانين السياسات الانعزالية خصوصا بعد أن أشادت العديد من الدراسات على التأثير الايجابي لسياسات الانفتاح التجاري و ما ينتج عنها من زيادة في معدلات نمو الدول المتقدمة و النامية على حد سواء .

و يعتبر الانفتاح التجاري و عملية رفع القيود أو الحد منها من أبرز عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي و الذي يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم ، إضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص الحصول على السلع و الخدمات، و تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد و تحسين مستويات الإنتاجية الكلية لليد العاملة من خلال نشر التكنولوجيا و المعرفة التي تؤدي بدورها إلى اقتناء و تطوير منتجات جديدة و بالتالي زيادة الإنتاجية، و نظرا لأهمية الجوانب النظرية و الفكرية لسياسة الانفتاح التجاري، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نتناول فيهما ما يلي:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري
- ✓ المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي
- ✓ المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري

يحظى موضوع الانفتاح التجاري بأهمية في العديد من الدول حول العالم لكونه جزءا أساسيا في التكامل الاقتصادي العالمي، حيث يثير هذا الموضوع العديد من التحديات والفوائد بالنسبة للدول والاقتصادات، مما يجعله محط اهتمام واسع الانتشار بين الاقتصاديين والمتخصصين في الشؤون المالية.

المطلب الأول: السياسة التجارية

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

السياسة التجارية هي السياسة التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، و يترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية، و بذلك في هذا السياق تعتبر كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد و الهيئات فيما يتعلق باستيراد و تصدير السلع و الخدمات.

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف الأنظمة الاقتصادية وتطورها، حيث تختلف من دولة صناعية إلى أخرى من حيث النمو وضمن نفس النظام باختلاف مراحل التطور الاقتصادي للدولة، ويتم اعتماد أدوات محددة لتحقيق أهدافه، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك. كما تعتبر سياسة التجارة الخارجية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: " السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة.

وحسب MAURICE BYE يمكن تعريف السياسات التجارية على أنها الاختيار الذي اتخذته السلطات العمومي لمجموعة من الوسائل الثابتة للتأثير على التجارة الخارجية لبلد ما لتحقيق هدف محدد أو هدف مرغوب فيه، وعادة ما يكون تنمية الاقتصاد الوطني، ولكن يمكننا إيجاد أهداف أخرى مثل التشغيل التام، واستقرار أسعار الصرف.[1]

[1] عبد اللاوي الزهرة- السياسات التجارية وأثرها على حجم واتجاه التجارية الخارجية في ظل الانفتاح التجاري (دراسة حالة الجزائر 2009-2019) - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث – تخصص مالية وتجارة دولية – شعبة علوم تجارية – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة زيان عاشور الجلفة – 2023/2022 – ص ص 22-23.

وتعرف السياسات الجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة)

كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى).

ومن الملاحظ **ان** بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريفة الجمركية او سياسة المنع).[2]

الفرع الثاني: لمحة تاريخية حول السياسة التجارية

أن الدارس لحيثيات الحماية يدرك تماما أن الدول لن تتدخل في التجارة الدولية بفرض القيود عليها، بل الهدف من التعريفة الجمركية كانت ذات صبغة مالية، لكن مع الاهتمام المتزايد بفلسفة الدولة القوية انصب التركيز على سياسات تجارية الداعمة لقوة وثروة الدولة، وهذا بحث رواد النظرية التجارية على ذلك إذ تأثرت اقتصاديات دول أوربا الغربية كإنجلترا وفرنسا، فنجد خلال 1824 إلى 1873 اهتمام بالسياسة الاقتصادية وحرية التبادل التجاري داخل الإقليم أو في الخارج.

مما نتج عنه استغلال بعض الدول للبعض الآخر، وسبب ذلك المطالبة بحماية المنتجات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الداخلية من المنتوجات الدولية، مما دفع معظم الدول إلى انتهاج سياسة الحماية التجارية من عام 1873 إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى، التي على أساسها تم التعامل مع الدول إما المحايدة أو العدائية، ليتم بعد ذلك المطالبة بالحرية الاقتصادية خلال فترة الرواج 1923 1929 و وحدة المعاملة الجمركية بين مختلف الدول، وظهرت الولايات المتحدة الأكثر تأثير تجاريا بسبب تطبيق نظام الإنتاج الكبير، مما زاد من الطلب على المواد الأولية ، مما شجع من تبني المؤتمر الدولي في جنيف 1927 القاضي بإجراء معاهدة تنمية التجارة الدولية وتدنية الرسوم الجمركية ، ليتم بعد ذلك العزوف عن المعاهدة بعد الكساد 1929 ورجوع الدول إلى سياسة الحماية من جديد، لكن بعد نهاية الحرب العالمية عمدت الدول الى إعادة حركة التجارة والاعتماد على الرسوم الجمركية لتنظيمها.

لقد تباينت واختلفت السياسة التجارية الدولية حسب الظروف والنظم الاقتصادية من دولة صناعية لأخرى ودولة نامية الأخرى كذلك، وفق الأهداف والوسائل، مما ولد أنواع من السياسات والعلاقات الاقتصادية الدولية.[3]

الفرع الثالث: أنواع السياسات التجارية

[2] خالد المرزوك – السياسات التجارية – الاقتصاد الدولي – كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة بابل – ص 38 .

[3] بن شني عبد القادر – تسيير عمليات التجارة الدولية – مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثالثة – تخصص تجارة دولية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – 2022/2021- ص ص 25 – 26 .

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن هناك نوعان من السياسات التجارية سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة .فالسياسة التجارية الحرة (Libre Echange) يُقصد بها تلك السياسة التي لا تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات وعلى حجمها، والتي تتطور بفعل قوى السوق الحرة للعرض والطلب.

أما السياسة التجارية الحمائية (Protectionnisme) يُقصد بها سياسة الدولة التي ترمي إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية عن طريق استعمال قيود تعريفية وأخرى غير تعريفية. إن التساؤل عن أنجع وأفضل السياستين الحمائية التي تعطي إمكانية تطوير الصناعات الوطنية، أم الحرة التي تكمن بطريقة مباشرة من مقارنة نفقات الإنتاج الوطنية بالدولية؟

تساؤلاً يُطرح من قرون عديدة من طرف الكثير من الاقتصاديين والسياسيين، والدراسات التي تمت في هذا السياق والتي بحثت عن السياسة التجارية المطبقة خلال مختلف الفترات التاريخية، انتهت إلى أن السياسة التجارية كانت متقلبة من الحماية إلى الحرية أو العكس، واتخذت درجات مختلة بين الأولى والثانية ولم تطبق ولا مرة واحدة بصورتها المطلقة، فمثلاً الفترة الممتدة من الخمسينات إلى الستينات تميزت بالانتقال من الحماية إلى الحرية ولكن ببداية سنوات السبعينات عادت لحماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية.

تطور الحماية عير السنوات الماضية الأخيرة يمكننا من إبراز الأنواع التالية للحماية التجارية.

- ✓ الحماية الانتقائية: وهي الحماية الموجهة نحو دول معينة .
- ✓ الحماية القطاعية وهي الحماية الموجهة نحو قطاعات أو نشاطات اقتصادية معينة كالقطاع الزراعي أو نشاط صناعة السيارات.
- ✓ الحماية الجماعية: وهي الحماية التي تقودها مجموعة من الدول في إطار التكتلات الإقليمية وموجهة نحو دول لا تنتمي إلى هذا التكتل أو المجموعة. [4]

الفرع الرابع: أهداف السياسة التجارية

تعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كما يأتي:

1. **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** يتم ذلك من خلال زيادة المعروض من العملات الأجنبية، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على العملة الأجنبية عن طريق ترشيد الاستيرادات.
2. **حماية المنتج المحلي:** المقصود هنا هو عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون الكلفة الحقيقية للإنتاج في

[4] أسماء عدائكة، السايح بوزيد – السياسة التجارية و علاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016- مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة – العدد 04 – جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي – الجزائر – جوان 2018 – ص 261.

الداخل أكبر من التكلفة في الخارج، ومتى ما تبين بأن حماية الانتاج المحلي أمر ضروري حينها يتم تطبيق الحماية.

3. **حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق**: الإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التبادل التجاري، يقصد بسياسة الاغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية .

4. **تشجيع الاستثمار من أجل التصدير**: يتم ذلك في إطار الاتجاه الى تحرير التجارة الخارجية والتحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة مناطق حرة، وتوفير الحوافز والمزايا اللازمة لزيادة وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير، سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر[5].

5. **زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي**: يعد هذا الهدف مهم جدا تسعى إلى تحقيقه السياسة التجارية الخارجية سواء كانت سياسة الحرية التجارية التي تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات، ومن ثم رفع مستوى التشغيل وزيادة العمالة في الاقتصاد القومي من الأنشطة التصديرية، في إطار التحول إلى استراتيجية الانتاج من اجل التصدير، أو كانت سياسة الحماية التجارية التي تعمل على تحقيق هدف زيادة العمالة من خلال حماية الصناعات الناشئة بفرض الضرائب الكمركية على ما يماثله من سلع مستوردة، فترتفع الأسعار داخلياً، وهذا يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا النوع من الصناعة سعياً وراء معدل أكبر من الأرباح ، ويصبح السوق المحلي أكثر جاذبية للاستثمار من السوق الخارجي، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الاستثمار ورفع مستوى التشغيل وزيادة العمالة الاقتصاد من خلال الأنشطة الإحلالية، وفي إطار العمل باستراتيجية الإحلال محل الاستيرادات، وقد ثبت من خلال التجارب العديدة في هذا مجال في جنوب شرق آسيا وغيرها أن سياسة حرية التجارة الخارجية في ظل التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هي الأكفأ في زيادة فرص العمل و رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد .

6. **حماية الصناعات الناشئة**: إن حماية الصناعة يجب أن يكون بشروط أهمها: أن تكون الحماية لمدة محددة وغير ممتدة الى ما لا نهاية، ليكون ذلك حافزاً على جدية الصناعة في الإسراع بتقوية مركزها واكتساب الميزة النسبية، ومانعاً في الوقت نفسه من تحولها إلى صناعة احتكارية، وكذلك أن تكون

[5] سعد عبد الكريمي حمادي الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي - التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) – دار الدكتور للعلوم – الطبعة الأولى – 2023 – ص ص 89 – 90.

الحماية مفروضة لعدد من الصناعات التي يتوافر أمامها فرص النجاح والاستقرار في المستقبل بكفاءة اقتصادية.

7. **التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي:** وذلك لحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الاقتصادية العنيفة والتي تأتي بسبب عوامل خارجية، مثل حدوث تضخم عنيف أو انكماش حاد، ولا شك إن هذه التقلبات غير مرغوب فيها، ولذلك فإن التعامل معها والاستعداد لها بالأدوات الملائمة مسألة ضرورية.

8. **تحقيق التنمية الاقتصادية:** من المعروف إن تحقيق النمو الاقتصادي بعد أحد أهداف سياسات التجارة الخارجية، والذي يتمثل في الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، أما التنمية الاقتصادية فهي اقتران هذه الزيادة في الدخل بتغيرات هيكلية في المجتمع، أما التنمية الاقتصادية تحدث في الدول النامية، وترتب على كل من النمو والتنمية الاقتصادية زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة، وباستقراء تجارب الدول النامية في النمو نجد أنها انتهجت إما استراتيجية التصنيع ذات التوجيه الداخلي، وهي استراتيجية قائمة على الإحلال محل الاستيرادات ويتم تنفيذها من خلال الرقابة والتحكم المباشر في التجارة الخارجية، ويتم ذلك باستخدام القيود التعريفية وغير التعريفية حتى يتسنى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية، أما الاستراتيجية الأخرى التي تنتهجها الدول النامية، فهي استراتيجية التصنيع ذات التوجيه الخارجي، والتي تقوم على سياسة تنمية الصادرات الصناعية، ومن ثم تقوم سياسات التجارة الخارجية بدور حيوي وفعال في دعم وتنفيذ مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية[6].

المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري

الفرع الأول: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية عدة مصطلحات في هذا الشأن، فقد نجد مصطلح التحرير التجاري Trade Liberalizationومصطلح الانفتاح التجاري Trade Openness وكلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية. وقد تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري وكذا مدى استفادة الدول من ا تحرير التجارة الخارجية مفهوم الانفتاح التجاري من الضروري قبل كل شيء معرفة الانفتاح، فالانفتاح لا يستند بالضرورة على الجوانب التجارية البحتة، قد يشمل أيضا الجانب المالي من الانفتاح الاقتصادي وجب تعريف الانفتاح الاقتصادي.

[6] سعد عبد الكريمي حمادي الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي – مرجع سابق – ص ص 90- 91.

إن التحرير التدريجي للعلاقات الاقتصادية الدولية واندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي في سياق العولمة ترافقها زيادة التخصص في التبادلات التجارية الدولية وكذلك التحركات الدولية لرؤوس الأموال. ويمكن تعريف الانفتاح الاقتصادي بأنه فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي، الاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج. أو بتعبير آخر تخفيف القيود التي يعمل في إطارها الاقتصاد الوطني كالقيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والأجور والضرائب.[7]

يعتبر لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد؛ وذلك لأن الانفتاح التجاري ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري؛ وذلك بسبب أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة به .ويُعبر عن الانفتاح التجاري بأنه "تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين. [8]

عرف (kahkonen صندوق النقد الدولي)، التحرير أو الانفتاح التجاري على أنه تحرير القطاع الخارجي أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والحواجز المتمثلة في الرسوم الجمركية القيود الكمية والإدارية والفنية. [9]

وعرف Krueger-Bragwatiالانفتاح التجاري على أنه تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم، وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.

[7] نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني - تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017) - مجلة الإنسانية والاجتماعية - المجلد 7 - العدد 2-- جامعة قسنطينة 2 - ديسمبر 2020. ص 172 .

[8] شروق علي الشهري، نشوى مصطفى محمد - أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية - قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود - ص 6

[9] زعيتري صارة، شويكات محمد – الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2017 – مجلة البحوث والدراسات التجارية – مجلد 03 – عدد 02 – سبتمبر 2019 – ص 212.

حسب الاقتصادي KRUEGER, 1986: فتعني أي سياسة من شأنها أن تقلل من ضوابط التقييد، ويعتبر التحرير كوسيلة للانفتاح، وأنه تحول من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، حيث يتم الحد من الضوابط أو ازالتها تماما.

حسب مجموعة من الاقتصاديين :M, Michelaly, Papar Georgion, A, M, Choksi 1991, فتعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير ، و (20) هي أكبر درجة تحرير ، كما عرفوا تحرير التجارة على أنها السائد تغيّر يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية بمعنى يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية تغير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغير السياسات) .

وحسب الاقتصاديين :Culloch, Winters and Cirera: 2001, فإن الانفتاح التجاري من الناحية العملية يعبر عن أهمية التجارة في اقتصاد البلد، وهو إجراء ضروري حيث أن عدم توفره قد ينتج عنه تقييد السياسات التجارية، ونظام الصرف، مما يؤدي إلى الاختلال في الأسعار المحلية؛ وبالتالي يتضمن الانفتاح التجاري عدة اهتمامات بنيوية كحجم البلد وأثره على التجارة، إصلاح السياسات التجارية وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية) بما في ذلك تحقيق الاستقرار وتخفيض قيمة العملة).

وحسب الأستاذ عجة الجيلالي: فإن تعريف الانفتاح الذي يتناسب مع المفهوم الجزائري فهو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المبادرات الأجنبية، استثمارية كانت أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل.[10]

كما عرف المعهد العربي للتخطيط الانفتاح التجاري على أنه تلك السياسة التي تؤدي التخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات وسياسات سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.

[10] حداد بسطالي – أثر سياسبة الانفتاح التجاري على انمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص علوم اقتصادية – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة محمد بوضياف المسيلة – 2020/2019- ص ص 5 – 6 .

وعليه يمكن استنتاج أن الانفتاح التجاري هو سياسة للتخلي عن القيود المفروضة على الصادرات والواردات لإصلاح وتوسيع حجم التجارة الخارجية.[11]

الفرع الثاني: أسباب الانفتاح التجاري

تواجه أغلبية الاقتصاديات اليوم تحديات هائلة، فأكثر من مليار من سكان هذا العالم يعيشون في حالة فقر، وهي . الأسر والمجتمعات و الدول على حد سواء، وتشترك الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في أهداف تقليص الفقر في مختلف أرجاء العالم، وتحقيق نمو اقتصادي أكبر ومستويات معيشة راقية، وذلك لن يتحقق إلا بالسرعة في تطبيق سياسة الانفتاح التجاري، فقد أثبتت التجارب الفعلية والنظرية الاقتصادية أن الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المقيدة للتجارة يشكلان طريقة أثبتت نجاحها في خلق الثروة وتحقيق النمو، فالدول المنفتحة على حرية التجارة تملك عادة ثروة أكبر ومعدلات نمو أكبر وفرصاً أكثر للاستثمار ، أما القيود التجارية فعلى العكس ذلك، إذ أما قد تحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان من المنافسة، إلا أن نتيجتها النهائية هي وضع البلد في حالة أسوأ من الحالة التي كان فيها من حيث الأرباح التي فاته جنيها والنمو الأبطأ يعني شحاً في الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية .

كما تعود الأسباب الداعية إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم لنا أن أي دولة في العالم مهما بلغت مستويات التقدم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، و إن وجدت دولة تستطيع الاستغناء عن الآخرين فان ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه الاكتفائية فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، و من هنا تبدو أهمية سياسة الانفتاح التجاري التي تؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدوليين ارتباطا وثيقا بالأسباب المؤدية إلى قيام بالتجارة الخارجية . [12]

الفرع الثالث: أشكال الانفتاح التجاري

في الواقع لا يوجد تحرير تجاري كلي لجميع الدول فيما بينها في العالم على أساس أنها دولة واحدة؛ حيث تقوم الدول بتحرير تجارتها من خلال عدة أشكال، فبالإضافة إلى التحرير التجاري من حيث السلع والخدمات سواء بالتصدير أو الاستيراد هناك أشكال أخرى:

[11] قلعي كريمة، حيدوشي عاشور - قياس أثر التحليل المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة (1990- 2017) المجلد 6 - العدد 2 -مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات- ديسمبر 2021 – ص 341.

[12] عبدوس عبد العزيز - سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الاخر - مجلة الباحث - العدد 08 – 2010 – ص 152

1- التحرير التجاري التام تكون التجارة حرة، أي حرية دخول وخروج السلع والخدمات حرية انتقال عوامل الإنتاج، التدفق التام للاستثمارات الأجنبية.

2- التحرير التجاري الجزئي وفيه لا يتم إزالة القيود التجارية وإنما يتم تخفيضها، فقط أو إتباع استراتيجية الانفتاح إما بإحلال الواردات أو تشجيع الصادرات يكون هذا النوع في الاتفاقيات الثنائية ما بين الدولة وشريكها، وبالتالي هذا الانفتاح لا يبين ربح متساوي لكل أو بعض الدول التي لها انفتاح أكثر من ناحية المبادلات التجارية.

3- التحرير التجاري المتعدد الأطراف: يتضمن هذا الشكل التحرير التجاري في إطار المنظمات الدولية، التي تعمل على الحد. من عراقيل التجارة الدولية والسير الجيد للمبادلات في ظل التجارة الحرة .في هذا الشكل يمكن أن تكون بعض الدول منفتحة مع بعض الآخر بالقوة كونها منظمة وخاضعة لمبادئ، فهي بذلك مجبرة على تحرير التبادلات لتجارتها الخارجية مع دول الأعضاء في المنظمة، في المقابل تقوم الدول الأخرى بفتح تجارتها على أساس المعاملة بالمثل إذا ارتأينا إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

4- التحرير التجاري ذو الافضلية من الدرجة الاولى والافضلية من الدرجة الثانية :يأخذ الانفتاح التجاري شكل التجارة الحرة «free Trade» حسب ما يكافئ التدفق الحر للسلع والتدفق الحر للخدمات وتحقيقه للأفضلية مع تخفيض العراقيل جمركية أو غير جمركية أمام التجارة. هذا النوع من الانفتاح هو من الدرجة الأولى من الأفضلية «first best» أي عوامل وعوائد الإنتاج تتحرك بحرية مع تحقيق مكاسب لجميع الدول المنفتحة على الأسواق الدولية .تامة أما الدرجة الثانية من الانفتاح والتي تمثل الحالة الثانية من الأفضلية «second best «الذي يكون بعدم إزالة القيود الجمركية ولكن بتخفيض نسبتها أو ممارسة القيود غير التعريفية .إذا الانفتاح التجاري من الدرجة الثانية يكون إما من خلال الاتفاقيات الثنائية الاتحادات الجمركية أو إتباع استراتيجيات سياستي الانفتاح المتمثلة في تشجيع الصادرات وإحلال الواردات .وعليه فالانفتاح التجاري الحر من الدرجة الأولى «free Trade» هو ذلك النظام التجاري الحر الخالي من كل التشوهات التجارية المتمثلة بالأخص في الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات أو دعم الصادرات والقضاء عليها كليا. [13]

الفرع الرابع: تفسير سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي

1- سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

[13] سداوي نورة - أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة 1980- 2014 دراسة حالة الجزائر - اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة وهران 2 - 2019/2018- ص 16.

كان ظهور مدارس الفكر الاقتصادي في نهاية القرن السادس عشر، وحتى بداية القرن الثامن عشر، وقبل التطرق لسياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بودي الإشارة إلى الفكر التجاري (المركنتيلي) بشكل مختصر ؛ حيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية مفصلة في هذا المجال، فبالنسبة لديهم أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، وعلى هذا الأساس ترتكز فكرة التجاريين فيما يخص التجارة الدولية على محورين أساسيين: يتمثل المحور الأول في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن، أما المحور الثاني فيتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات، من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير من خلال إتباع نظام ما يمسى بـ الدروباك (Draw Back) والهدف من ذلك هو تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة.

ومن أبرز ممثلي المدرسة التجارية الاقتصاديان الإنجليزيان أ. ستافورد (1571-1612)، توماس مان (1641-1571)، والاقتصادي الفرنسي أنطوان دي مونكرتيان (1576-1621) الذي كان أول من استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي؛ فعلى امتداد قرنين من الزمن ظلت النظرية الميركانتيلية تهيمن على الممارسة الاقتصادية في العالم، وشملت أفكار النظرية الميركانتيلية العالم كله بشبكة معقدة واسعة من التدابير والإجراءات التقييدية في التجارة العالمية والتي كانت من القوة والرسوخ بحيث لم يتمكن العالم من التخلص منها نهائيا حتى الآن.

أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فترجع أولى المحاولات الفعلية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية تفسيرا علميا إلى المدرسة الكلاسيكية، التي كانت تنادي بحرية التجارة الدولية، وذلك امتداد طبيعي لمبدأ الحرية الاقتصادية، كما بينت هذه المدرسة فوائد التبادل التجاري بين الدول، وحاولت تفسير ثلاثة نقاط النقطة الأولى تتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ومنه التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي؛ أما النقطة الثانية فتتعلق بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الدولية، أي تحديد النفع من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة والنقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بكيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية إذا ما طرأ ما يخل به؛ ويستند الفكر الكلاسيكي في دراسة التجارة الدولية إلى أربعة نظريات وهي نظرية التكاليف المطلقة، نظرية التكاليف النسبية، نظرية القيم الدولية، ونظرية تكلفة الفرصة البديلة.[14]

- **نظرية التكاليف (النفقات) المطلقة لآدم سميث:**

يعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبالضبط سنة 1776 في مؤلفه الشهير " البحث في طبيعة وأسباب ثراء الأمم "، حيث عالج موضوع التجارة الدولية

[14] حداد بسطالي – مرجع سابق – ص 10

وهاجم فيه بشدة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال.

وتتلخص الفكرة العامة لنظرية الميزة المطلقة أو نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث" في أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية، وتقوم بمبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها، أو التي لا تستطيع إنتاجها أبدا. تعرضت نظرية الميزة المطلقة للانتقاد من قبل الاقتصادي ريكاردو Ricardo على أساس ماذا لو كان للبلد المحلي نقيصة مطلقة، أي أن إمكانية كلا البلدين أن يتبادلا تجاريا حتى ولو لهما نفس إنتاج السلعة الواحدة بأقل استخدام لوحدات العمل.

- **نظرية التكاليف (النفقات) النسبية لدافيد ريكاردو**

أيد د. ريكاردو فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة حرية التبادل بين البلدان المتعاملة، وانطلق من ملاحظة ظاهرتين هامتين متمثلتين فيما يلي:

- تكاليف إنتاج المرتفعة والتي تتزايد باستمرار في الزراعة.

- حماية بريطانيا للمنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الدولية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية للعمال، مما أدى بهم للمطالبة بالرفع من الأجور نظرا لارتفاع حصة الخبز في ميزانية الاستهلاك للعامل. إن ارتفاع أسعار الحبوب يستلزم ارتفاع مستوى أجور العمال وبالتالي انخفاض الأرباح الصناعية وتراجع تراكم رأس المال الصناعي والنمو الاقتصادي بصفة عامة.

- إن ثبات معدل الأجور أو انخفاضه حسب د. ريكاردو - يكفي لكي تنمو الصناعة في بريطانيا، ولكن نتيجة كهذه لا يمكن الوصول لها إلا إذا تخلت بريطانيا عن حماية منتجاتها الزراعية لكي تبقى التكاليف الحقيقية لليد العاملة ثابتة أو تنخفض إن أمكن.

- ويقول د. ريكاردو في هذا السياق في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي إن معدل الربح لا يمكن أن يرتفع إلا إذا انخفضت الأجور وهذا الانخفاض ليس دائما إلا إذا خفضت أسعار احتياجات العمل التي يقتنيها بأجره وإذا استطعنا أن نوفر هذه الاحتياجات بأسعار منخفضة من خلال التجارة الخارجية أو تطوير الآلات، فإن الأرباح سيرتفع لا محالة إذا تخلينا عن إنتاج القمح واستطعنا أن نتحصل عليه وعلى الأشياء الضرورية الأخرى للعامل من الخارج بأسعار أقل فإن الأجور تنخفض والأرباح ترتفع". [15]

إن المشكل المطروح كان يتعلق بالاختيار بين الاستمرار في حماية الزراعة أو الانفتاح للاستيراد وتخصيص كل عوامل الإنتاج البريطانية للتصنيع. ويوضح ساموبلسون في كتابه التيارات الكبرى لتاريخ الفكر الاقتصادي في

[15] حداد بسطالي – مرجع سابق – ص ص 10 – 11

اختيار ريكاردو الخاص باعتماد بريطانيا على استيراد الحبوب وأثره على عملية توزيع المداخيل وعلى تراكم المال الصناعي. [16]

- **نظرية القيم الدولية لجون ستوارت ميل**

يعتبر جون ستوارت ميل أحد الاقتصاديين الكلاسيك، إذ قام بصقل وإدخال بعض التعديلات على نظرية ريكاردو في النفقات النسبية والتي ركزت على قياس نفقات السلع بوحدات من العمل مستندة إلى نظرية القيمة في العمل، حيث حدد السعر الذي يتحقق به التبادل السلعي وهذا في كتابه الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية " سنة 1848. [17]

افترض ميل وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل وركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية لعنصر العمل كما فعل ريكاردو، وقد أبرز أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي؛ فعندما نريد تحديد ما يكسبه بلد من وراء استيراد سلعة وتصدير سلعة أخرى ويتخصص في إنتاجها فيجب أن نحدد قيمة السلعة المصدرة وقيمة السلعة المستوردة، وتستطيع الدولة المصدرة أن تحدد قيمة سلعتها المصدرة وذلك بواسطة نفقة إنتاجها ولكن كيف تتحدد السلع المستوردة من بلد إلى آخر فتلك مشكلة القيم الدولية؛ حسب ميل يتحدد قيمة السلعة المستوردة بنفقة إنتاج السلعة المصدرة سدادا للسلعة المستوردة، وقد سلم جون بنفس مبادئ ريكاردو فيما تعلق بالتبادل بالمقايضة وتتوقف نسبة التبادل بين السلعتين على النسبة بين الطلب على السلعة الأولى والطلب على السلعة الثانية فنسبة التبادل بين الدولتين على السلعتين يتوقف على نسبة الطلب والعرض للبلدين.

- **نظرية تكلفة الفرصة البديلة**

من غير الواقعي أن يكون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، كما أنه لا يتكون من وحدات متجانسة، وهو معيار تعرض لكثير من النقد من قبل الاقتصادي الألماني" غ. هابرلر " الذي أعطى مفهوم جديد للنفقات النسبية يعتمد على فرضيات نظرية تكلفة الفرصة البديلة، شرح هابرلر" في كتابه عام 1933 قانون الميزة النسبية، من خلال تقديمه لنظرية تكلفة الفرصة البديلة ومنحنى إمكانيات الإنتاج كبديل للنظريات السابقة. فتكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع لتحرير كمية من الموارد لإنتاج سلعة أخرى، وفي هذه الحالة الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، ويعتبر

[16] نويوة عمار - مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي - مقدمة لطلبة السنة الثالثة LMD -تخصص تجارة - قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الحاج لخضر - 2014/2013- ص 05

[17] حداد بسطالي – مرجع سابق – ص 12

هابرلر" أن أثمان السلع تتناسب مع نفقات التكلفة النسبية، فالدولة الأكثر كسبا هي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع، وأن اختلاف الأثمان النسبية هو الدافع لقيام التبادل، إذ أن معدل التبادل يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب للدولتين

2- سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

إن النقائص الموجودة ضمن النظرية الكلاسيكية كان الدافع وراء مجموعة من الكتاب إلى إعادة صياغة جوانب متعددة من التحليل الكلاسيكي، وقد أطلق على تحليل هؤلاء الكتاب بالنظرية النيو كلاسيكية ومن بينهم "هكشر "أولين"، " صامويلسون" ،" ليونتيف"؛ ومن أبرز الخصائص التي تنادي بها المدرسة النيو كلاسيكية، نجد ضرورة تحرير التحليل الكلاسيكي من القيود المفروضة عليه وعلى نظرية العمل في القيمة، وكذا تطبيق أدوات التحليل المستخدمة في النظرية الاقتصادية وذلك لتحديد أنماط التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

- **نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (نظرية هكشير- أولين)**

يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى الاقتصاديين السويديين، إيلي هكشير سنة 1919، ثم من بعده تلميذه برتل أولين سنة 1933 ، الذي طور ما جاء به أستاذه هكشير، ووفقا لتحليل هذين الاقتصاديين فقد تم إدخال التحليل الاقتصادي الحديث لنظرية تحديد ثمن التوازن وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق في نظرية التجارة الخارجية، ومن ثم الاعتماد في تحليل جانب العرض على فكرة دوال الإنتاج ذات النسب المتغيرة من العناصر الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع المختلفة، و كذا الاعتماد في جانب الطلب على منحنيات السواء، التي تعبر عن رغبات المستهلكين و أذواقهم في طلبهم على السلع المختلفة، و يتأثر هذا الطلب بمستوى دخول الأفراد و هو ما يتوقف بدوره على ما يملكونه من عناصر الإنتاج و أثمان تلك العناصر .[18]

كما أن أولين قد أضاف شرطان أساسيان لهذا وهما ضرورة تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد من البلدان، وكذا ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة، حيث لاحظ أنه حتى لو تساوى بلدان تماما من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج فيهما، إلا أنه من الممكن مع ذلك أن تقوم التجارة الخارجية بينهما وأن تكون هذه التجارة مفيدة لكلا البلدين، وذلك طالما أنه من الممكن بالرغم من هذا أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج بين هذين البلدين وبالتالي اختلاف في الأسعار النسبية للسلع محل التبادل فيما بينهما، وذلك بسبب الاختلاف في حالة الطلب من بلد لآخر، وأن حالة الطلب هذه قد تختلف بسبب اختلاف أذواق المستهلكين في كلا البلدين أو بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل الوطني في كل منهما، وكنتيجة لهذا التحليل يمكننا أن نقول بأن هذه النظرية تقول بأن التخصص الدولي يتم على أساس الوفرة لعوامل الإنتاج، وأن التبادل الدولي ما هو إلا عملية مبادلة عناصر متوفرة مقابل عناصر نادرة بصورة ضمنية، والتي تعكسها حركة السلع ما بين البلدان على اعتبار أن عوامل الإنتاج ثابتة ولا تنتقل فيما بين البلدان، بينما هذه الحركة تعكسها عملية انتقال السلع على المستوى الدولي.

- **نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج**

[18] حداد بسطالي – مرجع سابق – ص ص 12 – 13

في عام 1948، طور العالم الاقتصادي الأمريكي بول صامويلسون نظرية هكشير - أولين؛ إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها، وقد أدى ذلك إلى نظريته حول تعادل أسعار عناصر (الإنتاج التي عرفت باسم نظرية هكشير - أولين صامويلسون" ، ووفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج، فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، وتقول هذه النظرية أنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها، وتؤكد فرضية صامويلسون أنه في حالة تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية، والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول وتفترض هذه النظرية؛ أولا قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط، وثانيا تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال لسلع أي عدم وجود رسوم جمركية، وبناء لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة في اليد العاملة بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية، أما البلد الذي يملك وفرة في رأس المال مع ندرة في عنصر العمل فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية .

- **نظرية ستولبر- صامويلسون**

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد وضعت هذه النظرية عام 1941، أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها صامويلسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات، وقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هكشير - أولين، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوزيع العام.[19]

- **لغزليونتيف وتقييم نموذج هكشير- أولين**

إن أهم الدراسات التطبيقية لنموذج هكشير - أولين (OH) هي دراسة الاقتصادي ليونتيف" للتجارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستعمل أسلوبا جديدا عرف بجداول المدخلات والمخرجات، وقد بدأت دراسته التطبيقية بالنتائج والتوقعات فقد توقع أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإنتاج وتصدير سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من سلع كثيفة العمل، لكن اكتشف العكس، أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من سلع كثيفة رأس المال، وهذه النتائج هي عكس نتائج هيكشر - أولين (OH) في نسب عناصر الإنتاج وعرفت هذه الدراسة (بلغز ليونتيف) في نسب عناصر الإنتاج Leontief Paradoxe وتوصل ليونتيف لنتيجة مفادها أن وفرة وندرة عناصر الإنتاج وحدها لا تكفي لتفسير التجارة الدولية وإنما هناك عوامل أساسية تدخل في تفسير الظاهرة وهي :

[19] حداد بسطالي – مرجع سابق – ص ص 13 – 14

- ✓ نوعية عوامل الإنتاج حيث تتميز صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بكثافة عنصر العمل الماهر الفني والمبادر، فليونتيف وقف على حقيقة مفادها رأس المال البشري هو أساس التفرقة بين العامل الأمريكي وغيره؛
- ✓ افتقاد الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الموارد الطبيعية كالمطاط يضطرها إلى استيراد السلع التي لا توفرها لها الطبيعة؛
- ✓ تحيز الطلب استهلاك داخلي من السلع كثيفة رأس المال فانه لا يبقى للتصدير، لذا فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير سلع كثيفة رأس المال؛
- ✓ هيكل الحماية: يقصد بهيكل الحماية مجموعة التدابير الجمركية والغير جمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي تؤثر على حرية التجارة وقد حاول تريفز (Travis) في دراسته 1971 تفسير لغز ليونتيف، في محاولة للولايات المتحدة الأمريكية حماية منتجاتها كثيفة العمل فانخفضت تدفقات واردتها من السلع كثيفة العمل، أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي قوية لا تحتاج إلى حماية.

3- سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الحديث

إن التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أدت إلى ظهور عدد من العوامل التي لا تندرج دائما في سياق النظريات السابقة، ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية أو ما يمكن تسميتها بالاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية نجد كل من: نظرية الفجوة التكنولوجية، نظرية دورة حياة السلعة (المنتج)، نظرية تأثير حجم الإنتاج، نظرية المنافسة ونظرية التبادل اللامتكافئ.[20]

- **نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة:**

والتي تعرف أيضا باسم نظرية رأس المال الإنساني أو البشري، وتسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها في درجة المهارة. وقد قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي كيسنع (D.B. Keessing) سنة 1961، حيث أثبت أن العمل غير متجانس وأو جد ثمانية أصناف من التأهيل مرتبطة بثمانية أصناف من النشاط، حيث أخذ الصادرات بالنسبة لـ 46 قطاع و14 بلدا، وجد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أعلى نسبة مئوية فيما يخص الفئات الثلاثة الأولى أي العلماء والمهندسون، التقنيون والرسامون الصناعيون وفئة الإطارات. وهي العناصر التي تعتمد على إنفاق كبير في مجال البحث العلمي، وأو ضح كيسنغ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك علاقة وارتباط وثيق بين النفقات المتخصصة للبحث العلمي في أي مؤسسة أو قطاع وبين قدرته التصديرية.

[20] حداد بسطالي – مرجع سابق – ص ص 15– 16.

هو يعني أنه كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير كلما زادت وارتفعت القدرة التقديرية للقطاع أو المؤسسة والعكس صحيح. والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحظى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل أي الذي يتم الإنفاق عليه وهو بالتالي يدخل في رأس المال العام للدولة، ومنه إذا جمعنا رأس المال البشري مع رأس المال المادي في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن صادراتها في النهاية هي كثيفة رأس المال، وهو ما يسمح بقلب لغز ليونتييف وتصحيح نموذج هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج.

- **منهج اقتصاديات الحجم:**

منهج اقتصاديات الحجم: يشكل هذا المنهج في تفسير التجارة الدولية تطويرا وتعديلا آخر لنموذج هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، نعني باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير. وهناك وفورات داخلية، ووفورات خارجية.

- **نظرية الفجوة التكنولوجية**

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول والفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية.

فمنطق نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام لعامل مفسر لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.[21]

- **نظرية دورة حياة المنتج**

رجع هذا النموذج للاقتصادي فرنون في حين يعتبر امتداد لنظرية بوسنر، لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي الى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دور دورة حياة المنتوج الجديد في قيام التجارة الخارجية. تعتبر الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية دول وفيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول التفوق تكنولوجيا وإنتاج سلع ريادية واحتكار إنتاج السلعة وتصديرها إلى دول العالم المختلفة وفقا لعدة مراحل.

[21] سامي بلبخاري – نظريات التجارة الدولية – مطبوعة محاضرات السنة الثالثة ليسانس – تخصص مالية وتجارة دولية – قسم العلوم التجارية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة 08 ماي 1945 قالمة – 2022/2021 – ص ص 59 – 62.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

الفرع الأول : مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي

1- درجة الانفتاح التجاري:

يعتبر هذا المؤشر منهج سهل وبسيط في الحسابات الكمية كونه يستخدم حجم التدفقات التجارية كمؤشر للتجارة المفتوحة؛ فهو بذلك مؤشر مطلق، يعبر عنها رياضيا كالتالي: حيث أن:

$$\frac{\sum (Xi + Mi)}{PIB}$$

Xi: هو صادرات الوطنية ، مجموع، قيمة السلع الخدمات المنتجة محليا و تباع خارج الحدود الوطنية للبلد

Mi : هو الواردات من السلع و الخدمات الأجنبية التي تدخل الحدود الوطنية للبلد.

PIB : الناتج المحلي الخام ، وعادة ما يقاس بمجموع القيم المضافة للبلد.[22]

2- مؤشر التركز السلعي للصادرات:

يعتمد هذا المؤشر على درجة التنويع في الصادرات السلعية للبلد، فكلما كانت ترتكز على سلعة معينة، فان ذلك يشكل تبعية اقتصادية، إذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من 60%، يعني ذلك أن الدولة تخضع لقيود وعراقيل من الدولة المستوردة، خاصة لما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يعرف تذبذبات حادة في الأسعار مثل صادرات المواد الأولية، أما إذا كان اقل من النسبة المرجعية المعتمدة ، يدل ذلك على أن نسبة التركز السلعي للصادرات انخفضت نتيجة زيادة التنوع في الصناعة الموجهة نحو التصدير مثلا، بالتالي يسمح للدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار للسلع المصدرة ، فانخفاض المؤشر يحفز البلد على زيادة التحرير التجاري ويعبر عنه باستخدام معامل جيني هيرشمان على النحو التالي:

$$CC= [\sum (Xit/XT)^2]^{1/2}$$

CC : مؤشر التركز السلعي للصادرات.

Xit : صادرات الدولة من السلعة(i) خلال السنة (t).

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة.t

[22] سداوي نورة - مرجع سابق – ص ص 17 – 18.

3- المؤشر الجغرافي

طبق هذا المؤشر من طرف «Frankel, Romer (1999) بهدف إثبات مدى مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى نصيب دخل الفرد بالدرجة الأولى، مع تحديد الحصة التجارية للبلد بإدخال متغيرات حديثة تسمى بالمتغيرات الجغرافية كأساس للمبادلات الثنائية بين بلد معين وشركائه التجاريين، تتمثل من حجم السكان نصيب الفرد من الدخل، المناطق والحدود المشتركة المسافة كعوامل أساسية تجذب البلد إلى القيام بالمبادلات التجارية والاتفاقيات الثنائية وعليه تقاس حصة التجارة للدولة بمجموع حصة مساهمة التجارة الثنائية المتنبئ بها مع جميع شركائها والمعبر عنها بالمعادلة التالية:[23]

$$(T]Y)i = Soj[\ Tij/Yi]$$

حيث ان:

i(TY): يمثل حصة التجارة الخارجية (صادرات واردات بالنسبة للناتج المحلي الخام للبلد ..

[Tij/Yi] : حصة التجارة بين البلد 1 و البلد ..

يستخدم المؤشر الحساب حصة التجارة الفعلية للبلد مع حصة التجارة الثنائية بإدخال المتغيرات من بينها الحجم الذي يتميز بعلاقة ايجابية في تفعيل التجارة الثنائية، على عكس المسافة التي تؤثر سلبا على التجارة الفعلية بين البلدين، فكلما زادت المسافة زادت تكاليف النقل والبعد عن الموانئ البحرية مثلا يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$Ln(Tij/GDPi)=ao+a1LnDij+a2LnSi+a3LnSj+eij$$

حيث أن:

Ti: يمثل حجم التجارة الثنائية بين البلدين أول.

GDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي.

Dij : المسافة بين البلدين.

Si و S: تقيس الحجم البلدين.

eij : متغير وهمي يمثل اللغة المشتركة و الحدود المشتركة و البعد عن الموانئ.

الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري التعريفية

1- مؤشر متوسط التعريفة غير موزون: (Averages Tariff Rates Underweighted)

يعتبر أحد مقاييس متوسط معدل التعريفات الجمركية لبلد ما، كلما يرتفع هذا المؤشر فانه يقلص من درجة الانفتاح التجاري، يقاس بقسمة مجموع رسوم الاستيراد من قبل حجم الواردات استعمل هذا المقياس من طرف Fischer » (2000) تعرض هذا المؤشر لانتقادات كونه مؤشر غير مثالي يبالغ في ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية

[23] سداوي نورة – مرجع سابق – ص ص 19 – 20.

بدون الأخذ بعين الاعتبار الكميات المستوردة للسلع القابلة للتداول بالرغم من أن الواردات المقابلة ذات ميل منخفض، بالإضافة انه لا يأخذ القيود غير تعريفية بعين الاعتبار.

2- مؤشر متوسط التعريفة الموزون

يأخذ هذا المؤشر معدل التعريفة الجمركية لكل سلعة، يرجح بأهمية هذه السلعة في مجموعة السلع المستوردة، بافتراض وجود سلعتين ومرونة الطلب عليهما هي واحدة، وانه تفرض عليهما معدل التعريفة الجمركية، إحداهما أكبر من الأخرى، فان حساب المؤشر يعمل على قيمة السلعة الأولى في معدل التعريفة المفروض عليها مجموعا إلى قيمة سلعة الثانية في معدل التعريفة الخاص بها، مع قسمة مجموع قمتي السلعتين من بين سلبيات هذا المؤشر أن الطلب على السلعة ذات التعريفة المرتفعة نسبيا يميل للانخفاض مقارنة بالسلعة ذات التعريفة المنخفضة التي ينخفض الطلب عليها بشكل اقل كما يعاني هذا المؤشر من عدم وجود سلسلة إحصائية متجانسة على الأوزان المتوقعة للسلع قابلة للتداول وغير قابلة للتداول في اقتصاديات الدول النامية .[24]

3- معدل التعريفة الاسمي ومعدل التعريفة الفعلي

يتم احتساب معدل متوسط التعريفة الاسمي مباشرة من معدل الضريبة الجمركية المسجلة لدى الجمارك، فهو تلك قيمة الرسوم التعريفية المدرجة في جداول التعريفة الجمركية لبلد ما، أما معدل التعريفة الفعلي ويسمى كذلك بمعدل الحماية الفعلية، يتم تقييمه بنسبة من الإيرادات الجمركية على التجارة الإجمالية الصادرات والواردات) أو الواردات وحدها. إن معدل التعريفة الاسمي يفرض على السلع النهائية ويكون أثره مباشرة على المستهلك أما معدل الحماية الفعلي فيمس واردات سلع الوسيطة أو واردات المواد الأولية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة. يحسب المؤشر الأخير كالتالي:

$$F = \frac{\mathrm{t} - \mathrm{ar}}{1 - \mathrm{a}}$$

حيث أن:

t : معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية .

r : معدل التعريفة الاسمي على المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع النهائية.

a :نسبة قيمة المستوردات إلى قيمة السلع النهائية.

f : معدل الحماية الفعلي الممنوح للمنتجين المحليين للسلعة.

[24] سداوي نورة - مرجع سابق – ص ص 20 – 21.

4- مؤشر التشويه

قدم من طرف» David Dollar (1992)» لقياس إثر الانفتاح التجاري على النمو، يقيس مؤشر التشويه الانفتاح التجاري بطريقة غير مباشرة، من خلال فرض القيود التجارية التي تؤدي إلى تشويه في سعر الصرف الحقيقي، ويكون هذا المؤشر بغياب التجارة الحرة مع وجود سياسات التوجه نحو الخارج.
يعرفه «Dollar» بأنه "ذلك المؤشر المستمد من قياس مدى تشوه سعر الصرف الحقيقي بعيدا عن مستوى التجارة الحرة في النظام التجاري ويكون المؤشر كبير كلما كانت الأسعار عالية نتيجة لنسبة الحماية المرتفعة على مدى سنوات طويلة.

انتقد هذا المؤشر من طرف» Rogoff (1996)» من حيث أن التشوه في سعر الصرف الحقيقي، لا يرجع إلى القيود التجارية المطبقة وإنما إلى السياسة النقدية المنتهجة من طرف البلد و أسعار الصرف، كما أن قانون السعر الواحد لا يطبق في الواقع فهو بذلك غير منطقي، وبرر سبب ارتفاع أسعار السلع الواردات المنافسة و الصادرات إلى السياسة النقدية المتمثلة في رفع قيمة العملة الوطنية.

الفرع الثالث: مؤشرات الانفتاح التجاري المركبة

عادة ما يتم الجمع بين مؤشرات الانفتاح في دراسة معينة من اجل الدراسة المستهدفة، حيث سنتعرض لثلاث مؤشرات مركبة تتمثل في مؤشر الانفتاح التجاري «Sachs et Warner (1995) » و هو عبارة عن مؤشر وهمي، تنحصر قيمته ما بين 0 و 1، ويتكون من خمسة تدابير للسياسات التجارية، يأخذ القيمة المعدومة (0) عندما يكون الاقتصاد لبلد ما مغلق وفقا لأي من المعايير متوسط معدل التعريفة الجمركية يفوق 40% ، متوسط القيود غير تعريفية يفوق 40% تغطيته للواردات اعتماد البلد على نظام اشتراكي احتكار الدولة لمعظم الصادرات الرئيسية وتجاوز قسط علاوة السوق السوداء نسبة 20 % .[25]

يلعب هذا المؤشر دور كبير في وضع المراقبة على سعر الصرف إذا كانت العلاوة المفروضة مرتفعة أكثر من 20% فهو بذلك يعمل على الحد من كمية العملة الأجنبية، ويتميز بدور مشابه لعمل ضريبة على الواردات.

[25] سداوي نورة – مرجع سابق – ص ص 22– 24

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي زيادة في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تنتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. يُعتبر مؤشرًا على تطور الاقتصاد وقوته، ويؤثر بشكل كبير على معيشة الناس وفرصهم الاقتصادية، إذ يمكنه توفير فرص العمل وزيادة الدخل الفردي، وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يساهم في رفع مستوى العيش وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعاريف ونظريات حول النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعاريف حول النمو الاقتصادي

حضي موضوع النمو الاقتصادي اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، لما له من أهمية كبرى في شتى الميادين والمجالات، حيث يعتبر المرآة العاكسة للأداء الاقتصادي ودرجة تطوره. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن. [26]

و قد تعددت التعريفات حول النمو الاقتصادي، نذكر منها: عرف الاقتصادي فرانسوا بيرو (Fançois Perroux) النمو الاقتصادي أنه "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي" .

وعرفه سيمون كوزنت (Siman Kuzent) على أنه: "ارتفاع" طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها. [27]

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارده إلى سلع وخدمات. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة.[28]

النمو الاقتصادي بمفهومه المحدود هو عبارة عن زيادة في الدخل الوطني، ويخضع للدراسات والتحاليل خاصة الـــدراسات الكمية، حيـــث يركز على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و الناتج القومي الإجمالي (GNP) و الدخل الوطني (NT) . [29]

---

[26] سمير حفاصي ، عبد القادر خليل – دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة (1990- 2019) – مجلد 06- عدد 02 – مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية – 2020- ص 140.

[27] فضيلة ملواح – محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 – 2018) - Revue d'économie et de statistique appliquée – المجلد 17 – العدد 02 – جوان 2020 – ص 127 .

[28] عثماني أنيسة ، بوحصان لامية – دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر – المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية – المجلد 03 – العدد 01 – ديسمبر 2013 – ص 47 .

[29] Alina-Petronela HALLER - Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge - Economy Transdisciplinarity Cognition – Vol 15 – 1/2012- P 66 .

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

1- نظرية النمو الكلاسيكية

رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية،" أدم سميت، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس"، إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالي:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنو لوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج و رأس المال المستخدم، كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتركم الرأسمالي .

- اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي) وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض) وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار. وفي الأخير تكوين رأس المال.

- توصل روادها إلى أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأنها تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وأن حالة الثبات أو الركود هي اية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

- أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، السياسية، الاجتماعية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- يمكن استخلاص مما سبق ذكره حول أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصادي، أن مدى تحققها يبقى رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل وثبات بعض عوامل الإنتاج. [30]

[30] ساطور رشيد – دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية علاقات وروابط – مجلة التراث – العدد 10 – جامعة الجلفة - ديسمبر 2013- ص ص 160 – 161.

2- **نظرية شومبيتر:** تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى ا نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية:

- وصل شومبيتر إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار لابتكاري غير مواتية لعملية النمو.
- يرى شومبيتر أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية، وان المبتكر ليس بالضرورة أن يكون رأسماليا أو ممولا للمشاريع، بل يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به.
- أكد شومبيتر على أهمية الادخار والتي يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد، ولا يعترف شومبيتر بأهمية رؤوس الأمو ال النقدية في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب شومبيتر أن عملية النمو تتضمن ثلاثة عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل.
- تحدث عن الاستثمار وتمويله، وكذا أنواعه، حيث توصل إلى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة في تمويل الاستثمارات وأن الاستثمار في الابتكار يمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الادخار وهذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون، ونميز نوعين من الاستثمارات وهما: الاستثمار التلقائي ويعتبره المحدد الرئيسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد، وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالأرباح والفائدة وحجم الرأسمال القائم[31].

إلا أن شومبيتر تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

[31] ساطور رشيد – مرجع سابق – ص ص 161 – 162.

- نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان، وذلك لافتقارها للعدد المطلوب من المنظمين الذي هو أساس نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي.
- البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة، القيم الملائمة والدوافع والتحفيز.
- ما توصل إليه شومبيتر على أن الائتمان يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية، كما يمكن القول انه يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.

3- **نظرية النمو الكينزية – النيوكينزيون :** برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية وقانون" Say" أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعا الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما انصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصير ة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

4- **النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي :** يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهير لـ- SOLOW- سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الآجل، أما في الآجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الآجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان .[32]

واعتمد النموذج النيو كلاسيكي في تحليله للنمو طويل الآجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).

[32] ساطور رشيد – مرجع سابق – ص ص 163-165.

- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:
  - تشابه أطراف النشاط الاقتصادي؛
  - اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.

5- **النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:** تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر أو بالنسبة * الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية لنظريات النمو ، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 للامتدادات النظرية للنماذج النيو كلاسيكية والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- لاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.[33]

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ومراحله

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

[33] ساطور رشيد – مرجع سابق – ص ص 163-165 .

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

أولا: النمو التلقائي (الطبيعي)

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جر ى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة الانتاج السلعي أي الانتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود؛
- حدوث تراكم لرأس المال؛
- تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، ببنما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

ثانيا: النمو العابر

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

ثالثا: النمو المخطط

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتجلى في فترة بعد الحرب العالمة الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية .ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط.[34]

[34] ولد عمري عبد الباسط – إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013) – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير – تخصص اقتصاد كمي – شعبة علوم اقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – 2016/2015- ص ص 6 – 7 .

الفرع الثاني: مراحل النمو الاقتصادي

من الممكن أن نضع جميع المجتمعات من حيث هيكلها الاقتصادي في إحدى فئات خمس: المجتمع التقليدي مرحلة التهيؤ للانطلاق، ففترة الانطلاق، ثم فترة النضوج، وأخيراً عصر شيوع الاستهلاك الوفير.

1- المجتمع التقليدي

أولى المراحل هي المجتمع التقليدي. هذا المجتمع يتحدد هيكله لعدد محدود من الدول الإنتاجية تقوم على أساس العلوم والفنون،وفقا الإنتاجية التي سادت حتى ما قبل قدوم (نيوتن) وعلى أساس النظرة التي كانت شائعة حتى ذلك الوقت نحو عالم الماديات.

وحين نذكر (نيوتن)هنا نرمز به- في الواقع- إلى ذلك الحد الفاصل في تاريخ البشرية الذي بدأ ينتشر عند الاعتقاد بأن العالم الخارجي يخضع لعدد محدود من القوانين التي يمكن للبشر التعرف عليها والتي يمكنهم أن يتحكموا فيها بصورة منتظمة وتوجيهها للأغراض المنتجة.

غير أن الخاصية الرئيسية التي تميز المجتمع التقليدي هي وجود حد لما يمكن أن يصل إليه الناتج المتوسط للفرد. ووجود هذا الحد الأقصى يرجع إلى عدم توفير الإمكانيات التي تهيئها العلوم وفنون الإنتاج الحديثة أو عدم تطبيق هذه الإمكانيات بصورة منتظمة.

وعلى ذلك فسواء في العصور الساحقة أو في العصر الحديث نجد الحياة في المجتمعات التقليدية مليئة بالتغيرات التي ال تنتهي ..فنطاق التجارة وحجمها داخل تلك المجتمعات وفيما بينها كانت دائبة التغيير بسبب عوامل عديدة مثل درجة الفوران السياسي والاجتماعي، وكفاية الحكم المركزي والعناية بالطرق وتأمينها.. وكان حجم السكان ومستوى الحياة - يرتفع أو ينخفض ليس فقط وفقا بسبب الحروب والأوبئة: وقد نشأت في،لتغيرات المحاصيل بل أيضا هذه المجتمعات مستويات مختلفة للصناعة غير أن مستوى الإنتاجية ظل فيها محدودا كما هو في الزراعة لعدم توفر إمكانيات العلم الحديث أو عدم تطبيقها أو تهيؤ الإطار الفكري اللازم لها.

وعلى وجه العموم نجد أنه كان لزاما على هذه المجتمعات بحكم القيود المفروضة على مستوى الإنتاجية فيها أن تخصص نسبة عالية من مواردها للزراعة.

ومن النظام الزراعي استمرت تلك المجتمعات هيكلا معيناً للنظام الاجتماعي لا يترك سوى فرص محدودة للحركة الرأسمالية أي لارتقاء الفرد في السلم الاجتماعي. ولعبت الروابط العائلية والعصبية دوراً كبيراً في التنظيم الاجتماعي. [35]

[35] والت ويتمان روستو – مراحل النمو الاقتصادي- وكالة الصحافة العربية – جمهورية مصر العربية - طبعة 2021 – ص ص 11 – 13.

وعلى ذلك فمن الوجهة التاريخية نستطيع أن ندرج تحت اسم "المجتمع التقليدي" كل العالم الذي سبق عصر "نيوتن" يشمل ذلك الأسر التي توالت على عرش الصين وحضارات الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط والعصور الوسطى في أوروبا.

ويضاف إليها جميع المجتمعات التي جاءت بعد عصر (نيوتن) غير قصير ال تمتد إليها القوى الجديدة التي أقيمت للإنسان وظلت وقتا لكي يسيطر على بيئته بما يعود عليه بالنفع الاقتصادي.

2- التهيؤ للانطلاق

المرحلة الثانية للنمو تشمل جميع المجتمعات التي تمر بفترة الانتقال أي بتلك الفترة التي تنشأ فيها الظروف اللازمة لانطلاق إذ أنه البد من وقت لكي يتحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى الوضع الذي يمكنه من أن يستغل ثمار العلم الحديث لكي يتغلب على تناقص الغلة .وبذلك يتمتع بالمزايا والفرص التي تتاح له بحكم عملية الفائدة المركبة.

وأول ما ظهرت هذه الظروف بشكل محدود المعالم ظهرت في أوربا الغربية في أواخر القر ن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر حينما أخذت الآفاق التي فتحها العلم الحديث تتبلور في شكل دول جديدة للإنتاج سواء في الزراعة أو الصناعة.

وحدث هذا ضمن إطار بعثت فيه عوامل الحركة بسبب التوسعات العديدة في الأسواق العالمية والتسابق المتسمر على هذه الأسواق وكان لكل العوامل التي أدت إلى انقضاء العصور أثرها في تهيئة الظروف اللازمة لانطلاق في أوروبا الغربية.

ومن بين دول أوروبا الغربية كانت بريطانيا هي التي تمكنت بمالها من مزايا جغرافية وموارد طبيعية وإمكانيات تجارية وبنيان اجتماعي وسياسي أن تكون السابقة إلى تحقيق الظروف اللازمة للانطلاق.

وصحب ذلك انتشار الاعتقاد ال بأن التقدم الاقتصادي ممكن الحدوث،فحسب فيه :بل إن هذا التقدم شرط الزم لشيء آخر يراه المجتمع مرغوبا سواء كان هو الكرامة الوطنية أو الربح الخاص أو الرفاهية العامة أو رفع مستوى حياة الأجيال القادمة. فالتعليم وإن لم ينتشر بين جميع الطبقات - تتسع آفاقه ويتطور بما يتفق واحتياطات النشاط الاقتصادي الحديث ويرقى إلى مرتبة الصدارة- سواء في القطاع الخاص أو في الاثنين معا - بعض الرجال المتصفين بروح الإقدام، حاملين معهم عزمهم على تعبئة المدخرات وتحمل المخاطر في سبيل السعي إلى الربح أو إلى المدنية والتجديد.[36]

[36] والت ويتمان روستو – مرجع سابق – ص ص 14 – 15.

وتظهر البنوك وغيرها من المؤسسات الخاصة بتعبئة رءوس الأموال ويزداد الاستثمار خاصة في قطاع النقل والمواصلات وفي المواد الأولية التي قد تكون موضع اهتمام الدول الأخرى. ويتسع نطاق التجارة سواء الداخلية أو الخارجية. وتبدأ المشروعات الصناعية الحديثة تظهر في أماكن متفرقة مستخدمة الطرق الجديدة للإنتاج.

وبالرغم من أن مرحلة الانتقال - من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق - شهدت تغيرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي ذاته وفي معايير القيم الاجتماعية فإن الطابع الغالب عليها هو الطابع السياسي فمن الوجهة السياسية نجد أن بناء حكومة وطنية مركزية قوية- على أساس ائتلافات تدوين بروح قومية متوثبة بدال من المصالح الإقليمية المتوارثة لأصحاب الأراضي أو مصالح القوى الاستعمارية أو الاثنين معا- كان عاملا حاسما في فترة التهيؤ للانطلاق، و يكاد يكون في جميع الأحوال شرطا ضروريا لحدوث الانطلاق.

3- مرحلة الانطلاق

ثم ننتقل بعد هذا إلى الحد الفاصل الكبير في تاريخ المجتمعات الحديثة وهي المرحلة الثالثة من سلسلة المراحل أي مرحلة الانطلاق هذه المرحلة عبارة عن تلك الفترة التي يتم فيها القضاء على التكتلات والمقاومات التي ظلت تناوئ النمو المطرد.

وهنا تأخذ القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي والتي نجحت حتى الآن في إحداث تجديدات محدودة في النشاط الاقتصادي تنتشر في المجتمع وتهيمن عليه. ويصبح النمو هو الطابع العادي للمجتمع، وتبدأ الفائدة المركبة تتغلغل في عاداته وفي أنظمته وهيكله.

وكان الدافع المباشر للانطلاق في بريطانيا وفي تلك المنطقة في العالم التي سخت عليها الطبيعة والتي نزح معظم سكانها إليها من بريطانيا- وهي الواليات المتحدة وكندا الخ- هو أساسا- ال كلية -التقدم التكنولوجي.

أما في الحالات الأخرى الأكثر شيوعاً فكان لابد للانطلاق أن يتأخر ليس فقط في انتظار بناء رأس المال الاجتماعي وتغلغل التقدم التكنولوجي في الصناعة والزراعة وإنما أيضاً لحين انتقال دفة السياسة إلى أيدي طبقة من الناس لديها الاستعداد لأن تعتبر تحويل الاقتصاد إلى القالب الحديث أمرا رئيسياً له مكانة الصدارة بالنسبة للشئون السياسية عامة. ص [37]

وخلال عملية الانطلاق يأخذ معدل الاستثمار المنتج ومعدل الادخار في الارتفاع من حوالي 5% مثال من الدخل القومي إلى 10% أو أكثر ولو أنه في بعض الأحوال التي تحتاج فيها الدولة إلى استثمارات كبيرة لغرض تكوين

[37] والت ويتمان روستو – مرجع سابق – ص ص 16 -18.

رأس المال الاجتماعي اللازم لخلق الظروف اللازمة للانطلاق كان معدل الاستثمار خلال فترة التهيؤ للانطلاق يفوق 5% وهذا هو ما حدث في كندا قبل سنة 1170 والأرجنتين قبل سنة 1714.

وخلال فترة الانطلاق يحدث توسع سريع في صناعات جديدة فتظهر أرباح ضخمة يعاد استغلال جانب كبير منها في إنشاء مصانع جديدة ويؤدي توسع هذه الصناعات إلى تزايد احتياجاتها من العمال الصناعيين ومن الخدمات اللازمة لخدمتها ومن السلع المصنوعة الأخرى.

ويؤدي هذا بدوره إلى توسع آخر في المناطق الحضرية وفي المنشآت الصناعية الحديثة الأخرى.

وتؤدي كل عمليات التوسع هذه في القطاع الحديث إلى زيادة الدخول في أيدي أولئك الذين ال يكتفون بادخار جانب كبير من دخولهم بل ويسعون في الوقت نفسه إلى وضع هذه المدخرات في متناول أيدي أولئك الذين يباشرون العمل في أوجه النشاط الحديثة.

وتتوسع الطبقة الحديثة وهي طبقة المنظمين وتشرف على توجيه التدفقات المتزايدة من الاستثمارات في القطاع الخاص. ويبدأ الاقتصاد في استغلال موارد طبيعية لم تكن مستغلة من قبل وفي تطبيق طرق للإنتاج لم تستخدم حتى ذلك الوقت .

وتعتبر التغيرات الجذرية في الإنتاج الزراعي من أهم شروط حدوثٍ من قائمة احتياجاته من انطلاق ناجح، ألن تقدم المجتمع يزيد كثيرا المنتجات الزراعية.

وخلال عشرة أعوام أو عشرين عاما يكون الهيكل الأساسي للاقتصاد وكذلك الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع قد تحولت بشكل يجعل من الممكن المحافظة على معدل منتظم للنمو فيٍ جميعا المستقبل باستمرار.

4- المضي نحو النضوج

بعد انتهاء مرحلة الانطلاق تبدأ فترة طويلة من النمو المطرد وإن شابته بعض التقلبات حيث يسعى المجتمع الذي أخذ بأساليب النمو المطرد إلى نشر الطرق التكنولوجية الحديثة في جميع نواحي النشاط الاقتصادي، وهو خلال ذلك يواظب على استثمار نسبة من الدخل القومي تتراوح بين ،10 20% الأمر الذي يتيح للإنتاج أن يتزايد باستمرار بمعدل يفوق نمو الإسكان. ويظل تكوين الاقتصاد يتغير بال انقطاع نتيجة للتحسن المستمر في فنون الإنتاج ولتزايد سرعة نمو الصناعات الجديدة، وتباطؤ نمو الصناعات القديمة.[38]

ويثبت الاقتصاد القومي أقدامه في الاقتصاد العالمي: فالسلع التي كانت تستورد من قبل يتم إنتاجها في الداخل، وتظهر الحاجة إلى أنواع أخرى من السلع وإلى تصدير سلع أخرى لمواجهة الواردات ويقوم المجتمع بإحداث

[38] والت ويتمان روستو – مرجع سابق – ص ص 19 – 21.

التعديلات اللازمة لمواجهة الانتاج الحديث المرتفع الكفاية وتتغلب القيم والنظم الحديثة على القديمة أو تتطور هذه الأخيرة بما يكفل تغذيتها لإعاقتها لعملية النمو.

ومن الممكن تعريف النضوج بأنه تلك المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع بجلاء مقدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته إلى الانطلاق وأن يستوعب إحداث الطرق الإنتاجية المعروفة ويطبقها بصورة محكمة على غالبية- إن لم يكن كل- الإمكانيات التي تتيحها له موارده. فهذه هي المرحلة التي يثبت فيها الاقتصاد أنه قد اكتسب درجة من الإلمام بفنون الإنتاج وقواعد تنظيم المشروعات تمكنه ال من إنتاج كل شيء بل من إنتاج أي شيء يقرر إنتاجه.

5- ما بعد الاستهلاك

أما بعد ذلك فلا مجال للتنبؤ اللهم إلا إذا لاحظنا أن سلوك الأمريكيين خلال العقد الأخير يشير إلى أنهم بدءوا أخيراً يشعرون بتناقص المنفعة الجدية النسبية للسلع الاستهلاكية المعمرة وبدءوا ينحازون إلى المسلك الذي رسمته نظرية (بودنبروكس) الديناميكية وهو زيادة الإنجاب وكأن الأمريكيين في تصرفهم هذا قد هونوا من شأن الحصول على زيادات إضافية إلى الدخل الحقيقي بالصورة المألوفة حيث إنهم ولدوا في عهد حقق لهم الضمان الاقتصادي والاستهلاك الوفير الشائع واتجهوا بقلوبهم بدلا من ذلك إلى إعلاء مزايا تكوين أسر كبيرة غير أنه لم يمض بعد الوقت الكافي لكي نغامر - على أساس هذه الحالة الفريدة باستنتاج مرحلة جديدة للنمو يمكن أن تتحقق في أي مجتمع، تقوم على الأطفال، وتخلف عصر المعمرات الاستهلاكية، فعلى حد تعبير علماء الاقتصاد من الجائز أن تختلف المرونة الداخلية لإنجاب الأطفال بين مجتمع وآخر ولكن في وسعنا أن نؤكد أن المجتمع الأمريكي لن يعني خلال العقد القادم بزيادة تغلغل السلع المعمرة قدر عنايته بالمشاكل المترتبة على زيادة الأطفال وعلى النقص النسبي في رأس المال الاجتماعي .[39]

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس نمو الإنتاج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

- **تعريف الناتج المحلي الإجمالي (GDP):**

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة). يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة. فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل،

[39] والت ويتمان روستو – مرجع سابق – ص ص 21 – 26.

وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح

- **نشأة مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**

تم تطوير هذا المؤشر لأول مرة بالشكل الذي نعرفه اليوم على يد الاقتصادي (Simon Kuznets) في عام 1934 في تقرير قدم للكونجرس الأمريكي استهدف تقدير الإنتاج الأمريكي من كافة السلع والخدمات، بحيث يعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء الاقتصادي الذي تشهده دولة ما، فيرتفع في أوقات الرخاء ويتراجع في أوقات الركود

- **استخدامات الناتج المحلي الإجمالي**

يعكس مؤشر الناتج المحلي إجمالي الأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة. كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة والتنبؤ كذلك بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو أو الانكماش المتوقع على المدى القصير. من جانب آخر، يستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الأداء الاقتصادي للدول .يعتبر احتساب الناتج المحلي الإجمالي مهماً لأنه ببساطة يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد في أي دولة حيث تشير الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى أن اقتصاد الدولة قوي وقادر على التوسع وخلق المزيد من فرص العمل مما يعني انخفاض مستويات البطالة، وزيادة فرص العمل، بالتالي زيادة الدخل المتوفر في متناول السكان .يُقاس الناتج المحلي الإجمالي بعملة الدولة المعنية، وعندما يتم مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من دولة، يتم تحويل قيمة ناتج كل دولة إلى القيمة المساوية له بعملة موحدة لتسهيل عملية المقارنة الاقتصادية[40].

- **طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي**

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقدير، الأول: القيمة المضافة والثاني: القيمة النهائية، وطريقة الإنفاق . تلك الطرق الثلاث تعطي في الأخير نفس النتيجة تماما. لكن تختلف في كيفية تقدير الإنتاج المحلي الإجمالي، فتقدير الإنتاج هو تقدير القيم النقدية لما يتم إنتاجه، وتقدير الدخل هو تقدير عوائد من قام بالإنتاج، وتقدير الإنفاق هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج.

لكل طريقة حساب هناك بنود يتم عرضها وقد تحتوي بعض الطرق على أكثر من طريقة عرض فطريقة الإنتاج تعرض بنودها بطريقتين، الأولى: حسب النشاط الاقتصادي والثانية: حسب القطاع التنظيمي. طريقة الدخل تحوي طريقتين لعرض بنودها أيضا، الأولى: إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج حسب

[40] نرمين مجدي – مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي – سلسلة كتيبات تعريفية العدد (19) – صندوق النقد العربي – 2021 – ص ص 08 – 09 .

النشاط والثانية: حسب هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي. أما طريقة الإنفاق تحوي طريقة واحدة وهي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

1- طريقة حساب الانتاج

- **طريقة حساب القيمة المضافة للسلعة:**

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية ثم تجمع هذه الإضافات لكافة قطاعات الاقتصاد للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

القيمة المضافة = قيم الإنتاج الإجمالي – الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب (ضرائب – إعانات)

- **طريقة احتساب القيمة النهائية للسلعة:**

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلي الإجمالي.

- **طريقة احتساب الدخل:**

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يتسلمه العنصر الإنتاجي كدخل، فنحصل هذه الطريقة على الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل = تعويض الموظفين (أجور ورواتب عنصر العمل) + إجمالي فائض الاستغلال (فائض التشغيل + إهلال رأس المال الثابت+ صافي الضرائب (الضرائب غير المباشرة – الإعانات الإنتاجية).[41]

2- طريقة حساب الانفاق

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من احتساب مجموع الإنفاق النهائي بأسعار المشترين الذي حصل عليه العنصر الإنتاجي لقاء إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي. عدد عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية يكاد يكون بمئات الآلاف في الاقتصاد الواحد، بغية التبسيط نحدد أجزاء الإنفاق

[41] لوالبية فوزي، طعيبة محمد سمير، الجودي محمد علي – أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر " الفترة 1997-2017 أنموذجا" – مجلة المعيار – المجلد 11- العدد 3 – سبتمبر 2020 – ص ص 69 -70.

حسب إنفاق كل قطاع من القطاعات الإنتاجية، حيث يقوم كل نوع معين من هذه القطاعات بإنفاق معين بحيث يكون في مجموعه هو الناتج المحلي الإجمالي.

- **الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق** = الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص+ الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت+ التغير في المخزون) + الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي+ صافي الإنفاق الخارجي (صادرت- واردات).[42]

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج والدخل والانفاق

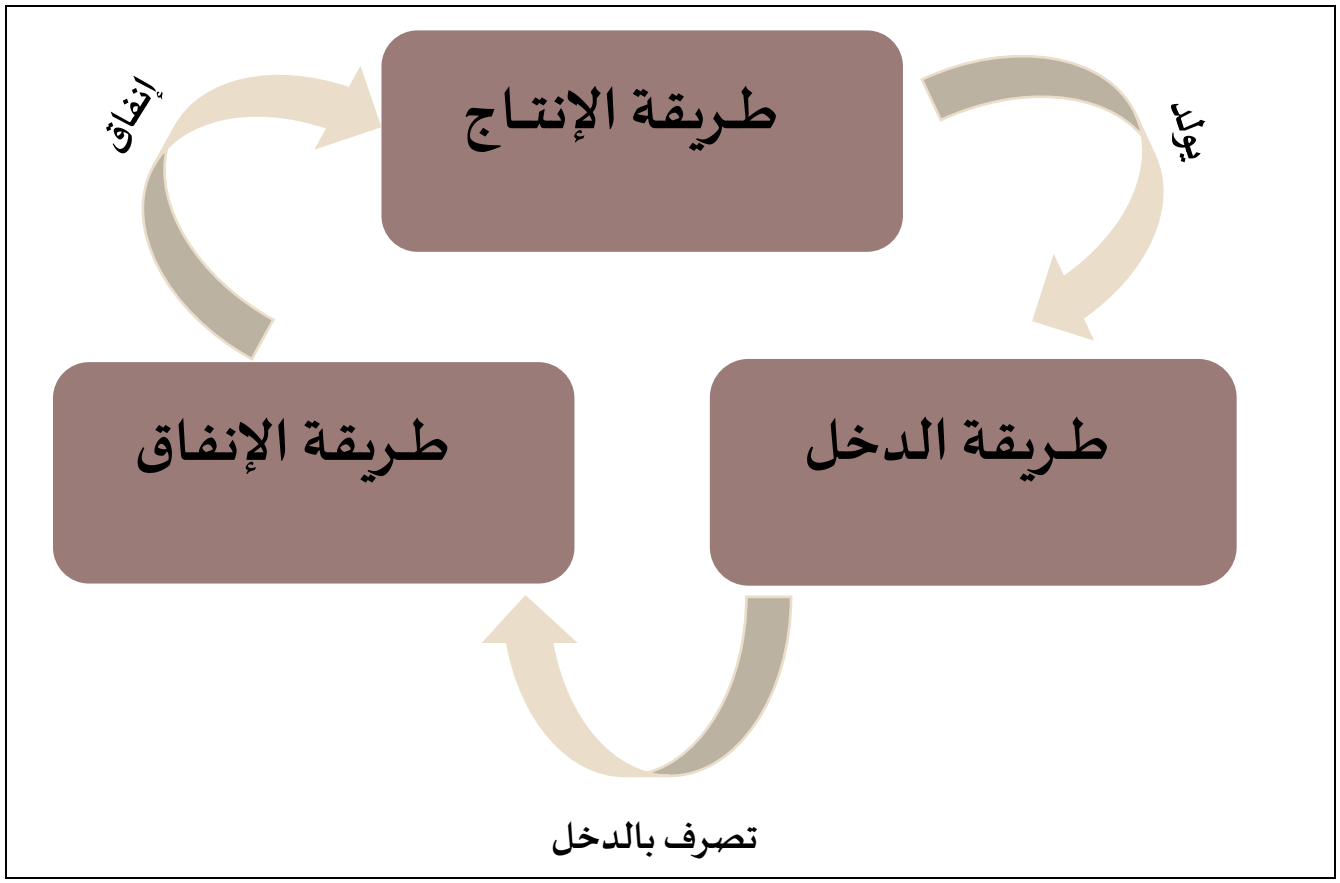

المصدر: مهند بن عبد المالك السلمان أحمد ن بكر البكر – مفهوم الناتج المحلي الإجمالي – دراسة وصفية – مؤسسة النقد العربي السعودي – فبراير 2016- ص 8

[42] لوالبية فوزي، طعيبة محمد سمير، الجودي محمد علي – مرجع سابق – ص 70.

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تشكل محوا أساسيا للاهتمام لدى الاقتصاديين، لكون الانفتاح التجاري يشكل تحديات و فرصا للنمو الاقتصادي، و يؤثر على الاقتصاد بمختلف قطاعاته، من خلال تأثيره على الأسواق و زيادة التبادل التجاري و توفير فرص للوصول إلى أسواق جديدة و زيادة الاستثمارات و نقل التكنولوجيا.

المطلب الأول: علاقة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: اهمية دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

تعد العلاقة بين التجارة والنمو مهمة لتحليلها، لعدد من الأسباب :

أولاً، أهمية النمو الاقتصادي، وبالتالي، يجب اكتشاف الاستراتيجيات أو السياسات التي تعززه .إذا أثر تحرير التجارة بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، فسيكون لدى صانعي السياسات خيارات مباشرة فيما يتعلق بسياسة التجارة الدولية .ومع ذلك، إذا لم يتسبب الانفتاح التجاري في النمو سيتم تنفيذ استراتيجيات بديلة .

ثانياً، يمكن للنمو الاقتصادي أن يساهم في التنمية البشرية .حيث أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل إيجابي على التنمية البشرية، وأن الانفتاح التجاري قد ساهم في كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية .

ثالثا، يمكن أيضًا معالجة مشكلة الفقر المدقع والبطالة من خلال النمو الاقتصادي المرتفع .

رابعاً، لا يوجد بلد على وجه الأرض يمكنه إنتاج كل شيء وكل ما يحتاجه؛ لذلك يجب أن تشارك في التجارة الدولية مع البلدان الأخرى.

كذلك يعد معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو مهم؛ من أجل تحديد ما إذا كان معدلات نمو البلدان داخلية أو خارجية .حيث إن السببية التي تحدث من الانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي تعني أن النمو قد تحقق في شكل تعلم خارجي، إلى جانب زيادة التجارة .وبالتالي، فإن فرضية النمو الذي يقوده التصدير يُدعى إلى أن تكون صحيحة .وستتحقق هذه النتيجة من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة الصادرات من وفورات الحجم .بالإضافة إلى ذلك، يتم إنشاء استثمارات جديدة، وبالتالي تحدث زيادة في العمالة والأجور الحقيقية .في هذه الحالة، سيكون من المتوقع أن هذه الدول ستزيد من انفتاحها عن طريق تقليل الحواجز أمام الصادرات والواردات .من الممكن أيضًا أن تكون السببية من النمو الاقتصادي إلى الانفتاح، وذلك لأن الإنتاجية المرافعة تقلل من تكاليف الوحدة التي بدورها تزيد الصادرات .مما يعني أن النمو الملحوظ في الدولة يتحقق داخليا من خلال الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري وكذلك جهود البحث والتطوير .وبالتالي يتعين على البلدان التي تحقق النمو داخليا استخدام مواردها لزيادة استثماراتها.[43]

[43] هبة الله احمد سليمان - تاثير الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد - 19 المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - المجلد - 52العدد -02 يوليو .- 2022 – ص ص 367 – 377.

تشير العديد من الدراسات إلى أنه على المدى الطويل، يمكن للانفتاح التجاري أن يعزز النمو الاقتصادي؛ لذلك توصي المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي البلدان النامية على تحرير تجارتها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع،

كانت هذه السياسات مدفوعة بفشل استراتيجية استبدال الواردات وأيضًا من خلال نتائج الدراسات التجريبية التي تظهر أن الاقتصادات الأكثر توجهاً نحو الخارج تسجل معدلات نمو اقتصادي اعلى ومع ذلك، ذكر انه في حين تمت الدعوة لسياسات إحلال الواردات لتكون مفيدة جدًا في الحقبة السابقة، فإن فوائد الانفتاح على النمو اليوم مبالغ فيها .يشير إلى أن اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي محدد مهم للدخل والنمو ؛ وذلك دليل على أن التجارة عززت التخصيص الفعال للموارد وعززت المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء . ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في الحالات التي يكون فيها الشركاء التجاريون بلدانا غير متكافئة، مع تقنيات وهبات مختلفة، فإن التكامل الاقتصادي، حتى لو أدى إلى زيادة معدلات النمو في جميع أنحاء العالم، قد يؤثر بشكل سلبي على البلدان الفردية. [44]

الفرع الثاني: التأصيل النظري لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

آراء المذهب التجاري :تدور محاور الفكر التجاري حول ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال سعيها إلى زيادة ما لديها من ثروة من الذهب والفضة التي تزيد في قوة الدولة وان هذا يتحقق من خلال تشجيع الدولة للصادرات التي ستجلب المعدن النفيس ثمنا لها.

أما آراء مفكرو المذهب الكلاسيكي :.لقد قام مفكرو هذه المدرسة بمعارضة ما ذهب إليه رواد المدرسة التجارية بشدة، و طالبوا بالحرية الاقتصادية فظهر ما يعرف بحياد السياسات التجارية و من أهم رواد هذا الفكر آدم سميث الذي أشار إلى أن الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص و تقسيم العمل و تصريف فائض إلى الدول التي ينعدم فيها التخصص و تقسيم العمل، و بالتالي اتساع السوق و زيادة الكفاءة الإنتاجية .أما دافيد ريكاردو أظهر أهمية الانفتاح التجاري للدول من خلال نظريته الميزة النسبية، وقد بين أن التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية للإنتاج ، و تحويل القطاعات الأكثر كفاءة و تحسين رفاهية السكان في حين جون ستيوارت ميل وضح من خلال نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانيات الإنتاج الساكنان الانفتاح التجاري يؤدي إلى منافع اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستخدام الكفء لقوى التجارة الخارجية باعتبار أن لها تأثيرا ديناميكيا و نفعا غير مباشر يتمثل أساسا في رفع المستوى العام للإنتاجية و يعتبر ذو أهمية كبيرة[45].

---

[44] هبة الله احمد سليمان- مرجع سابق – ص ص 377 – 378.

[45] زدون جمال ، بن جدو عائشة - الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة - 2014 -1980 مجلة العقار للدراسات الاقتصادية - المجلد - 02 العدد - 03 ديسمبر 2018 – ص 196 .

آراء المذهب الحديث : قامت العديد من الدراسات الحديثة ببحث العلاقة بين الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصاد يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين وفقا للآراء المتفائلة و المتشائمة فالآراء المؤيدة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي كانت دراسة (Emer 1980) التي توصلت إلى نتائج أخرى مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة المقدرة الاستيرادية للدولة و اتساع السوق بما يؤدي إلى التخصص و تقسيم العمل و الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي و تقوية المنافسة الخارجية وتخفيض تكاليف الإنتاج و تطوير المنتجات و جلب التكنولوجيا ، في حين دراسة (1981) Tyler تؤكد أن العلاقة الطردية بين الصادرات و النمو الاقتصادي تزداد وضوحا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات . " بالإضافة إلى دراسة البنك الدولي (1987) التي أجريت على عدد من الدول النامية وخلصت هذه الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للنماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية .أما دراسة :(2000) David Dollar اهتمت بآثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي، وبتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي و النتيجة الأساسية المتحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع و المستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، و لا يمكن التفرقة فيما وجود آثار ايجابية للانفتاح على كل بينهم، كما توصلت دراسة من النمو والتنمية أن النمو يساهم ايجابيا في التنمية، ولكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض.[46]

الفرع الثالث: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

دراسة Moghadam, Coe (1993) أظهرت أن النمو يكون مدفوعا بدافع التكنولوجيا والانفتاح و توصلت إلى أن التجارة و رأس المال بصفة عامة هما المسؤولان عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما، أما دراسة E. Helpman Coe (1995) قامت بدراسة على عينة من 22 من البلدان الصناعية، وتوصلت إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد لا تتوقف فقط على مخزون رأس المال و لكن أيضا من شركائها التجاريين، كما أن الأثر الإيجابي الأنشطة البحث والتطوير الخارجية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد يعتمد على درجة من الانفتاح . في حين نموذج Seghezzi, Baldwin (1996) وجدت من خلال العمل في ثلاث خطوات لتقدير البيانات أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار والانفتاح التجاري بصفة خاصة وهذه النتيجة تم تأكيدها من خلال أعمال " Lee " سنتي .1994 1993 أما دراسة Lant (1996) : Pritchettجمعت هذه الدراسة العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأبيات ودرست العلاقة المتبادلة بين هذه المؤشرات و تبين أن معظمها لا ترتبط ببعضها البعض و تفسير ذلك أن لا أحد من هذه المؤشرات تعبر عن مفهوم

[46] زدون جمال ، بن جدو عائشة – مرجع سابق – ص ص 196 – 197.

الانفتاح .كما أشارت دراسة JLguerin, L, Fontagne (1997) إلى أن الأوضاع الداخلية للبلد هي التي تحدد نتائج انفتاحه، إذا توافرت شروط معينة كتوافر رأس المال البشري على سبيل المثال، عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد .[47]

المطلب الثاني: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

لطالما كان الانفتاح التجاري موضوع اهتمام العديد من الدول، خصوصا المتقدمة منها ، هذا لأن غالبا الاقتصاديات المنفتحة تمتلك معدلات نمو أسرع مقارنة بالاقتصاديات التي تتبع سياسة تجارية مغلقة .

عندما تتحرر التجارة، تصبح العملية الإنتاجية أكثر فعالية، كما تتطور التكنولوجيا المحلية، بمعنى آخر الانفتاح التجاري يلعب دورا مهما في تنشيط النمو الاقتصادي، ومع ذلك فانه قد لا يحقق دائما النجاح المتوقع، خصوصا إن لم يكن مصحوبا باقتصاد كلي مستقر وبيئة مناسبة للاستثمارات.[48]

الفرع الأول: تأثير الصادرات

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية الى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة احلال الواردات أو السياسات الاخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين سياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاق الارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضع أسباب هذه الظاهرة وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، وبناء عليه، فمن المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا في عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات أهمها:

أ- الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية؛

ب- الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.[49]

أشارت العديد من الدراسات وزيادة أن انفتاح الاقتصادات على التجارة العالمية يجعلها تنمو بشكل أسرع من تلك المغلقة ويفترض أن يكون للافتتاح المتزايد وزيادة إيجابي على النمو .وقد تمت الإشارة إلى أن الانفتاح التجاري سيؤثر إيجابًا على النمو بشرط أن يؤدي الانخفاض في التعريفات الجمركية إلى زيادة الموارد المخصصة للبحث والتطوير وقد قدمت دراسة (Yanikkaya 2003)أدلة لصالح وجود علاقة إيجابية بين

[47] زدون جمال، بن جدو عائشة – مرجع سابق – ص 198.

[48] My-Linh Thi Nguyen, Toan Ngoc Bui- Trade openness and Economic Growth: A Study on Asean-6 - Economies - Vol 09 - Num 113 - 2021 pp 01 - 02.

[49] عدة محمد – مرجع سابق – ص 414.

سياسات التجارة المفتوحة والنمو الاقتصادي لعينة من 41 دولة نامية متوسطة الدخل خلال الفترة-1965 1997كذلك أكد بالتطبيق على 100 دولة متقدمة ونامية على وجود علاقة معنوية وإيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي .يحلل (2007, Rahman) تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش الهند، باكستان، وسريلانكا خلال الفترة .2006-1976 ووجد أن الصادرات يمكن أن تؤثر إيجابا على الناتج الاقتصادي في بنغلاديش والهند على علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في إفريقيا، ووجد ارتباط إيجابي بين التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما تم الكشف عن التأثير السلبي للقوى العاملة على الناتج المحلي الإجمالي للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، سوريا، تونس وتركيا خلال الفترة2009-1982 .[50]

الفرع الثاني: تأثير الواردات

تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال الواردات على أهم متغيرين اقتصاديين في أي اقتصاد تبنى هذه السياسة ، الا وهما الانتاج والاستهلاك ولكن كيف؟

تعتمد استراتيجية الاستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الاسعار والنوعية ولكن قد يترتب على هذا الاجراء آثار سلبية جانبية، فالمزيد من فرض الرسوم الجمركية أمام حركة المنتجات الصناعية النهائية قد يؤثر سلبا على الانتاج الصناعي والاستهلاك من السلع الصناعية والرفاهية الاقتصادية,

من جهة الاستهلاك فإن فرض ضرائب على الاستيراد تعمل على رفع أسعار المنتجات المستوردة وتقليل تشجيع استيرادها ، كما تعمل على رفع أسعار الواردات ارتفاعا جزئيا لأسعار الموارد المحلية المنافسة، ويعدل بذلك هيكل الاسعار النسبية للإنتاج المحلي، وهكذا فإن ضرائب الاستيراد تشكل مصدرا للإيرادات الضريبية للدولة وكذا تشكل وسيلة لتشجيع اعادة تغيير الحصص من المصادر الانتاجية، ولكن فوق ذلك فإن ارتفاع الاسعار هذا ينعكس على مستعملي هذه المنتجات في شكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسط أو النهائي .أما من جهة الانتاج فعند خضوع المنتجات المستوردة للضريبة ترفع أسعارها، وهذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون اسعارهم جزئيا، وهكذا يمكننا أخذ نسب الضريبة على المنتجات المستوردة كتخمين للارتفاع في الاسعار الاسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، وهذا ما تسميه اتفاق نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين.[51]

المطلب الثالث: اختيار السياسة التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية، على مجموعة من الأدوات، التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الأدوات مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الأساليب المتمثلة في الأساليب السعرية، الكمية والتنظيمية.

[50] هبة الله احمد سليمان. مرجع سابق - ص 378.

[51] عدة محمد . مرجع سابق - ص 415 .

الفرع الأول: الأساليب السعرية

تتمثل الأساليب السعرية في الرسوم الجمركية، وهي أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية، الإعانات، الإغراق ، تخفيض سعر الصرف .

أولا: الرسوم الجمركية

تعرف الجمارك الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع، عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات، وتعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك، ، والغالب أنها تفرض على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية ، ونادرا ما تفرض على الصادرات للحصول على إيرادات ، وهو شائع التطبيق في الدول المتخلفة .

- **الاثار الاقتصادية للرسوم الجمركية:**

تؤثر الرسوم الجمركية على الظواهر الاقتصادية على كل من: (الاستهلاك، الانتاج، الايرادات، توزيع الدخل) ؛

أ- **أثر الرسوم الجمركية على الاستهلاك:** إن فرض الرسوم الجمركية سيكون في غير صالح المستهلكين الذين يفضلون السلع الأجنبية، لأنهم سيدفعون أعلى من السائدة محليا أو أنهم يحصلون على كميات أقل، أو أنهم يخضعون لكلا الأثرين فيحصلون على كميات أقل بأسعار مرتفعة.

ب- **أثر الرسوم الجمركية على الإنتاج:** إن فرض الرسوم الجمركية سيعطي مكاسب للمنتجين المصدرين، فعند فرض رسوم على السلع الأجنبية، فإن سعرها يرتفع محليا، مما يؤدي بالمنتجين إلى رفع الأسعار التي قد تصل إلى السعر العالمي لتلك السلع، وبالتالي يحصلون على أرباح ناتجة عن المبيعات الإضافية.

ت- **الأثر على الإيرادات المالية للدولة** : يعتبر فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية وسيلة سهلة للحصول على إيرادات إضافية لخزينة الدولة ، في هذه الحالة وتستخدم لنفس الأغراض المالية التي تستخدم من أجلها الضرائب، فعلى مر الزمن كانت التجارة الدولية تمثل مصدرا لمداخيل الدولة، وفي البلدان المتخلفة، الرسوم الجمركية تمثل المصدر الأكثر أهمية لميزانية الدولة، وفي بعض الأحيان توضع الرسوم الجمركية بهدف وحيد، وهو توفير مصدر للدخل للدولة وقد يتعارض هدف تحقيق الموارد المالية مع هدف حماية الصناعة الناشئة، فإذا كان هدف الدولة هو الحماية[52]، فإن الرسوم

[52] فيروز سلطاني- دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية) – مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاد دولي- قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة محمد خيضرة بسكرة – 2013/2012 – ص ص 64 – 67

الجمركية تفشل في تحقيق غرضها في الحصول على إيرادات مالية للخزينة العمومية، لأن حماية الصناعة المحلية تتطلب تخفيض الكميات المستوردة بشكل كبير، وبالتالي الإيرادات، وعلى ذلك، فإن كان الغرض من الرسم هو الحصول على موارد مالية، فيتعين على الدولة فرض ضريبة داخلية على السلع المحلية المماثلة للسلع المستوردة. ويمكن للإيرادات التي تحصل عليها الدولة جراء تحصيلها للرسوم الجمركية، أن تظهر في شكل نفقات عمومية إضافية، أو على شكل مشاريع ذات أبعاد اجتماعية تزيد من رفاهية المجتمع ككل.

ثانيا: إعانات التصدير

نظام المنح أو الإعانات، يتمثل في تقديم الدولـــة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين، حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، محاولة في ذلك لكسب الأسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين من البيع في الخارج بأسعار لا تحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم منحا أو إعانات تعوضهم عن ذلك الربح المفقود.

- **أنواع إعانات التصدير:** يمكن أن نميز بين نوعين من هذه الإعانات وهما:

أ- **إعانات مباشرة:** تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود، يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، وتحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر FOB، كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف، والإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين السعر الهدف والسعر العالمي

ب- **إعانات غير مباشرة:** تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، كأن تمنح الدولة المصدرين الإعفاء أو التخفيض الضريبي، تسهيلات ائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية. وما يقلل من أهمية هذه الإعانات، هو ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المقدم لها إعانة لأراضيها، كما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مقابل من طرف الدولة المنافسة، التي تحرص دائما على الاحتفاظ بمكانتها في السوق.

- **الاثار الاقتصادية لإعانات التصدير**

إن تأثير إعانات على الاقتصاد، سيكون تأثر عكس الرسوم الجمركية، فهي تمثل ضريبة سلبية.[53]

ثالثا: الاغراق

يقصد بالإغراق، انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل.

[53] **فيروزسلطاني** – مرجع سابق – ص ص 67 – 69 .

والتعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي، وبالتالي ينطوي مفهوم الإغراق في بيع سلعة.

- **الآثار الاقتصادية للإغراق:**

عند محاولة تتبع آثار الإغراق، نميز بين تختلف أثرين، آثاره الدولة المصدرة والدولة المستوردة

أ- **آثاره على الدولة المصدرة :** تختلف آثار الإغراق على الدولة المصدرة (المغرقة) باختلاف الظروف التي تحدث فيها ، فالمستهلك هو المتضرر الأكبر منه ، لأنه هو الذي يتحمل تكاليف الإغراق في السوق الأجنبية نتيجة البيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، ولكنها لا تمثل خسارة كبيرة بالنظر إلى الأرباح التي يحققها المصدرون في السوق الأجنبية ، فنتائج الإغراق تختلف حسب نوع الإغراق ،فيترتب على الإغراق القائم على تمييز الأسعار بين السوق المحلي والسوق الخارجي ، انخفاض الاستهلاك المحلي نتيجة لارتفاع السعر المحلي ، وبالتالي انخفاض المبيعات المحلية ، وأيضا يترتب على الإغراق زيادة حجم صادرات الدولة المصدرة ، خاصة إذا كان الطلب الخارجي على السلعة المغرقة ذو مرونة مرتفعة ، وبالتالي تقوم هذه الدولة من زيادة الإنتاج والتوظيف ، أما إذا كان الإغراق لفترة قصيرة بهدف فتح سوق جديدة أو الحفاظ على نصيب المنشأة المصدرة في السوق الأجنبي نتيجة اشتداد المنافسة ، فإنه من المشكوك فيه أن يلحق ضرر بالمستهلك المحلي ، ولكن إذا كانت السلعة تباع في الخارج بهدف التخلص من زيادة المخزون ، فإن المستهلك المحلي لا يستفيد من تخفيض الأسعار.

ب- **آثاره على الدولة المستوردة :** تتأثر الدولة المستوردة (المغرق فيها) ، حسب نوع الإغراق ودوافعه ، فالإغراق المستمر ، يترتب عليه آثار إيجابية للمستهلك المحلي في الدولة المستوردة ، يتمثل في زيادة فائض المستهلك ، نظرا لحصوله على السلعة المستوردة بسعر منخفض ، وقد يستفيد المنتج المحلي أيضا ، عندما تشجعه هذه الواردات على إنشاء صناعات تعتمد على تلك الواردات أما الإغراق الافتراسي ، يترتب عليه خسائر للمنشأة الأجنبية في الدولة المستوردة أثناء فترة الإغراق ، ولذلك لبيعها أقل من التكلفة الإنتاجية ، آملة أن تحقق قوتها الاحتكارية مكاسب في المستقبل ، أما إذا كان الإغراق التي تقوم به هذه المنشأة مؤقتا ، فيمكن للشركات المحلية الاقتراض حتى تتوقف المنشآت الأجنبية من محاولة إخراجها من المنافسة ، والإغراق الذي يهدف إلى التخلص من فائض المخزونة لدى المنشآت المصدرة ، فيترتب عله زيادة فائض المستهلك في الدولة المستوردة ، أم المنشآت المحلية تتأثر سلبيا ، ولكنه مؤقتا يزول بتوقف الإغراق.[54]

رابعا: تخفيض سعر الصرف

[54] فيروز سلطاني – مرجع سابق – ص ص 72 – 73 .

يقصد به أي انخفاض تقوم به الدولة عمدا، في قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بوحدات نقدية أجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب، أو لم يتخذ أي إجراء، ويترتب على هذا الإجراء تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، ويرفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية.

تعتبر هذه الأداة من الوسائل الغير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية، إذ أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها، والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.

- **الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف**

لتخفيض سعر الصرف آثار على قيمة الصادرات والواردات ، بما يترتب عليه من انخفاض سعر الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية ، وإن كان ذلك متوقف على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأسعار الناتجة عن هذا التخفيض ، أم أثر التخفيض على مستوى الأسعار المحلية ، يعني انخفاض سعر السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض ، هذا إذا لم يحدث ارتفاع عام في الأسعار المحلية ، مما يؤدي إلى تلاشي أثر التخفيض ، وقد يمثل تخفيض سعر الصرف خطرا حقيقيا على قيمة العملة الوطنية لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد فيها وميل الأسعار الداخلية إلى الارتفاع مما يسبب رفع نفقات المعيشة لاسيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات من السلع الضرورية ، أو كان إنتاج الصادرات غير مرن.

الفرع الثاني: الأساليب الكمية

من اهم الوسائل الكمية المستخدمة، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد

أولا: نظام الحصص

حصة الاستيراد» شكل آخر من أشكال التدخل الحكومي في التجارة الدولية. في هذه الحالة، لا تتدخل الدولة تدخلًا مباشرًا في سعر السلعة المستوردة، وإنما تفرض حدًّا على مقدار الوحدات التي يمكن استيرادها. [55]

و يقصد به أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة ، وقد انتشر هذا النظام عقب الكساد الكبير سنة أوائل الثلاثينات ، كقيد على حرية التجارة الدولية ، إلى جانب الرسوم الجمركية التي لم تكف لمواجهة الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية ، خاصة الأمريكية ، وكذلك لمواجهة التخفيض في عملات الدول الأخرى منه الجنيه الإسترليني ، وقد كانت فرنسا

[55] روبرت مريفي – دروس مبسطة في الاقتصاد – مؤسسة هنداوي – 2010 – ص 270

تبحث عن أسعار مرتفعة للقمح لحماية فلاحيها ،الدولة الأولى التي استخدمته كقيد لوارداتها، ثم تبعتها الدول الأخرى.

- **الآثار الاقتصادية لنظام الحصص**

نظرا أن حصص الاستيراد تفرض على حجم معين من الواردات، فأن النتيجة ستكون ارتفاع أسعار السلع المحلية، تشبه في عملها لعمل الرسوم الجمركية، ويترتب على تطبيق نظام حصص الاستيراد آثار اقتصادية على الأسعار وما يخص بتوزيع الأرباح الإضافية الناتجة عن فرض هذه الحصص.

ثانيا: تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون تطبيق هذا النظام مقترنا بنظام الحصص، والمقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) من الجهة الإدارية المختصة، وقد يكون الترخيص عاما في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها، وقد يتم تحديدها مسبقا، وهذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد.

الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية

تتمثل الوسائل التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، أهمها المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية.

أولا: المعاهدات التجارية

تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري، يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل، معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث. [56]

ثانيا: الاتفاقيات التجارية

[56] فيروز سلطاني – مرجع سابق – ص ص 74 – 79 .

تسعى مختلف دول العالم إلى عقد اتفاقيات لتحرير التجارة فيما بينها سواء بشكل ثنائي أو في إطار إقليمي أو متعدد الأطراف، بهدف تحقيق غايات معينة تتناول معالجة مشاكل ذات طبيعة محددة على نحو يساعدها على تحسين أوضاعها عما يتيحه تشتت اقتصاداتها في ظل نظام عالمي يتغير باستمرار. وقد يختلف منهج هذه الاتفاقيات تبعا للداعمات التي تستند إليها مُشكلة مستويات من التشابكات بين هذه الدول تحدد درجة اعتمادها المتبادل من جهة، والغاية التي تسعى هذه الدول إلى بلوغها من وراء تحرير التجارة بينها من جهة أخرى. وتشكل اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية في هذا الإطار أكثر الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية شيوعا حيث أضحت تشكل منطلقات أساسية لسعي مختلف الدول نحو التكامل الإقليمي والوحدة الاقتصادية، وهي تشكل مراحل أكثر تقدما من المعاملة التجارية التفضيلية التي قد تمنحها الدول لبعضها البعض.[57]

تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

ثالثا: اتفاقات الدفع

عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطو ي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية. [58]

رابعا: التكتلات الاقتصادية

1- مفهوم التكتلات الاقتصادية:

تعود فكرة التكتلات إلى أكثر من مئة عام حيث كانت في القديم غلب عليها الطابع السياسي وذلك من خلال استغلال الدولة الحاكمة الموارد مستعمراتها، لكن بعد مرور الزمن تغيرت هذه الأفكار وتحولت من سياسية إلى اقتصادية، لهذا فإن مفهوم التكتلات الاقتصادية غير محدد بتعريف واحد وله أكثر من توجه.

[57] توات عثمان – اتفاقيات التجارة الاقليمية : التشابكات ، فرص و تحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول العربية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التحليل الاقتصادي – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير – جامعة الجزائر 3 – 2012 - ص 03 .

[58] فيروز سلطاني – مرجع سابق – ص 79 .

يثير موضوع التكتل الاقتصادي جدلا واسعا بين جمهور الاقتصاديين، لذلك أطلق عليه عدة تعريفات نذكر منها:

- ✓ هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا تاريخيا، جغرافيا اجتماعيا وحضريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول.
- ✓ هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان.
- ✓ هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة ... الخ، فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

مما سبق تعرف التكتلات الاقتصادية على أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية و غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكتل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.[59]

2- اشكال التكتل الاقتصادي

هناك كما هو معروف اختلاف بين أشكال التكتل الاقتصادي تبعا للدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي، ويأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعددة تمثل صورا لدرجة التكامل بين الدول الأعضاء، وتكون كالتالي:

[59] حمزة فطيمة – التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية حالة بعض التكتلات الاقتصادية – مجلة العلوم الانسانية – المجلد 22 – العدد 02- 2022 – ص ص 424 -425 .

- **الاتفاقية التفضيلية (accord preferentiel):** طبقا لهذه المرحلة، تقوم كل دولة بإعطاء الدولة الأخرى المشتركة المعاملة التفضيلية، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول، وفي نفس الوقت فإن كل دولة تقوم بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها، ومن بين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها.

- **منطقة التجارة الحرة Zone de libre echange:** تشمل مجموعة الدول التي تلغي كل القيود على التجارة فيما بينها فقط، وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات وحصص الاستيراد وإعانات التصدير وغير ذلك من الإجراءات الحكومية الشبيهة التي تهدف إلى التأثير على التجارة وتبقى كل دولة تتبع الإجراءات العادية بالنسبة لتجارتها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.

- **الاتحاد الجمركي (Union Douanière) :** وهو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي ينشأ عن اتفاق بين دولتين أو أكثر تتفق على تبادل السلع بينها دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء، وعلى إتباع نظام موحد للرسوم الجمركية على التجارة لدول غير الأعضاء في التكتل لكن كل دولة عضو في الاتحاد الجمركي لا تملك الحرية في إبرام أو تحديد أي اتفاقية تجارية مع دول خارج الاتحاد الجمركي، فهذا الأخير يؤدي إلى تقليل التمييز بين السلع المنتجة محليا والسلع المنتجة في الدول الأعضاء والاتحاد ويزيد في درجة التمييز للسلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.

- **السوق المشتركة Marche Commun:** في هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما يتم إلغاء القيود أمام تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، ويتحرك الأشخاص والعمالة ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل دول السوق المشتركة.

- **الاتحاد الاقتصادي (Union économique):** يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكتل الاقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية.[60]

- **الوحدة الاقتصادية (Unite économique):** ويقصد به الاندماج الاقتصادي التام فهو الحد الأقصى للتكامل الاقتصادي، ويزيد هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي عن الاتحاد الاقتصادي بتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتندمج كل

[60] حمزة فطيمة – مرجع سابق – ص ص 428 – 429 .

اقتصاديات الدول الأعضاء وتكون اقتصادا واحدا، ويتم في إطاره إنشاء العديد من المؤسسات لتسيير هذا التكتل مثل البنك المركزي لهذا التكتل الاقتصادي وبرلمان وأنظمة تحكم وتصويت وغيرها.

وتعد الاتفاقيات التفضيلية أكثر أشكال التكتلات انتشارا حيث يتم تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ونظام الحصص على السلع مطبقين مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء السلع المعنية بهذه الرسوم إلى أن يتم إعفاء كل السلع ثم ينتقل إلى الاتحاد الجمركي، أما أقل الأشكال انتشارا فهو الوحدة الاقتصادية لأنه يتطلب وحدة سياسية.[61]

[61] حمزة فطيمة – مرجع سابق – ص ص 429– 430 .

خاتمة الفصل:

في الختام، يتضح من خلال التحليل أن السياسة التجارية والانفتاح التجاري يمثلان عنصرين أساسيين لتحقيق النمو الاقتصادي على مستوى الدول. لقد أظهرت دراستنا للتكتلات الاقتصادية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية، أهمية التعاون والتكامل بين الدول في تعزيز التبادل التجاري وتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة، مما يسهم في تحقيق استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة.

من خلال الانفتاح التجاري، يمكن للدول الاستفادة من الوصول إلى أسواق أوسع، مما يزيد من فرص التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر. هذا الانفتاح يعزز التنافسية بين الشركات المحلية، مما يدفعها لتحسين جودة منتجاتها وخدماتها وزيادة الابتكار، وبالتالي رفع مستويات الإنتاجية والكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الانفتاح في خفض تكاليف الإنتاج من خلال استيراد المواد الخام بأسعار تنافسية، مما ينعكس إيجاباً على الأسعار المحلية ويزيد من القوة الشرائية للمستهلكين.

ومع ذلك، لتحقيق أقصى استفادة من السياسات التجارية والانفتاح الاقتصادي، يجب أن تكون هذه السياسات مصممة بعناية لضمان شمولية الفوائد الاقتصادية وتقليل الآثار السلبية المحتملة على بعض القطاعات والفئات الاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي المنافسة الدولية إلى تضرر بعض الصناعات المحلية التي لا تستطيع المنافسة، مما يستدعي ضرورة توفير برامج دعم وتأهيل للعمالة المتأثرة وإعادة هيكلة القطاعات المتضررة لضمان استمرارية النمو الاقتصادي.

بالتالي، يتطلب تحقيق نمو اقتصادي شامل تبني نهج متوازن يجمع بين الانفتاح التجاري والسياسات الداعمة للقطاعات المحلية، مما يضمن توزيعاً عادلاً للفوائد الاقتصادية ويعزز من قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات العالمية. من خلال هذه الموازنة الدقيقة، يمكن للدول تحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية، مما يلبي تطلعات شعوبها ويعزز رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل

الفصل الثاني:

دراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة:

بين 1990 و2022، شهد الاقتصاد الجزائري تطورات هامة. في التسعينيات، عانى من أزمة اقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط والعنف السياسي. مع ارتفاع أسعار النفط في أوائل الألفية، شهدت الجزائر فترة من النمو الاقتصادي والاستثمار في البنية التحتية. ولكن، منذ 2014، أدت تقلبات أسعار النفط إلى عجز في الموازنة. في 2020، أثرت أزمة النفط العالمية بشكل كبير، مما دفع الجزائر إلى إصلاحات اقتصادية لتعزيز التنويع وتقليل الاعتماد على المحروقات.

وقد اعتمدت الجزائر سياسة الانفتاح التجاري منذ التسعينيات لتعزيز النمو الاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد العالمي. تضمنت هذه السياسات تحرير التجارة، تقليل الحواجز الجمركية، والانضمام إلى اتفاقيات تجارية دولية، مما ساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري وجذب الاستثمارات الأجنبية.

سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية لأثر الانفتاح النجاري على النمو الاقتصادي في الجزائري (1990- 2022) و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي

المبحث الثاني: الاتفاقيات والتكتلات المبرمة من طرف الجزائر على الصعيد الدولي

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائري

المبحث الاول: التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي

ظهرت التكتلات الاقتصادية كنتيجة لتطورات العولمة وزيادة التبادل التجاري عبر الحدود الوطنية. وقد أصبح من الواضح أن الدول تستطيع تحقيق مزيد من الفوائد من التعاون والتجارة الحرة عن طريق الانضمام إلى هذه تكتلات التجارية، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تبادل الخبرات والموارد، وتحقيق تحسين في الإنتاجية والابتكار، وتوفير فرص عمل أكثر وزيادة الاستقرار الاقتصادي. كما تسهم التكتلات الاقتصادية في تخفيف الحواجز التجارية والتكاليف اللوجستية، مما يعزز التبادل التجاري ويعزز النمو الاقتصادي للدول الأعضاء والمنطقة بشكل عام.

المطلب الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية:

عود فكرة التكتلات إلى أكثر من مئة عام حيث كانت في القديم غلب عليها الطابع السياسي وذلك من خلال استغلال الدولة الحاكمة لموارد مستعمراتها، لكن بعد مرور الزمن تغيرت هذه الأفكار وتحولت من سياسية إلى اقتصادية، لهذا فإن مفهوم التكتلات الاقتصادية غير محدد بتعريف واحد وله أكثر من توجه.

كما يثير موضوع التكتل الاقتصادي جدلا واسعا بين جمهور الاقتصاديين، لذلك أطلق عليه عدة تعريفات نذكر منها:

- هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا تاريخيا جغرافيا اجتماعيا وحضريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية التحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول.
- هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان[62].
- هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة الخ، فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

[62] حمزة فطيمة - التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة ف تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية - مجلة العلوم الانسانية - المجلد 22 العدد 02 - 2022 - ص 424.

مما سبق نعرف التكتلات الاقتصادية على أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية و غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكتل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

الفرع الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة ، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية.

وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

- **في نصف الكرة الغربي**، تم التوقيع على إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية[63].
- **في أوربا كانت التطورات أسرع**، فقام الاتحاد الأوربي الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) في سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.
- **في شرق آسيا** حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك(APEC) .

[63] حمزة فطيمة - مرجع سابق -ص ص 425 - 426.

- **في المنطقة العربية** والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البيئية العربية.
- **أما في إفريقيا** قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمي.

فيمكن القول إن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه عن ظروف الدول المتقدمة، ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

الفرع الثالث: أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية

تتعدد أسباب إقامة التكتلات الاقتصادية وتتنوع ما بين الوقائع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

1- **أسباب اقتصادية:** يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة، ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

- توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية، بسبب ضيق السوق وما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج؛
- زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها ومواردها الامر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية؛ [64]
- تخفيض العبء في ميزان المدفوعات لدول التكتل إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين الدول التكتل.

2- **أسباب سياسية:** قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق

[64] حمزة فطيمة - مرجع سابق -ص ص 426-427.

المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

3- **أسباب أمنية** الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

الفرع الرابع: أشكال التكتل الاقتصادي

هناك كما هو معروف اختلاف بين أشكال التكتل الاقتصادي تبعا للدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي، ويأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعددة تمثل صورا لدرجة التكامل بين الدول الأعضاء، وتكون كالتالي:

1- **الاتفاقية التفضيلية: ((accord préférentiel** طبقا لهذه المرحلة، تقوم كل دولة بإعطاء الدولة الأخرى المشتركة المعاملة التفضيلية، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول، وفي نفس الوقت فإن كل دولة تقوم بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها، ومن بين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها.

2- **منطقة التجارة الحرة: (Zone de range)**تشمل مجموعة الدول التي تلغي كل القيود على التجارة فيما بينها فقط، وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات، وحصص الاستيراد وإعانات التصدير وغير ذلك من الإجراءات الحكومية الشبيهة التي تهدف إلى التأثير على التجارة وتبقى كل دولة تتبع الإجراءات العادية بالنسبة لتجارتها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة[65].

3- **الاتحاد الجمركي : (Union Douaniere)** وهو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي ينشأ عن اتفاق بين دولتين أو أكثر تتفق على تبادل السلع بينها دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء، وعلى إتباع نظام موحد للرسوم الجمركية على التجارة لدول غير الأعضاء في التكتل لكن كل دولة عضو في الاتحاد الجمركي لا تملك الحرية في إبرام أو تحديد أي اتفاقية تجارية مع دول خارج الاتحاد الجمركي، فهذا الأخير يؤدي إلى تقليل التمييز بين السلع المنتجة محليا والسلع المنتجة في الدول الأعضاء والاتحاد ويزيد في درجة التمييز للسلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.

[65] حمزة فطيمة - مرجع سابق -ص ص 427-428.

4- **السوق المشتركة Marche Commun** في هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما يتم إلغاء القيود أمام تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، ويتحرك الأشخاص والعمالة ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل دول السوق المشتركة.

5- **الاتحاد الاقتصادي :(Union économique)** يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكتل الاقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية.

6- **الوحدة الاقتصادية (Unité économique)** ويقصد به الاندماج الاقتصادي التام فهو الحد الأقصى للتكامل الاقتصادي، ويزيد هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي عن الاتحاد الاقتصادي بتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتندمج كل اقتصاديات الدول الأعضاء وتكون اقتصادا واحدا، ويتم في إطاره إنشاء العديد من المؤسسات لتسيير هذا التكتل مثل البنك المركزي لهذا التكتل الاقتصادي وبرلمان وأنظمة تحكم وتصويت وغيرها.

وتعد الاتفاقيات التفضيلية أكثر أشكال التكتلات انتشارا حيث يتم تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ونظام الحصص على السلع مطبقين مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء السلع المعنية بهذه الرسوم إلى أن يتم إعفاء كل السلع ثم ينتقل إلى الاتحاد الجمركي، أما أقل الأشكال انتشارا فهو الوحدة الاقتصادية لأنه يتطلب وحدة سياسية[66].

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم

الفرع الأول: التكتل الاقتصادي الأوربي

يعتبر الاتحاد الاوروبي من اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم واكثرهامن حيث البنى والهياكل التكاملية، اكتمالا ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية. فلا يكاد يمر حدث على المستوى الاوروبي الا يؤكد أن المسيرة الاوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة، وتتجمع الان حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول الاتحاد الاوروبي ƀذا المنظور الى مجموعة دولية اقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات .ومن حيث الامكانيات فأن هذا التكتل يهمن تجاريا على أكثر من ثلث

[66] حمزة فطيمة - مرجع سابق -ص ص 428 - 430.

التجارة العالمية، حيث يحقق حجم تجاري خارجي يصل متوسطه الى حوالي 150 مليار دولار، وهو بذلك يفوق تجمع " النافتا ". كما يصل الدخل القومي لهذا التكتل الى ما يزيد على 7 الاف مليار دولار، وهو اكبر دخل قومي في العالم ، كما انه يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا.

ويلاحظ ان التكتل الاقتصادي الاوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة الى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في هذا القرن ، ويمكن ان نتلمس ذلك بوضوح من خلال أهداف هذا التكتل والتي وان كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد الا انها تنص بشكل صريح علىٰسعي الاتحاد خلال هذا القرن للعب دورا اكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية . وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الاصعدة.[67]

ولتسهيل توحيد أوروبا تم التدرج بهذه العملية بدءا بإنشاء المجموعة الأوروبية، فانطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي عام 1948، كما هو موضح في المخطط الآتي:[68]

الشكل رقم (2-2): المجموعة الاقتصادية الأوروبية

[67] فوزية خدا كرم – التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية – مجلة العلوم السياسة – العدد 43 – 2019/04/23 – ص 176.

[68] كفية قسميوري ، علوي شمس نريمان – عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي و معوقاته بالاتحاد الافريقي – مجلة التكامل الاقتصادي – المجلد 07 – العدد 03 - سبتمبر 2019 – ص 06 .

المجموعة الاقتصادية الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1948

الهدف: إنشاء اتحاد جمركي (البينولوكس)

الدول الأعضاء: هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ

الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC 1951 (معاهدة باريس)

الهدف: حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والصلب وتسهيل وتحرير التجارة بين الدول الأعضاء (تجميعها في سوق واحد وبهذه السلعتين) وفرض حماية ضد الدول غير الأعضاء

الدول الأعضاء: 6 دول أوربية (دول البينولوكس وفرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا)

السوق الأوروبية المشتركة (معاهدة روما) 1957

نتائج هذه المعاهدة: انبثق عنها معاهدتين جديدتين:

1 - إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية "EAEC"

2- إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية: EEC اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركيا موحدة ويتبع سياسة زراعية مشتركة.

عام 1967 دمج المجموعة الأوروبية أو السوق مشتركة، وقد نصت معاهدة روما على:

- حرية انتقال عوامل الإنتاج بين هذه المجموعة، وإتباع تعريفة عامة اتحاد سلع الدول الأخرى.
- توحيد النظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.
- إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

الدول الأعضاء: الدول السنة ل ECSC + طلب

توسيع عضوية المجموعة

تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة، تنتهي في آخر سنة 1970، ويمكن أن تمتد إلى سنة 1973، وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة، وكانت ترمي السوق الأوربية المشتركة من وراء سياستها، إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء وبدأت المجموعة بناء تكاملها الاقتصادي ب 6 دول وفق سياسات مشتركة، لكن في عام 1973 بدأت مفاوضات لتوسيع هذه المجموعة لتصبح

12 دولة، حيث قبلت عضوية كل من:

1973 انجلترا وإيرلندا والدانمارك

1981 اليونان

1985 اسبانيا والبرتغال

وفي عام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، لتوحيد السياسات وإلغاء الحواجز المادية، والاتفاق على التنسيق

المصدر: كفية قسميوري، علوي شمس نريمان – مرجع سابق – ص 07

الفرع الثاني: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)

تتوزع مناطق التجارة الحرة في أنحاء العالم، ومن أهمها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) فتعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة، وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا، فنجد قيام هذه المنطقة أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية، وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق من تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة معظم القرن العشرين. أما خلال العقدين الأخيرين من هذا الأخير تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول، ومن بينها اتفاقية النافتا."

أولا: نشأة النافتا

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر ي انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم، أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق.

وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا بين الدول الثلاث كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989 ، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدرا ملموسا من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون . وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول. وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها الإسراع في عقد اتفاقية النافتا .[69]

ثانيا: مبادئ النافتا اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير التنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت ما يلي:

[69] رميدي عبد الوهاب - منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)وآثارها على الدول الأعضاء - مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة -المجلد 10- العدد 02 - 2006/12/20 - ص ص 165 - 166.

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث.
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية.
- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر.
- السماح بانضمام أعضاء آخرين[70].
- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.
- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.
- استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال.
- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية.
- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

ثالثا: أهداف النافتا

تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل.
- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0.3% في الولايات المتحدة،

[70] رميدي عبد الوهاب - مرجع سابق - ص ص167 - 168

و0,87% في كندا. وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات.

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء
- قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.
- رفع القدرة التنافسية لمنشأتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية كل دولة.
- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا وآسيا وبالتحديد في اليابان.
- زيادة قوة التفاوض للدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوربي مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.
- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين في ذلك.
- إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات.
- تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

وتتمثل توجهات النافتا في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي 900 سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج، فالفئة (أ) من هذه السلع تتمتع بتحرير فور والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات، والفئة (ج) بعد عشر سنوات والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.[71]

الفرع الثالث: التكتل الاقتصادي الآسيوي

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير ونمو اقتصاداتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل

[71] رميدي عبد الوهاب - مرجع سابق - ص ص 170 - 172

أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية تهدف إلى تحقيق تكامل امتن بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، لعل يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية، ويكون لها صوت مسموع ومؤثر في التكتلات الاقتصادية المنتشرة في أقاليم عدة من العالم والتعامل المتوازن معها[72].

أولا: نشأة الآسيان

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة وتايلاندا والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأروبا تجاه صادرات تلك الدول. كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي (مجالات أخرى) خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل:

- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وبالعمل على تطوير مواردها البشرية.
- التعاون بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها.
- إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.
- نجاح السياسة الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد خارجية.

وفي عام 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما. ودخلت حيز التنفيذ عام

[72] خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب - رابطة دول جنوب شرط آسيا (الأسيان) ASEAN نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - المجلد 05- العدد 06 - 2009/01/01 - ص 82 .

1994، وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما يعرف ب (PTA) ، والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الأسيان.[73]

فتنفيذ منطقة التجارة الحرة قد تأخر نظرا للهدف الذي قامت من أجله الأسبان، الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث الموارد والميزة النسبية. فمنذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا، بعد أن كانت ترفض أن تصبح مغلقة في ظل معدلات نمو متزايدة. وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي. وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين " اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة 534,9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1,29 مليار نسمة للصين بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5,68 مليار نسمة عام 2002. كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020.

ثانيا: أهداف الآسيان

هدف رابطة الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك 12 عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا. إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

[73] خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب - مرجع سابق - ص ص 82 - 83 .

- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الأسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دولا أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها. وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي. وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي[74].

ثالثا: أهمية تكتل رابطة الآسيان

حول أهمية تكتل الأسيان وزيادة أهميته في الاقتصاد العالمي فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.
- تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه.

المطلب الثالث: تجارب التكتلات الاقتصادية في الدول النامية

الفرع الاول: دوافع التكامل الاقتصادي في الدول النامية

لم تفرد نظرية التكامل الاقتصادي أهمية خاصة للدول النامية، وفي الواقع فإن أهداف الدول النامية من تكوين أو الانضمام إلى تكتل إقليمي ال يختلف كثيرا عن تلك الأهداف التي تدفع الدول المتقدمة إلى اللجوء إلى تلك الوسيلة. فالدول النامية تسعى دائما إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها وإلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في التكامل، كما أن الدوافع التي تحدو بالدول المختلفة، متقدمة كانت أو نامية إلى التكامل الاقتصادي ال تنحصر فقط في دوافع اقتصادية بل ربما لم تكن الدوافع الاقتصادية أقوى هذه الأسباب في بعض

[74] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب - مرجع سابق - ص ص 83 - 84

هذه الحالة، أو على أي حال ربما ال يكون هناك اتفاق حول أي الدوافع كان لها الأثر الأول في تكوين بعض التكتلات بالذات، ذلك أن للاعتبارات السياسية والعاطفية والاجتماعية أثرها الذي ال يمكن إغفاله بأي حال.

ومن أهم مبررات ودوافع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية نذكر ما يلي:

- ضعف نطاق الأسواق مثل انخفاض دخل الفرد، ومن ثم القوة الشرائية، تدني وسائل الاتصال والنقل. المحلية لمعظم الدول النامية مما يؤدي إلى عرقلة المشروعات الحديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة، كذلك الأخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يسهم إلى حد كبير في التغلب على معظم مختلف العقبات.
- عدم قدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة والذي يتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصادية والتكنولوجية. ويرجع هذا لقلة رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل هذه المشروعات، وندرة الكفاءات العلمية والفنية لإنشائها وإدارتها، وضيق الأسواق المحلية لهذا يكون تأثير هذه العوامل أكثر حدة على مستوى كل دولة منفردة.
- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية في مجال المعاملات الاقتصادية، ويرجع السبب وراء ذلك إلى اعتماد معظم الدول النامية في صادراتها على المواد الأولية، كما تمثل التجارة مع الدول الصناعية الجزء الأعظم منها، بينما تمثل التجارة البينية نسبة ضئيلة منها. لذا أصبح من دوافع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية حجة زيادة القوة التساومية لدول التكامل في علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

كذلك فقد يعزي ازدياد الاهتمام بالتكامل في الدول النامية إلى الرغبة في أن تحذو هذه الدول حذو النموذج الأوربي في التكامل الاقتصادي ما رأت الدول النامية في ترتيبات التكامل الإقليمي منفذا لتصحيح علاقاتها الخارجية ودعمها لجهودها التنموية القطرية مع استبقاء أمل الوحدة السياسية للدول التي سعت إليها وعجزت عن تنميتها، تقف الدول النامية في محاولتها لإنشاء التكتلات الاقتصادية على الطريق النقيض لدوافع هذه الاتجاهات القائمة في الاقتصاديات المتقدمة، فجوهر محاولتها هنا (دفاعي) من أجل الإبقاء على وجوده.[75]

الا أن التنمية الاقتصادية هي الدافع القوى إلى الحركة التكاملية في الدول النامية ذلك أن هذه الدول تسير باقتصاداتها وفقا لنظرية النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية بناء على خططها الوطنية ووفقا لبرامج التصنيع في هذا الخط.

[75] وجدان مهدى أحمد ، إيهاب عبد الله عباس – تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية و ضرورة تفعيلها دراسة حالة الدول العربية – مجلة رماح للبحوث و الدراسات – العدد 57 – ماي 2021 – ص 27

الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية في الدول النامية

إن التكتلات الاقتصادية لا تعتبر ظاهرة آنية، بل ترجع الى بداية القرن العشرين، وبشكل ادق بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قامت تكتلات اقتصادية في انحاء مختلفة من العالم، مثل السوق الاوروبية المشتركة، ومنظمة التجارة الحرة الاوروبية، والسوق المشتركة لدول امريكا الوسطى، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، كما عمدت دول اوروبا الشرقية، آنذاك الى انشاء منظمة " الكوميكون"، وفي الوطن العربي تمت المصادقة على انشاء السوق العربية المشتركة ، وهناك بعض الاتفاقيات الاقليمية في بعض البلدان الافريقية ، واخرى في جنوب وشرق آسيا، وتم التعرف للبعض منها وسنحاول التعرف بالبعض الاخر فيما يلي:

أولا: أهم تجارب التكتل الاقليمي في آسيا

يمكن التمييز داخل آسيا، في إطار المناطق التكاملية، بين منطقة آسيا الوسطى ومنطقة جنوب شرق آسيا. ففي وسط آسيا قامت منظمة التعاون الاقليمي للتنمية بين ثلاث دول آسيوية هي: ايران، باكستان، تركيا، وذلك عام 1964 بعد استفادةا من مزايا التعاون الذي تحقق لها في إطار حلف بغداد، فقررت الدول المعنية ان تتولى هذه المنظمة جوانب التعاون الاقتصادي لحلف " السنتو " بعدء انسحاب العراق من حلف بغداد، سعيا الى تكثيف التعاون فيما بينها. وتتميز دول هذا الاقليم بأنها متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية، وقد تجسد ذلك من خلال ابرام العديد من العقود والاتفاقيات بين هذه الدول ، واقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة ، غير ان قيام الثورة الايرانية عام 1979 ،ثم نشوب حرب الخليج الاولى عام 1980 أديا الى تجميد اعمال المنظمة منذ ذلك الوقت، الى ان قامت الدول الاعضاء عام 1985 بإعادة هيكلة المنظمة واحيائها تحت اسم " منظمة التعاون الاقتصادي" .[76]

وتعد معاهدة ازمير هي الاساس القانوني لهذه المنظمة، وقد جرت عدة تعديلات على هذه المعاهدة عام ،1990 واضيفت لها بروتوكولات عام 1991 ، وفي عام 1992 انضمت سبع دول جديدة الى الدول الثلاث المؤسسية ليصبح عدد اعضائها عشرة دول .

ثانيا: أهم التجارب التكاملية في أمريكا اللاتينية

وفي هذا المجال يمكن الحديث عن رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية " النافتا " ، والتي انشئت بموجب اتفاقية " مونتفيديو" عام 1961، وتألفت هذه المنظمة عند انشائها من الدول التالية:

[76] فوزية خدا كرم – مرجع سابق – ص ص 179 – 180

الارجنتين، البرازيل، المكسيك، شيلي، بيرو، اورغواي بارغواي. ثم التحقت بها كل من كولومبيا والاكوادور عام 1961، ثم فنزويلا وبوليفيا عام 1967، وبذلك تكون هذه المنظمة قد شملت المكسيك وكل قارة امريكا اللاتينية الا الدول الثلاث كانت مستعمرة "جويانا سابقاً." التي وكان هدف المنظمة هو تحرير التجارة فيما بين اعضائها دون النص على ان يمتد ذلك الى اتحاد كمركي او سوق مشتركة، وهي في ذلك لا تختلف عن باقي التجمعات الاخرى بين الدول النامية من حيث تواضع اهدافها.

ثالثا: أهم التجارب التكاملية في افريقيا

شهدت افريقيا مثل باقي قارات العالم نشاطات تكاملية اقليمية واسعة النطاق، فلا يكاد يخلو مكان فيها من الدخول في محاولات تكاملية، ولغرض من تلك توضيح ذلك سنستعرض بعضا من تلك التجارب:

- **التجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا:** انشئ هذا التجمع في /28 مايس / 1975، وقد ضم ثماني عشرة دولة هي: بنين، بوركينا فاسو، الرأس الاخضر، ساحل العاج، غانبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، النيجر، ليبريا، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، بالإضافة الى سيراليون، توكو، دولتين علقتا عضويتهما. وقد سعى هذا التجمع الى تحقيق مجموعة اهداف تلخصت في تحقيق حرية انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات بين الدول الاعضاء، والتنسيق بين هذه الدول في مجال السياسات الزراعية والمشروعات ذات العائد المشترك، وفي مجال البحوث الزراعية والمائية والنقل والمواصلات والطاقة. ومع شمولية هذه الاهداف غير انه لم يتحقق منها الا القليل.[77]
- **الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا:** وقد أنشئ هذا الاتحاد عام 1983، ودخل حيز التنفيذ في من :عام 1985، وضم كلا بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الكابون، ساوتومي، برنسيت، زائير. وقد كان هذا الاتحاد يهدف الى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والافراد، وتطبيق ضرائب اقليمية موحدة، وتنسيق التعريفات ونظم الضرائب، والنهوض بالسياسات الصناعية والنقد.
- منظمة الابجاد: وهي معروفة باسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر، وقد انشئت عام 1986 ثم تحولت الى الهيئة الحكومية للتنمية فقط عام 1995 من: جيبوتي ، ارتيريا ، ، وتضم كلا اثيوبيا ، غينيا ، اوغندا ، الصومال ، السودان ، تنزانيا ، وراندا ، بوروندي .ويقع مقرها الرسمي في جيبوتي، وهدف الى تنمية اقتصادات الدول الاعضاء بشكل عام.
- **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:** بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي في المغرب العربي منذ ستينات القرن الماضي ، الا ان طموح تلك الدول في تكون اتحاد اقتصادي خاص بها لم

[77] فوزية خدا كرم – مرجع سابق – ص ص 180 – 182

يتجسد الا في عام 1989 في مدينة مراكش ، وتمثلت اهداف الاتحاد في توثيق العلاقات في كافة المجالات الاقتصادية والامنية والسياسية ، وقد عرفت السنواتء فيهاما التي تلت تأسيس الاتحاد تطورا مجالات العلاقات الاقتصادية ، الا ان الاتحاد المغاربي منذ فترة واجهت عدة مشاكل منها ما هو اقتصادي ، مثل تفاقم ازمة المديونية ومشكلة البطالة التي بلغت في الجزائر 28% وفي المغرب 21% وفي تونس 16% اضافة الىء على القضية الخلافات السياسية خصوصا الجوهرية في المنطقة والمتمثلة في مشكلة الصحراء المغربية.

- **السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا):** يضم هذا التجمع 20 دولة تقع في شمال شرق وجنوب القارة الافريقية، وهو ثاني اكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة ، وقد بدأت الارهاصات الاولية لتكون هذا الاتحاد منذ عام 1966 ، الا انه لم يشهد تكوين مؤسسات تكاملية الا منذ انشاء منظمة التجارة التفضيلية عام ،1981 حيث تم انشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول. [78]

الفرع الثالث: أسباب فشل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية

هناك اتفاق عام في الأدبيات الاقتصادية أن الطابع الغالب على تجارب الدول النامية في مضمار التكامل الاقتصادي، هو الفشل أيا كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة للتكامل ولو بدرجات متفاوتة، وإن نجحت البعض منها كانت ذات نتائج محدودة للغاية، فتطبيق نظرية التكامل الاقتصادي على الدول النامية التي قد تنظم في اتحادات جمركية ومناطق تفضيلية كما هو سائد في الدول المتقدمة، أمرا ليس سليماً من جميع الوجوه، حيث أن جل صادرات الدول النامية تكاد تكون من المواد الأولية التي لا تنتج في ظل أية حماية والتي تتنافس بحرية في السوق الدولية، فإن مثل هذه التكتلات لا يتوقع أن تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد

وفيما يلي ندرج أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية:

1- **سياسات الإنتاج الذي يحل محل الواردات** :حيث أسهمت هذه السياسات في إحداث اختلالات بالعلاقات الاقتصادية الكلية، أدت بطريق غير مباشر إلى الاحتفاظ بموانع التجارة داخل دول التكتل، والصناعات التي أقيمت من أجل ذلك لم تكن ذات كفاءة عالية مما استلزمت بالضرورة فرض الحماية والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية مقوم بأعلى من قيمته بغرض تخفيض القيمة المقابلة بالعملة المحلية للسلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج المستوردة.

[78] فوزية خدا كرم – مرجع سابق – ص ص 182 – 183

2- **متطلبات الإيرادات العامة:** حيث أن جانبا من الإيرادات العامة التي تتحصل عليها الدول النامية مصدره الرسوم الجمركية فإن تحرير التجارة بين دول التكامل الإقليمي لا يكون مرتفعا على سلم أولويات دول التكامل.

3- **تغلب الاعتبارات السياسية:** بالرغم من إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء التكامل الإقليمي، إلا أن الدول النامية غير مستعدة للتنازل عن استغلال قراراتها من الناحية السياسية ومن ثم لا توجد سلطة موحدة لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية التي تظل حبرا على ورق إن لم يتم إلغاؤها، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية، لذلك نجد أغلب الاعتبارات السياسية لها أهمية أولى عن الاعتبارات الاقتصادية في الدول النامية، فيقول" رونيسون " لن يتأتى لمجموعة من الدول أن تجني نفعا من وراء التكتل ما لم تكن على استعداد من البداية لأن تدرك وأن تتقبل فقدان جانب يعتد به من سيادتها على شؤونها الاقتصادية .

4- **عدم وضع برامج تدريجية للتكامل:** معظم أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول النامية كانت طموحة دون أن تنتقل في مراحل تدريجية تزيد من التعاون الاقتصادي كما حدث في أوربا، إضافة إلى ذلك لم تضع برامج تنفيذية لذلك يمكن متابعتها، فضلا عن عدم قيام مؤسسات إقليمية تنفيذية، ومن ثم لم تحقق نجاحا في مجال تحرير تجارتها الإقليمية.

5- **عدم عدالة توزيع المكاسب:** تضم الدول النامية في كثير من بقاع العالم المختلفة أقطارا متقدمة نسبيا ذات صناعات متقدمة كالأرجنتين، المكسيك مثلا، وأقطار أقل تقدما وذات صناعات ضعيفة كالبراجواي والأورجواي، وهذه الظاهرة موجودة أيضا في عالمنا العربي وفي مختلف مناطق إفريقيا، هذا ما يخلق مشكلة ضمان توازن في توزيع المنافع أو المكاسب التي قد تنجم من هذا التكامل[79].

لذلك نجد في أغلب حالات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، لم تعط لها هذه الأخيرة أهمية في كيفية توزيع المكاسب وهذا ما أدى إلى عدم نجاح واستمرار بعض التكتلات (كاتحاد شرق إفريقيا وغيره)، كما تنطبق هذه الأسباب بصورة عامة على المنطقة العربية.

6- عدم إنشاء أو دعم الهيكل الإنتاجي الملائم: نظرا لضآلة استفادة الدول النامية من نموذج تحرير التجارة التقليدي القائم على إلغاء التعريفة الجمركية، فتوجد عدة عوامل عديدة تفوق إقامة أو تدعيم وتنمية الهياكل الإنتاجية في الدول النامية منها: ا عدم توافر البنية الأساسية. ب عدم توافر وسائل الاتصالات والمواصلات بالدرجة الكافية سواء بين الدول الأعضاء أو بينها بين العالم الخارجي، فنجد مثلا وسائل الاتصالات بين إفريقيا وأروبا أيسر وأسرع من بين الدول الإفريقية بعضها البعض، كما أن تكلفة شحن القمح من أمريكا اللاتينية إلى أوربا أقل من نقله إلى بعض الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية.

[79] وجدان مهدى أحمد، إيهاب عبد الله عباس – مرجع سابق – ص ص 28 – 29

وهناك اتفاق بين الكثير من الكتاب بأن جهود تفعيل وتقوية التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، خلال الفترة التي سبقت الثمانينات من القرن الماضي باءت كلها بالفشل وذلك للعديد من الأسباب من أهمها إتباع سياسة إحلال الواردات والاعتماد على سياسة التصنيع كأساس للتنمية، والاعتماد على الصادرات من المواد الخام أضف إلى ذلك الخلافات السياسية والنزاعات العسكرية الدائمة بين تلك الدول[80].

[80] وجدان مهدى أحمد ، إيهاب عبد الله عباس – مرجع سابق – ص 30

المبحث الثاني: الاتفاقيات والتكتلات المبرمة من طرف الجزائر على الصعيد الدولي

تحمل المتغيرات العديدة في النظام الاقتصادي العالمي اليوم ضغوطًا على الدول لإعادة النظر في استراتيجياتها، حيث أصبح من الصعب على الدول الوحيدة تحمل المخاطر بمفردها. لذا، اتجهت الدول نحو التكتلات الإقليمية للتعامل مع هذه التحديات واستغلال الفرص بشكل أفضل، مما يعني تقديم الامتيازات والفرص لأعضائها في الوصول إلى الأسواق وتقليل المخاطر. في هذا السياق، تواجه الجزائر خيارات متعددة، مثل الانضمام إلى تكتلات إقليمية مثل اتحاد المغرب العربي أو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. هذه الخطوة تضمن لها الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي والتعامل بفعالية مع التحديات والفرص الناشئة.

المطلب الأول: مسار الجزائر مع التكتلات المغربية والعربية

الفرع الأول: مسار الجزائر مع التكتل المغربي

أولا: قيام الاتحاد المغاربي، أهدافه ومؤسساته:

لقد تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية بعد استئناف العلاقات بين الجزائر والمغرب في ماي 1988 وعودة التأخي بين تونس وليبيا وفي ديسمبر 1987، وقد اجتمع قادة المغرب العربي لأول مرة في مدينة زرالدة في الجزائر في 10 جوان 1988 وتم إصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتشكيل لجنة تضبط وسائل تحقيق الوحدة، وفي 17 أوت 1989 أبرم قادة المغرب العربي في مدينة مراكش المغربية معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي أسس بموجبها الاتحاد ليضم خمسة بلدان وهي: الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، ولقد كان الاتحاد يهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

- في الميدان الدولي تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار؛
- في الميدان الاقتصادي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة نوعية في هذا الصدد؛[81]
- في الميدان الثقافي إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من

[81] إكرام مياسي، جميلة الجوزي – موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه- تخصص نقود و مالية – قسم علوم التسيير - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة الجزائر 3 – 2016/2015 – ص 253

وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

وانطلاقا من هذه المعاهدة تم تحديد الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد ترتكز على أربع مراحل ومدد زمنية محددة، وتتمثل هذه المراحل بما يلي

- المرحلة الأولى قيام منطقة تبادل حر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المغاربيين على مستوى الاتحاد عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 1992؛
- المرحلة الثانية إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995 وتتجسد هذه المرحلة في وضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي؛
- المرحلة الثالثة إنشاء سوق مشتركة بين بلدان الاتحاد قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية، وتحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال؛
- المرحلة الرابعة الوصول إلى الوحدة الاقتصادية عن طريق توحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة. وقد أولت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي اهتماما كبيرا للأجهزة والمؤسسات التابعة للاتحاد.

ثانيا: أداء التجارة البينية الجزائرية – المغاربية

- **التجارة البينية المغاربية**

تتصف التجارة البينية المغاربية بحجمها المحدود وبنيتها غير المستقرة رغم المقومات التي تزخر بها المنطقة من ثروات وتقارب جغرافي، ولطالما كانت نسبة التجارة البيئية ضعيفة جدا من قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي، فخلال الفترة (1964 - 1970) كانت تمثل حوالي 1.67% من مجموع الواردات و 1.25% من مجموع الصادرات للبلدان المغاربية، والصادرات المغاربية تغيرت فضلا عن ذلك بانخفاضها من 37 مليون دولار سنة 1964 إلى 26 مليون دولار بين سنتي 1966 و 1967، لترتفع إلى 38 مليون دولار سنة 1970 لتصل إلى حوالي 47 مليون دولار سنة 1980.[82]

ولقد حققت المبادلات البينية المغاربية تحسنا نسبيا بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي، إذ انتقلت الصادرات البينية من 285,8 مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1983-1987) إلى 1.03 مليار دولار سنة 1994 كما انتقلت

[82] إكرام مياسي، جميلة الجوزي – مرجع سابق – ص ص 255 - 261

حصتها من الصادرات الإجمالية من 1.2% إلى 4,05% في نفس الفترة، كما ارتفعت الواردات البيئية من 326.5 مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1983-1987) إلى 1,05 مليار دولار سنة 1994، وارتفعت حصتها من الواردات الإجمالية من 1.5% إلى 3.7% في نفس الفترة.

ولقد تأثرت التجارة البينية المغاربية بقوة بعد غلق الجزائر حدودها تبعا للقرار القاضي بفرض التأشيرة على الجزائريين في أوت 1994، ولا توجد إحصاءات حول التبادل التجاري بينهما خلال سنتي 1994 و 1995 لكن الصحافة الجزائرية والمغربية تحدثنا عن توقف الصادرات في الاتجاهين، ولم ينج من التأثر بالأزمة سوى مشروع الأنبوب الغازي العابر للمتوسط عبر المغرب، وأيضا يجب التذكير بأن هذا المشروع ممول من قبل الرابطة الأوروبية وموجه إلى تصدير الغاز الجزائري اتجاه أوروبا ولولا ذلك لتعرض إنجازه إلى التعثر، وتواصل نمو حجم التجارة

البيئية المغاربية خلال الفترة (1995-2000) إذ بلغ المتوسط السنوي 3.51 مليار دولار مقابل 1.7 مليار دولار في الفترة (1988-1994) أي بزيادة قدرها 105%.[83]

الشكل رقم (2-3): تطور حجم التجارة البينية المغاربية خلال الفترة (2006 – 2014)

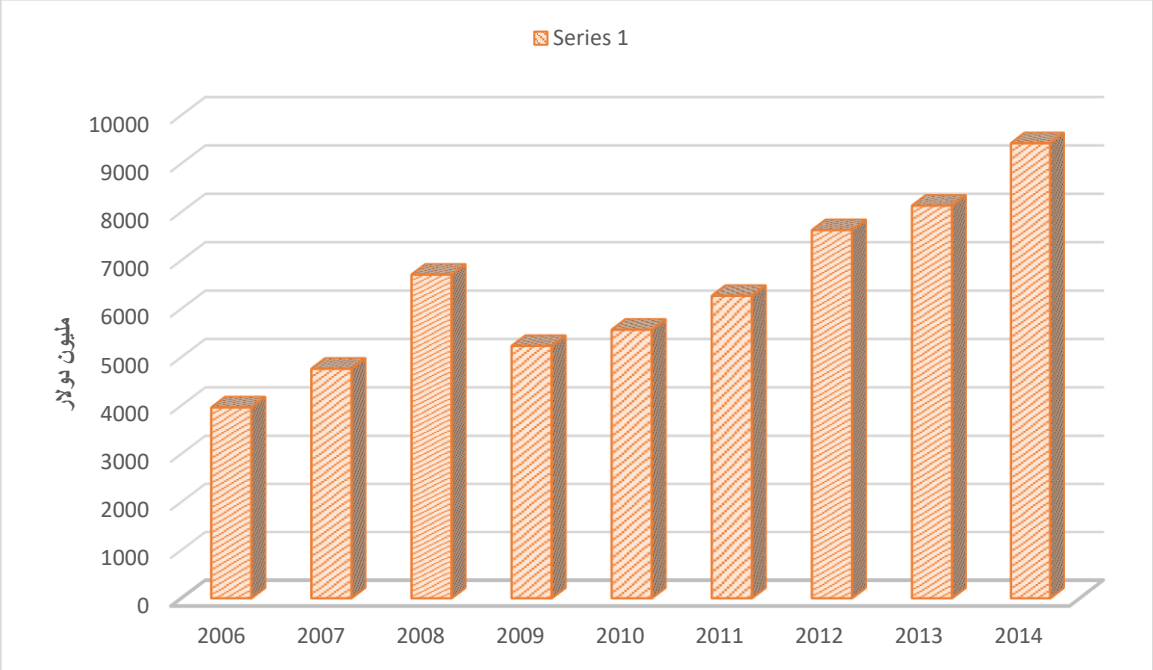

المصدر: إكرام مياسي، جميلة الجوزي – مرجع سابق – ص 262

لقد حافظت التجارة البيئية على التزايد التدريجي مع بداية الألفية الجديدة إلى غاية 2008 كما يظهر من الشكل السابق وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وكذا لزيادة واردات تونس الآتية من الجزائر وليبيا وارتفاع واردات المغرب الآتية من الجزائر، وقد تراجعت التجارة البينية في 2009 بسبب تأثرها بانخفاض نمو الاقتصاد

[83] إكرام مياسي، جميلة الجوزي – مرجع سابق – ص 262

العالمي أعقاب الأزمة المالية العالمية، إذ أدى انكماش الطلب على النفط إلى تراجع أسعاره العالمية مما أثر على الصادرات النفطية داخل المنطقة نتج عنها تراجع قيمة الصادرات البينية المغاربية ورغم أن التجارة البينية قد سجلت تحسنا نسبيا ابتداء من 2010 غير أن انتعاشها كان ضعيفا نظرا للاضطرابات التي عرفتها المنطقة في 2011.

ورغم التزايد التدريجي لقيمة التجارة البيئية لدول اتحاد المغرب العربي، إلا أن نسب تجارتها البيئية ما زالت جد ضعيفة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية على مستوى العالم أو حتى على المستوى الافريقي.

ثالثا: التجارة البينية الجزائرية – المغربية

الجدول رقم (2-1): صادرات البضائع بالنسبة للجزائر (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات / الدول	2013	2014	2015	2016	2017
ليبيا	22	36	22	31	19
موريتانيا	29	246	57	39	50
المغرب	946	1125	626	500	450
تونس	1641	1566	841	604	753
اجمالي دول المغرب العربي	2639	2973	1546	1174	1273

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات اتحاد المغرب العربي - ttps://maghrebarabe.org/إحصائيات-الاتحاد-المغرب-العربي

الجدول رقم (2-2): واردات البضائع بالنسبة للجزائر (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات / الدول	2013	2014	2015	2016	2017
ليبيا	316	4	8	0	0
موريتانيا	01	01	0	0	0
المغرب	219	217	214	270	261
تونس	493	517	456	431	327
اجمالي دول المغرب العربي	1029	738	678	701	588

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات اتحاد المغرب العربي - ttps://maghrebarabe.org/إحصائيات-الاتحاد-المغرب-العربي

يعرض الجدول رقم (2-1) بيانات صادرات البضائع بالنسبة للجزائر إلى بعض دول المغرب العربي (ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتونس) على مدار السنوات من 2013 إلى 2017. كما يتضمن الجدول إجمالي صادرات البضائع إلى دول المغرب العربي مجتمعة، و يمكن تحليل معطيات الجدول كما يلي :

- **ليبيا:**

- شهدت الصادرات إلى ليبيا تذبذبًا خلال الفترة من 2013 إلى 2017.
- بلغ أعلى مستوى للصادرات في عام 2016 (31 مليون دولار أمريكي).
- انخفضت الصادرات إلى أدنى مستوى في عام 2017 (19 مليون دولار أمريكي).

- **موريتانيا :**

شهدت الصادرات إلى موريتانيا زيادة كبيرة في عام 2014 (246 مليون دولار أمريكي).

- كانت الصادرات في السنوات الأخرى مستقرة نسبيًا حول 50 مليون دولار أمريكي.

- **المغرب :**

- كانت الصادرات إلى المغرب عالية نسبيًا في بداية الفترة (946 مليون دولار أمريكي في 2013).
- انخفضت إلى أدنى مستوى في عام 2017 (450 مليون دولار أمريكي).

- **تونس :**

- شهدت الصادرات إلى تونس زيادة كبيرة في 2013 و2014، حيث بلغت ذروتها في 2013 (1641 مليون دولار أمريكي).

- انخفضت الصادرات بعد ذلك إلى 753 مليون دولار أمريكي في 2017.

- **اجمالي دول المغرب العربي :**

- بلغ إجمالي الصادرات ذروته في 2014 (2973 مليون دولار أمريكي).
- انخفض الإجمالي تدريجيًا ليصل إلى 1273 مليون دولار أمريكي في 2017.

و من الجدول نستنتج ما يلي :

- هناك تذبذب واضح في صادرات الجزائر إلى هذه الدول خلال الفترة المحددة.
- يبدو أن العام 2014 كان عامًا مميزًا بارتفاع ملحوظ في الصادرات مقارنة بالسنوات الأخرى.
- الاتجاه العام للصادرات يظهر انخفاضًا من عام 2014 إلى عام 2017.

الجدول رقم (2-2) يعرض بيانات واردات البضائع إلى الجزائر من بعض دول المغرب العربي (ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتونس) على مدار السنوات من 2013 إلى 2017. كما يتضمن الجدول إجمالي واردات البضائع من دول المغرب العربي مجتمعة.

- **ليبيا:**

- شهدت الواردات من ليبيا انخفاضًا حادًا بعد عام 2013، حيث كانت الواردات في 2013 تبلغ 316 مليون دولار أمريكي.
- انخفضت الواردات بشكل كبير إلى 4 مليون دولار أمريكي في 2014 واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى الصفر في 2016 و2017.

- **موريتانيا:**

- كانت الواردات من موريتانيا شبه معدومة خلال الفترة من 2013 إلى 2017، باستثناء عام 2014 حيث بلغت الواردات 1 مليون دولار أمريكي.

- **المغرب:**

- شهدت الواردات من المغرب تذبذبًا بسيطًا خلال السنوات، لكنها بقيت في نطاق 214-270 مليون دولار أمريكي.
- بلغت الواردات ذروتها في 2016 (270 مليون دولار أمريكي) وانخفضت قليلاً في 2017 إلى 261 مليون دولار أمريكي.

- **تونس:**

- كانت الواردات من تونس مرتفعة نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى.

- بلغت ذروتها في 2014 (517 مليون دولار أمريكي) ثم بدأت في الانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى 327 مليون دولار أمريكي في 2017.

- **اجمالي دول المغرب العربي :**

- بلغ إجمالي الواردات ذروته في 2013 (1029 مليون دولار أمريكي).
- انخفض الإجمالي تدريجيًا ليصل إلى 588 مليون دولار أمريكي في 2017.

و هذا يقودنا للاستنتاج التالي:

- هناك انخفاض واضح في واردات الجزائر من ليبيا بعد عام 2013.
- واردات الجزائر من موريتانيا تكاد تكون معدومة خلال الفترة المذكورة.
- المغرب وتونس هما الشريكان الرئيسيان في واردات الجزائر من دول المغرب العربي.
- الاتجاه العام للواردات يظهر انخفاضًا تدريجيًا من عام 2013 إلى عام 2017.

بالمجمل، يمكن ملاحظة أن هناك تغيرات كبيرة في واردات وصادرات الجزائر مع دول المغرب العربي على مدار السنوات المذكورة، مع اتجاه عام نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني: التجربة التكاملية للجزائر مع الدول العربية

أولا: و اقع التكامل الاقتصادي العربي

انطلاقا من الدور الحيوي والهام الذي تلعبه التجارة الخارجية كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي الدولي، ومصدر رئيس للنقد الأجنبي، تحرص الدول على مواكبة التطورات في الأسواق العالمية، وتحسين قدراتها التنافسية، من خلال تطوير منتجاتها لتواكب المواصفات العالمية، بغرض الاستدامة، وزيادة حصتها في الأسواق المستهدفة. وتواجه الدول بعض التحديات بإطار تعزيز وتنمية تجارتها الخارجية من أهمها: عدم الاستغلال الأمثل للقدرة على التصدير، بسبب انخفاض مستوى الخدمات في الموانئ والمطارات، أو ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات، أو كلاهما معاً. كما يمثل ضعف القدرة على إنتاج السلع ذات الطلب العالي في الأسواق العالمية، الناتج عن ارتفاع السلع الأولية والوسيطة في عملية الإنتاج، وضعف خبرات العمالة، وتدني دور حجم الإنفاق على البحوث والدراسات، تحدياً إضافياً يعيق جهود الدول الرامية لتعزيز وتنمية تجارتها الخارجية.

يعتبر تركّز الصادرات السلعية من أحد الأسباب الأساسية لمعوقات تنافسية الصادرات السلعية للدول، حيث يُشير إلى عدم قدرة الدول على تنوع تجارتها السلعية، والاعتماد على عدد محدود من المنتجات التي تمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها السلعية، بالتالي انخفاض ميزتها النسبية. كما تعتبر الميزة النسبية (RCA) من مقومات تنافسية منتجات الدول في الأسواق العالمية، وتشير إلى قدرتها على إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية تمكنها من

منافسة منتجات الدول الأخرى في الأسواق المعنية. إضافة إلى ذلك، يستخدم الاقتصاديين والقائمين على وضع وتنفيذ سياسات التجارة الخارجية مؤشرات تقييم أداء وكفاءة التجارة الخارجية كأحد أهم الأدوات المستخدمة في قياس تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق سواء المحلية منها أو العالمية، ويعملون على استخدام هذه المؤشرات في قياس مدى اندماج وتتطابق هيكل التجارة الخارجية للدول مع متطلبات الأسواق الدولية والشركاء التجاريين.

لقد زاد اهتمام متخذي القرار الاقتصادي بأهمية قياس مؤشرات التجارة الخارجية ومدى ارتباطها بالنمو الاقتصادي، خاصة أن إزالة القيود على حركة التجارية الخارجية يلعب دوراً هاماً في زيادة الصادرات السلعية التي من شأنها أن تُساهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي. تُشير الإحصاءات إلى أن التجارة البينية العربية مازالت متواضعة مقارنة مع الشركاء التجاريين بالرغم من قيام الدول العربية بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعمل على إزالة القيود على حركة التجارة الخارجية بين الدول العربية.

لقد تراجع حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية بنحو 24 في المائة في عام 2020، لتسجل حوالي 1,421 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 1,871 مليار دولار في عام 2019، بسبب تداعيات جائحة فيروس (كوفيد (19) على حركة التجارة العالمية وتعطل سلاسل التوريد العالمية بسبب توقف غالبية الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وذلك للحد من انتشار الجائحة.

من جانب آخر، تراجعت الصادرات السلعية للدول العربية الإجمالية بنحو 30 في المائة لتبلغ قيمتها حوالي 711.6 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بحوالي 1,015 مليار دولار في عام 2019، بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية متأثرة بتداعيات جائحة فيروس (كوفيد- 19)، كما شهدت الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية انخفاضاً بنحو 17 في المائة لتبلغ قيمته حوالي 709.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بنحو 855.9 مليار دولار أمريكي في عام 2019 .[84]

ثانيا: أداء التجارة البينية الجزائرية – العربية:

صدرت الجزائر ما نسبته 94 في المائة من إجمالي صادراتها البينية العربية (بدون الوقود المعدني) وما قيمته 616 مليون دولار أمريكي إلى الدول العربية المستوردة للنفط عام 2017، وتعتبر الخيوط المصنوعة يدوياً، والسكر، والحلويات والزجاج، أهم صادرات الجزائر السلعية إلى هذه الدول. مقارنة بنحو 87 في المائة من إجمالي صادراتها لنفس المجموعة عام 2016. في حين استوردت الجزائر ما يعادل 2.2 مليار دولار أمريكي من الأسواق العربية عام

[84] أحمد الشاذلي ، محمد عدوي، محمد إسماعيل ، عبد الناصر أحمد ، عرفان الحسني ، سالي شعلة، جمال قاسي، كريم زايدي ، مينرفا خضر -التجارة العربية البينية ، الواقع و التحديات و الافاق المستقبلية -صندوق النقد العربي – 2022 – ص 33 .

2019 مقارنة بنحو 1.99 مليار دولار أمريكي عام 2018 كما بلغت إجمالي صادراتها السلعية بدون الوقود المعدني حوالي 2.5مليار دولار أمريكي عامي 2018 و 2019 ، كما هو موضح في الجدول الموالي: [85]

الجدول رقم (2-3): اتجاه و هيكل صادرات الجزائر إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)

المجموعات العربية	صادرات الجزائر إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي)				
	2015	2016	2017	2018	2019
أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:	**15**	**26**	**22**	**...**	**...**
السكر والحلويات.	4.7	11.9	11.2	...	...
النباتات الصالحة لـلأكل وبعض الجذور والأدران.	4.3	2.6	5.0	...	...
الفواكه الصالحة لأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ.	1.6	1.9	2.2	...	...
ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:	**570**	**390**	**616**	**...**	**...**
الخيوط المصنوعة باليد.	493.9	242.5	452.1	...	...
السكر والحلويات.	39.4	68.9	111.6	...	...
الزجاج والآنية الزجاجية.	7.9	6.5	8.9	...	...
ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:	**9**	**31**	**20**	**...**	**...**
الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل والشمع الحيواني والنباتي.	0.00	9.47	10.60	...	...
مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب	0.18	1.52	2.67	...	...

[85] المصدر: أحمد الشاذلي ، محمد عدوي، محمد إسماعيل ، عبد الناصر أحمد ، عرفان الحسني ، سالي شعلة، جمال قاسي، كريم زايدي ، مينرفا خضر – مرجع سابق – ص 53 .

ومنتجات					
السكر والحلويات.	3.96	16.91	2.38	...	...
إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:	**1,448**	**1,406**	**1,368**	**2,542**	**2,548**
الاسمدة.	421.0	447.6	327.0	916.4	858.5
المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن الثمينة، العناصر المشعة والنظائر.	507.0	347.7	382.9	617.1	537.0
السكر والحلويات.	150.8	233.9	228.4	156.8	187.6
واردات الجزائر السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)	**2,528**	**2,562**	**2,069**	**1,994**	**2,181**
إجمالي واردات الجزائر السلعية من الأسواق العالمية(بدون النفط)	**49,461**	**45,528**	**44,115**	**46,405**	**39,366**

المصدر: أحمد الشاذلي ، محمد عدوي، محمد إسماعيل ، عبد الناصر أحمد ، عرفان الحسني ، سالي شعلة، جمال قاسي، كريم زايدي ، مينرفا خضر – مرجع سابق – ص 54

المطلب الثاني: الشراكة الأورو- جزائرية

لقد أقدمت الجزائر على التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، وذلك بعد سلسلة من المفاوضات حاولت فيها الجزائر الحفاظ قدر الامكان على مصالحها المتمثلة في حماية مؤسساتها الاقتصادية العمومية منها والخاصة؛ إدراكا منها بأن المنافسة لن تكون عادلة بين مؤسساتها ونظيرتها الأوروبية لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من الإمكانيات المالية والمادية .فضلا عن استعمالها للتكنولوجيا الحديثة والخبرة الطويلة في مجال الإنتاج، حيث تؤدي هذه العوامل الى طرح منتوج ذي نوعية جيدة وبأسعار تنافسية.

الفرع الأول: تقديم اتفاقية الشراكة الاورو– جزائرية

فرضت مجموعة من العوامل حتمية حدوث اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، نذكر منها:

- وجود الجزائر جغرافيا في الضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة دول أوروبا كفرنسا، ايطاليا، اسبانيا؛[86]

[86] عرباني عمار – اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساتها على المؤسسة الجزائرية – مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة – حجم 15 – العدد 03 – 2011/06/01 – ص ص 281 – 282.

- العامل التاريخي بحكم أن الجزائر كانت مستعمرة من فرنسا، وبعد توقيعها على اتفاقية ايفيان واصلت استفادتها من عقد روما الذي أبقى في مادته الـ227 على بعض الإجراءات المتمثلة في تنقل السلع، الخدمات
- الفلاحة وإجراءات متعلقة بالمؤسسات وقواعد المنافسة:
- حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث يعتبر الطرف الأوروبي كأهم زبون للجزائر في مجال الطاقة، وفي المقابل تعتبر الجزائر أهم زبون لدول الاتحاد الأوروبي.

دفعت هذه مجموعة من العوامل بالطرفين إلى الدخول في سلسلة من المفاوضات، والتوقيع على مجموعة من الاتفاقات وترقيتها إلى اتفاق شراكة، يضمن لكل طرف الحفاظ على حقوقه وحماية اقتصاده.

الفرع الثاني: تقييم نتائج اتفاق التعاون الاورو- جزائري:

يركز اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الجانب السياسي والاجتماعي لإقامة حوار سياسي منتظم بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة خاصة الحد من الهجرة من الدول جنوب المتوسط إلى شماله. وتلخص أهم الجوانب الاقتصادية الأكثر تأثرا من اتفاق الشراكة:

- **أثر الشراكة على الموارد المالية:** إن إلغاء الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، سيتبعه انخفاض المداخيل الجبائية، حيث قدرت حوالي 2.5 مليون دولار منذ سنة 2005 والجدول التالي يوضح الخسائر المحتملة التي قدرتها مديرية الجمارك من سنة تنفيذ الاتفاق إلى عام 2017 سنة التحرير الكامل للحواجز الجمركية).

والجدول التالي يوضح خسائر الدولة كل سنة من جراء التخفيض الجمركي:[87]

الجدول رقم (2-4): تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

[87] معسكري سمرة - بوشنافة الصادق- تقييم اتفاق التعاون الأوروبي الجزائري – مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية – المجلد 08 – العدد 03 – 2014/10/01 – ص 26

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع خارج TVA
2005	10.497	-	-	10.497
2006	10.497	-	-	10.497
2007	10.497	2.561	1.660	14.718
2008	10.497	3.825	3.307	17.629
2009	10.497	5.106	4.954	20.557
2010	10.497	10.228	6.601	24.765
2011	10.497	12.789	8.247	28.972
2012	10.497	12.789	9.894	33.918
2013	10.497	12.789	11.541	34.473
2014	10.497	12.789	13.187	36.473
2015	10.497	12.789	14.834	38.120
2016	10.497	12.789	15.657	38.943
2017	10.497	12.789	16.533	39.819
المجموع	136.461	106.121	106.415	349.381

المصدر: معسكري سمرة - بوشنافة الصادق- تقييم اتفاق التعاون الأوروبي الجزائري – مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية – المجلد 08 – العدد 03 – 2014/10/01 – ص 27

نظرا للخسائر التي عرفتها الجزائر والمقدرة ب 8.5 مليار دولار من جراء تطبيق اتفاقية منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، والتي قدرها صندوق النقد الدولي ب 2 من الناتج المحلي الخام في آفاق سنة 2017، لذا توصلت إلى اتفاق حول تمديد آجال إلغاء التعريفة الجمركية إلى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها بلادنا. وذلك من تقوية اقتصادها بهدف مواجهة المنافسة الشديدة للمنتجات الأوروبية.[88]

[88] معسكري سمرة - بوشنافة الصادق – مرجع سابق – ص 27

1- أثر الشراكة على الميزان التجاري

السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع مما يجعلها في مأزق اقتصادي من جزاء التفكيك الجمركي ، وذلك بسبب غزو المنتجات الأوروبية خاصة الصناعية | السوق الجزائرية ، بالمقابل لا تستفيد الجزائر بمزايا تفضيلية لصادراتها بسبب أن الرسوم المفروضة على السلع الأوروبية جد متدنية لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة فأصبحت صادرات الجزائر لديها منافسين أقوياء في السوق الأوروبية كصادرات جنوب شرق آسيا، أمريكا الجنوبية ..... الخ.

2- أثر الشراكة على القطاع الصناعي

إن الجهاز الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية لمواجهة حدة المنافسة الدولية، فالانفتاح نحو استيراد المنتوجات الصناعية خاصة التقنية إذا لم يلازمها التعاون الفني والمالي يؤدي إلى تدني المستوى الصناعي بسبب عدم مسايرتها للتطور التكنولوجي.

إن التفكيك الجمركي يؤدي بدون شك إلى التأثير على بعض المؤسسات الصناعية وذلك بسبب عدم قدرتها على المنافسة مما يؤدي إلى غلقها.

3- أثر الشراكة على القطاع الزراعي:

لم تحظى الزراعة بالعناية اللازمة مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع الصناعة والخدمات التي تستفيد منها دول الاتحاد، ويرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على الدعم الكبير من دول الاتحاد الأوروبي، هذا يعني أن الاتحاد أوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها ".[89]

4- أثر الشراكة على الاستثمار:

أبرمت الجزائر اتفاق الشراكة من أجل استقطاب أكبر حصة من الاستثمارات الأوروبية، وذلك بسبب الأطر القانونية المعقدة والتي لم تكن محفزا أساسيا لجذب الاستثمار إلى الجزائر، لذا نلاحظ أن الجزائر تحتوي على نسبة ضئيلة من حجم الاستثمارات الموجهة لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

5- أثر الشراكة على العمالة:

[89] معسكري سمرة - بوشنافة الصادق – مرجع سابق – ص 27

6- إن غزو السلع الأوروبية ذات التقنية والجودة العالية وبسعر منخفض مقارنة بالسلع المحلية ، ينجم عنه انخفاض الطلب الداخلي للسلع المحلية وهذا يتسبب في إفلاس المؤسسات الاقتصادية وغلقها بسبب عدم القدرة على منافسة المنتوج الأوربي وهذا ما يترتب عنه تسريح العمال ورفع معدل البطالة .[90]

المطلب الثالث: اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية

الفرع الأول : التعريف باتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية

أولا: ماهيتها

منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية. وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 ترليون دولار ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج. [91]

في الدورة العادية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي 18 بتاريخ 23-27 جانفي 2012 بأديس أبابا إثيوبيا، تم الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة قارية إفريقية AfCFTA بحلول سنة 2017، لتعزيز التجارة البينية في القارة من خلال تحديد خطة تشمل" السياسة التجارية، تسهيل التجارة القدرة الإنتاجية، البنى التحتية المتعلقة بالتجارة تمويل التجارة ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 ماي2019.

ثانيا: الغرض من انشائها :

تسعى الاتفاقية لوضع إطار تنظيمي شامل على مستوى القارة ويمكن حصر أهم أهداف الاتفاقية المذكورة في المادة (03) من نص الاتفاقية:

- إنشاء سوق قارية موحدة تشمل السلع والخدمات مع ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال والمستثمرين والاستثمارات وبالتالي تمهيد الطريق لإنشاء اتحاد جمركي قاري .
- تحرير التجارة بين دول القارة وتقديم التسهيلات المطلوبة لتوسيع التجارة البينية الإفريقية.
- رفع تنافسية للقطاع الصناعي والمؤسسات بالاستفادة من فرص الإنتاج على نطاق واسع تسهيل عملية الوصول للأسواق القارية والعالمية وتخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أفضل.
- توفير إمكانية تغيير مناخ الأعمال في القارة بغرض تشجيع رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، وتحسين هيكل التصدير والتجارة البينية بين دول القارة .[92]

[90] معسكري سمرة - بوشنافة الصادق – مرجع سابق – ص 28

[91] عميمور نور الدين - محروق زكرياء - الاثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية - مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد دولي - قسم العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير- جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل - 2021/2020- ص 27

[92] هندة خذيري ، بلقاسم تويزة - منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AfCFTA) كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية و آفاقها في ظل جائحة كوفيد-19 - مجلة المنتدى للدراسات و الابحات الاقتصادية - المجلد 06 - العدد 01 – 2022- 440 .

- تحفيز التعاون داخل التكتلات الإقليمية والقارية لخلق فرص العمل والاستثمار والتطور التكنولوجي.

ثالثا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

1- مرحلة المفاوضات :

في جانفي 2012 بأديسا بابا بأثيوبيا خلال القمة العادية الثامنة عشر للاتحاد الإفريقي التي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا أكدت دول الإتحاد الإفريقي على ضرورة المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى لإنشاء اتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنقيدا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في 3 جوان 1991 التي تقضي إلى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء اتحاد جمركي إفريقي بحلول العام 2035 ، وفقا لخطة إستراتيجية تقوم على 4 مراحل وهي:

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة.

ب تأسيس اتحاد جمركي قاري.

ج - تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.

د إنشاء سوق مشتركة إفريقية.

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية و إبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري. وكان الانطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في 2015 من طرف الإتحاد الإفريقي كما أكد الإتحاد على ضرورة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر (مامادو إيسوفو) بالترويج لمشروع منطقة التبادل الحر القارية وضرورة احترام اجال التوقيع عليها.

2- مرحلة التأسيس والمصادقة :

بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في 21 مارس 2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم اطلاق منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة الذي تم التوقيع عليه من طرف 49 دولة عضوا في الإتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول وتتطلب الاتفاقية إزالة ما نسبته 90% من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف استحداث سوق قارية موحدة مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وتسهيل إنشاء الإتحاد الجمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها .[93]

رابعا : الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس المنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، وتم توقيعه في كيجالي، حيث يتكون الاتفاق المنشئ لها من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها (31 مادة)،

[93] عميمور نور الدين - محروق زكرياء – مرجع سابق – ص 28 .

إلى جانب عدد (3) بروتوكولات مرفقة بالاتفاق، تتشكل هي وملاحقها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق ويشمل مضمون الاتفاق فيما يلي:

تتماشى أهداف هذا الاتفاق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا بشكل من شانه أن يسهل الاندماج بين الأسواق الإفريقية مع اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ويتضمن هذا الاتفاق أيضا بروتوكول التجارة في السلع وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها من المؤتمر ومجلس الوزراء، ولجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والأمانة.

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة وقواعد وإجراءات آلية تسوية المنازعات والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق. تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وينص هذا الاتفاق على إدارة آلية تسوية المنازعات المنشأة طبقا للمادة (20) منه والتي تهدف إلى ضمان سير عملية تسوية المنازعات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وعادلة ويمكن التنبؤ بها بما يتطابق مع أحكام هذا الاتفاق ليشكل بذلك عنصرا مركزا لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ فيما يخص نظام التجارة الإقليمية ويحافظ نظام تسوية المنازعات على حقوق الدول الأطراف والتزاماتها بموجب هذا الاتفاق وكذلك توضيح الأحكام السارية وفقا للقواعد العرفية في تفسير أحكام القانون الدولي العام.

وتتخذ قرارات مؤسسات منظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشأن المسائل الجوهرية بتوافق الآراء، كما تنشر كل دولة طرف قوانينها ولوائحها وإجراءاتها والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، فضلا عن التزامات أخرى بموجب اتفاق دولي يتعلق بأي مسألة تجارية يشملها هذا الاتفاق على جناح السرعة أو تجعلها في متناول عامة الناس من خلال مختلف الوسائط ولا يبطل هذا الاتفاق ولا يعدل ولا يلغي الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقات التجارية القائمة مسبقا والتي أبرمتها الدول الأطراف مع أطراف ثالثة[94].

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع والتجارة في الخدمات. والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة وقواعد وإجراءات آلية تسوية المنازعات والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعهدا وحيدا عند

[94] وليد حفاف – مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: المزايا و التحديات – مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية- المجلد 13 – العدد 03 – 2020 – ص ص 601 – 602 .

دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

ويفتح هذا الاتفاق للتوقيع والتصديق أو الانضمام أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي طبقا لإجراءاتها الدستورية، ويدخل الاتفاق وبروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين (22) لدى رئيس المفوضية، بصفته وديعا لهذا الاتفاق .

الفرع الثاني: الفرص و التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

أولا: الفرص التي تستفيد منها الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

التزمت الجزائر بالاتفاق المبرم المؤسس لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية من خلال التوقيع عليه خلال القمة الاستثنائية التي عقها الإتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 بكيغالي (رواندا)، لتنضم إلى 52 دولة إفريقية من أصل 55 من أعضاء الإتحاد الإفريقي.

ستشكل منطقة التبادل الحر فرصة سانحة للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري. وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف و تطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة و الاستثمار ، اللذين يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو و التنمية الاقتصادية المستدامة. فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا ب 1.2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 52% بدل النسبة الحالية التي لا تزيد عن 16%. تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية و التصنيع و خلق فرص العمل، زيادة على أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90% من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية.[95]

- ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين و المؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا.

[95] عميمور نور الدين - محروق زكرياء – مرجع سابق – ص ص 65 – 66 .

- -منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في بلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية.
- ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لاسيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب أفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية. وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الأفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها. كما سيساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجيستيكية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء شبكة بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وإفريقيا في السوق العالمي.
- ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية لتطوير المواد الخام، وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.
- تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الاستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.[96]

ثانيا: التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية مايلي :

- تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.
- عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التبادل الحر الأفريقية، بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين.

[96] عميمور نور الدين - محروق زكرياء – مرجع سابق – ص 66

- تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و 830 دولار خلال 2018، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.
- ضعف الاقتصاد الريعي" في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية و السوق الإفريقية خاصة الصين والهند وتركيا.
- غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر المنطقة التبادل الحر الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة والجدولين المواليين يوضحان أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنتي 2015و 2019.[97]

[97] عميمور نور الدين - محروق زكرياء – مرجع سابق – ص 67

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائري

في ظل تسارع وتيرة تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي، لم يعد الانفتاح التجاري خيارًا بديلًا للجزائر، بل أصبح ضرورة واقعية تتطلب تبني استراتيجية تمكّن من الاستفادة من إيجابياته وتجنب سلبياته. تتجه الجزائر نحو الانفتاح ال.+

تجاري كجزء من الإصلاح الاقتصادي، من خلال اتخاذ إجراءات واتباع سياسات تهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد الكلي. وقد فرض هذا التحرير عليها إلى جانب الخصخصة وتحرير الأسعار، بغرض التعزيز من كفاءة الأداء التجاري، وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وتسهيل عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تطور حجم المبادلات التجارية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تُعَدّ الصادرات جزءاً أساسياً من سياسة الانفتاح التجاري، لكن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط كمنتج رئيسي. في المقابل، تستورد الجزائر العديد من المنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية والمواد الخام والسلع المصنعة.

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2022

الشكل رقم (2-4): صادرات السلع و الخدمات للجزائر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

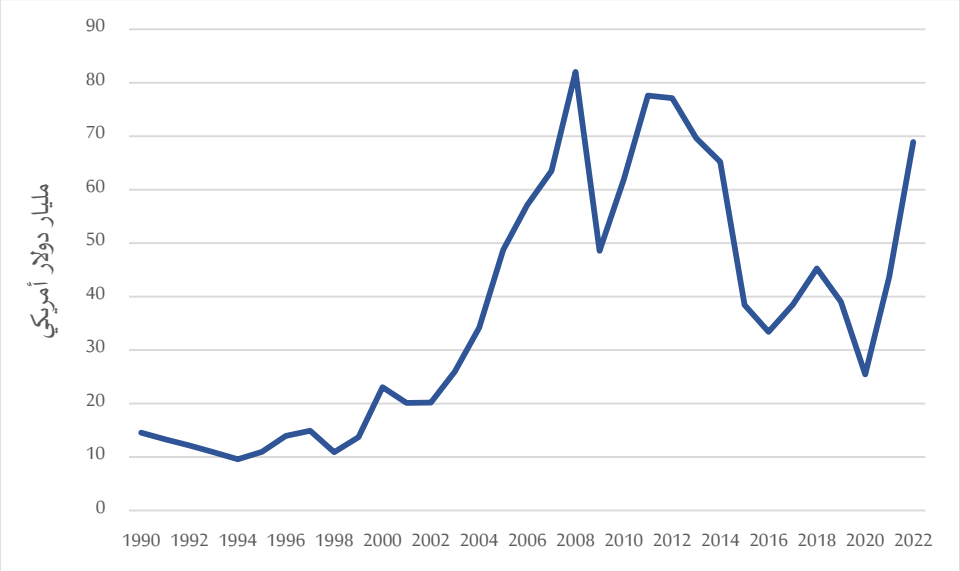

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات البنك الدولي (الملحق رقم 01)

نلاحظ من خلال الشكل 2-2 أن الجزائر عانت من انخفاض هو الأشد في قيمة الصادرات خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2000، و ذلك راجع لعدة أسباب اقتصادية و أمنية مرت بها البلاد خلال تلك الفترة ، أهمها: الإصلاحات

الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق، برنامج التثبيت و التكيف الهيكلي في 1994، كما كانت الديون الخارجية للجزائر مرتفعة بشكل كبير، و كذلك تراجع أسعار النفط في التسعينات ، الذي يعتبر أهم عنصر في الصادرات الجزائرية ، كما تزامنت الإصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة مع الاضطرابات الأمنية التي تعرف بالعشرية السوداء ، أثر هذه الأزمة سلبا على اقتصاد الجزائر بشكل عام ، و على الصادرات بشكل خاص .

في الفترة ما بين 2000 حتى 2008؛ شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاعا مستمرا في صادرته، بلغت ذروته في عام 2008 حيث بلغت الزيادة من حوالي 10 مليار دولار أمريكي في عام 1998 إلى حوالي 23 مليار دولار أمريكي في عام 2000 و توالى الارتفاع حتى بلغ حوالي 82 مليار دولار في سنة 2008 ، و قد رجع ذلك إلى الزيادة في أسعار النفط بسبب تداعيات حرب الخليج و احتلال العراق سنة 2001 .

بعد العام 2008 و مع حدوث الأزمة المالية للرهن العقاري تأثرت صادرات الجزائر من النفط و الغاز و استمرت بالانخفاض ، الذي أثر على الصادرات بشكل عام كون صادرات النفط أهم صادرات الجزائر ، و قد تراجعت هذه الاخيرة إلى 48 مليار دولار أمريكي في عام 2009 .

استمر تذبذب الصادرات من العام 2009 حتى 2018 من بين ارتفاع تارة و انخفاض تارة أخرى .

بعد العام 2018 حدث انخفاض كبير اخر وصل الى 25 مليار دولار في سنة 2020، و ذلك راجع الى انتشار جائحة كوفيد 2019 التي أدت بالدول الى التقليل من المبادلات التجارية و بالتالي حدوث انكماش في معظم الاقتصادات .

و مع السيطرة على الجائحة استعادت المبادلات التجارية نشاطاها ، و بدأ الاقتصاد بالتعافي، و رجع الطلب على النفط و الغاز و بالتالي ارتفعت صادرات الجزائر من جديد ، و وصلت عام 2028 إلى 68 مليار دولار أمريكي .

الفرع الثاني: تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2022

الشكل رقم (2-5): واردات السلع والخدمات للجزائر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

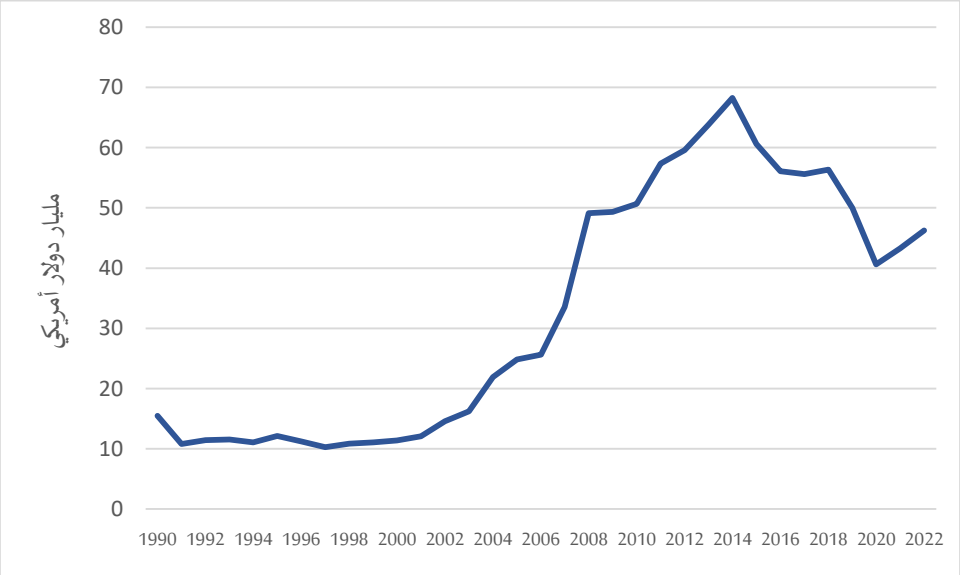

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات البنك الدولي (الملحق رقم 02)

من خلال الشكل رقم 2-3 يمكننا تحليل واردات الجزائر كما يلي:

الفترة 1990 – 2001: كانت واردات الجزائر خلال هذه الفترة منخفضة، فقد انخفضت من 15 مليار دولار أمريكي في سنة 1990، لتبلغ 11 مليار أمريكي سنة 2001.

ويرجع هذا الانخفاض الى برامج الإصلاح المطبقة على قطاع التجارة الخارجية، باتخاذ جملة من التدابير منها تخفيض قيمة الدينار ورفع الدعم عن بعض السلع، وخصخصة المؤسسات العمومية، إضافة الى عجز الدولة عن تسديد ديونها مما جعلها رهينة الإصلاحات المفروضة من الهيئات الدولية، هذا ما انعكس على انخفاض قيمة الواردات.

الفترة 2002 – 2014: بدأت واردات الجزائر بتسجيل ارتفاع ملحوظ مع بداية عام 2002 بقيمة حوالي 14 مليار دولار ووصلت الى أعلى قيمة لها في عام 2014 بحوالي 68 مليار دولار، ويرجع هذا الارتفاع المستمر في قيمة الواردات الى الزيادة في الأجور، وبالتالي زيادة الطلب على السلع خاصة السيارات، كذلك ارتفاع المواد الاساسية كالقمح وبودرة الحليب والسكر، بالإضافة الى برامج الاستثمارات الضخمة التي أطلقت منذ سنة 2001، زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، ضعف القطاع الفلاحي والصناعي وعجزه عن تلبية الحاجيات.

الفترة 2015 – 2022: انخفضت خلال هذه الفترة الواردات إلى 40 مليار دولار أمريكي، وذلك راجع الى الصدمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري حيث كانت لها انعكاسات مباشرة من خلال إقرار الحكومة بإتباع سياسة التقشف (ترشيد الواردات) وتسقيف العديد من السلع والمواد المستوردة كمنع استيراد الحديد والاسمنت، ورخص استيراد السيارات وإلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، بالإضافة الى سياسة التعويم المعتمدة من طرف بنك الجزائر للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية.[98]

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990 – 2022

شهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 - 2022 عدة تقلبات وتطورات تمثلت في تسجيل فائض في بعض الفترات وعجزا في فترات أخرى، ويمكن أن نوضح هذه التطورات من خلال الشكل الموالي.

الشكل (2-6): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2022

[98] عدة محمد – أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990-2022) – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د – تخصص مالية و تجارة دولية – قسم العلوم التجارية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – 2023/2022 -ص 205 .

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات البنك الدولي (الملحق رقم 04)

من خلال قراءة الشكل نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري سجل فائضا في أغلب فترات الدراسة من 1990 - 2022 حيث حقق خلال الفترة 1990 1993 قيم موجبة على التوالي 1.63 مليار دولار 4.42 مليار دولار 2.431 مليار دولار، 1.303 مليار دولار، وهذا الفائض راجع الى الارتفاع النسبي في أسعار المحروقات من جراء حرب الخليج وانسحاب العراق من السوق العالمية للبترول، لكن في سنتي 1994 1995 سجل الميزان التجاري عجزا قدر ب 1.025 مليار دولار، 0.521 مليار دولار بسبب تراجع أسعار البترول بعد انتهاء الحرب وارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي.

خلال السنوات 1996 - 2014 حقق فائض طوال هذه الفترة حيث سجل سنة 1996، 1997 فائض بمبلغ 4277 مليون دولار و5202 مليون دولار على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانخفاض قيمة الواردات بسبب حل الكثير من المؤسسات

العمومية، وغلق بعض وحدات الانتاج الخاصة بسبب المنافسة نتيجة تحرير التجارة الخارجية، أما في سنة 1998 فقد شهد انخفاض في رصيد الميزان التجاري أين بلغ 810 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول الى 11 دولار للبرميل الواحد نتيجة تداعيات الأزمة الأسيوية لسنة 1997، وكذا ارتفاع الواردات.

وواصل الميزان التجاري في تحقيق فائض الى أن وصل مستوى 12858 مليون دولار سنة 2000، ليعاود الانخفاض في سنة 2001 2002 حيث بلغ 9192 مليون دولار و 6816 مليون دولار بسبب انخفاض الطلب على البترول جراء أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتعافى تدريجيا ويحقق نموا ابتداء من 2003 الى غاية 2008 بسبب ارتفاع أسعار البترول من 40 دولار للبرميل الى 82.9 دولار للبرميل في أكتوبر 2007، وفي 2008 حقق الميزان التجاري أكبر فائض خلال فترة الدراسة بقيمة 39667 مليون دولار مستفيدا من أسعار البترول أين بلغ مستوى قياسي وصل 147 دولار للبرميل في جويلية 2008، وفي سنة 2009 سجل رصيد الميزان التجاري انخفاضا

حادا بلغ 6180 مليون دولار متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، أين بلغت أسعار البترول 40 دولار للبرميل مع نهاية 2008.

وابتداء من سنوات 2015 إلى غاية 2020 سجل رصيد الميزان التجاري في الجزائر رصيدا سالبا على التوالي، حيث بلغ - 16508 مليون دولار و - 17029 مليون دولار و - 10927 مليون دولار و - 7418 مليون دولار و9320 مليون دولار و - 13622 مليون دولار، وهذا ما يدل على هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء تقلبات أسعار البترول، وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج المحروقات، وهو أمر يلح بقوة على مرافقة القطاعات المصدرة باستمرار.. نفس الشيء بالنسبة لسنة 2020 حقق أيضا رصيدا سالبا بسبب الآثار السلبية للأزمة الصحية العالمية كورونا 2019، وفي سنتي 2021 و2022 حقق فائضا ب 1089 مليون دولار و8.689 مليار دولار خلال السداسي الأول 2022 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي، والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي من جراء رفع القيود والاجراءات الاحترازية المتخذة من مختلف بلدان العالم، بالإضافة الى الحرب الروسية الأكرانية وما تولد عنها من أزمة طاقة في العالم منذ جانفي 2022، وانعكاسها الايجابي على صادرات الدول المنتجة والمصدرة للنفط.[99]

المطلب الثاني: تطور الناتج الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الفترة (1990 – 2022)

الشكل (2-7) الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) خلال الفترة 1990 – 2022

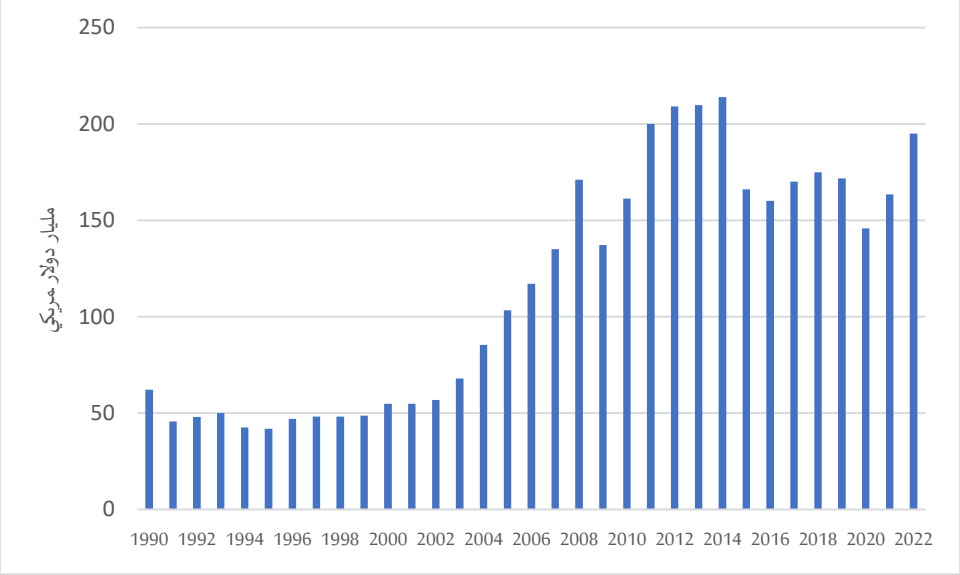

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات البنك الدولي (الملحق رقم 03)

الجدول رقم (2-5): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2022

[99] عدة محمد – مرجع سابق – ص 213

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1990	0.80%	2007	3.40%
1991	-0.20%	2008	2.40%
1992	1.80%	2009	1.60%
1993	-2.20%	2010	3.60%
1994	-0.90%	2011	2.90%
1995	3.80%	2012	3.40%
1996	4.10%	2013	2.80%
1997	1.10%	2014	3.80%
1998	5.10%	2015	3.70%
1999	3.20%	2016	3.20%
2000	3.80%	2017	1.30%
2001	3.00%	2018	3.10%
2002	5.60%	2019	1.00%
2003	7.20%	2020	-5.10%
2004	4.30%	2021	3.5%
2005	5.90%	2022	4.7%
2006	1.70%		

المصدر: عدة محمد – مرجع سابق – ص 216

من الشكل رقم 2-5 والجدول رقم 2-5 يمكننا ملاحظة ما يلي:

ما بين الفترة 1990 و2002: قيم الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 62 مليار دولار أمريكي خلال كل الفترة ما بين 1990 و2002، أي ان الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة لم يشهد أي تزايد كما أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة ما بين ارتفاع وانخفاض كانت أقلها سنة 1993 بمعدل 2.20%-، وذلك بسبب أن الاقتصاد الجزائري

خلال هذه الفترة كان يمر بمراحل متقلبة متأثرة ببقايا الاستعمار والسياسات الاشتراكية، بالإضافة الى تذبذب أسعار النفط وبداية الإصلاحات الاقتصادية.

ما بين الفترة 2002 إلى 2014: بدأت قيم الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع ووصلت إلى حوالي 213 مليار دولار أمريكي وهو اعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة وكذلك حقق 3.80% معدل نمو، وذلك راجع لاستفادة الاقتصاد الجزائر من ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من الفترة، مما مكنها من تحقيق قفزة اقتصادية وتحقيق تطور ملحوظ، وتتابعت الزيادة بفضل ارتفاع أسعار النفط.

اما الانخفاض والتذبذب الملاحظ في الفترة ما بين 2008 و2010 فهو راجع إلى الأزمة العالمية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط.

الفترة 2015حتى 2022: كانت هذه الفترة غنية بالأحداث الاقتصادية والعالمية التي أدت إلى حدوث انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ويمكن تبيان هذه الأحداث كما يلي:

سنة 2015: مع زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات والمتحدة وزيادة إنتاج النفط من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا في منتصف عام 2014، مما أثر على صادرات البلاد وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي بدوره، حيث انخفض إلى 165 مليار دولار أمريكي في عام 2015 وانخفض معدل النمو الى% 3.70 حتى% 1.30 سنة 2017.

خلال الفترة اللاحقة حقق الاقتصاد ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2015، وصل إلى 174 مليار دولار أمريكي سنة 2018.

القترة ما بعد 2020: مع بداية سنة 2020 تأثرت الجزائر كغالب الدول بجائحة كوفيد – 19، التي تسببت في تعطيل النشاط الاقتصاد، الذي أدى إلى انخفاض في الناتج إلى 145 مليار دولار أمريكي، ولم يتحسن الحالي إلا مع تعافي أسعار النفط تدريجيا في عامي 2021 و2022 وتحقيق ارتفاع في معدل النمو يقدر ب% 4.7 سنة 2022.

المطلب الثالث: مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر وعلاقته النمو الاقتصادي في الفترة (1990 – 2022)

الفرع الأول: تطور مؤشر الانفتاح التجاري للجزائر في الفترة 1990-2022

نسبة الانفتاح التجاري: هو مقياس لمدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي للبلد فكلما ارتفعت النسبة تعني أن البلد منفتح تجاريا ويعتمد بشكل كبير على الخارج. المعدل العالمي هو 56.4%.[100] ويظهر الشكل التالي تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر:

الشكل (2-8): مؤشرات الانفتاح التجاري خلال الفترة 1990 – 2022

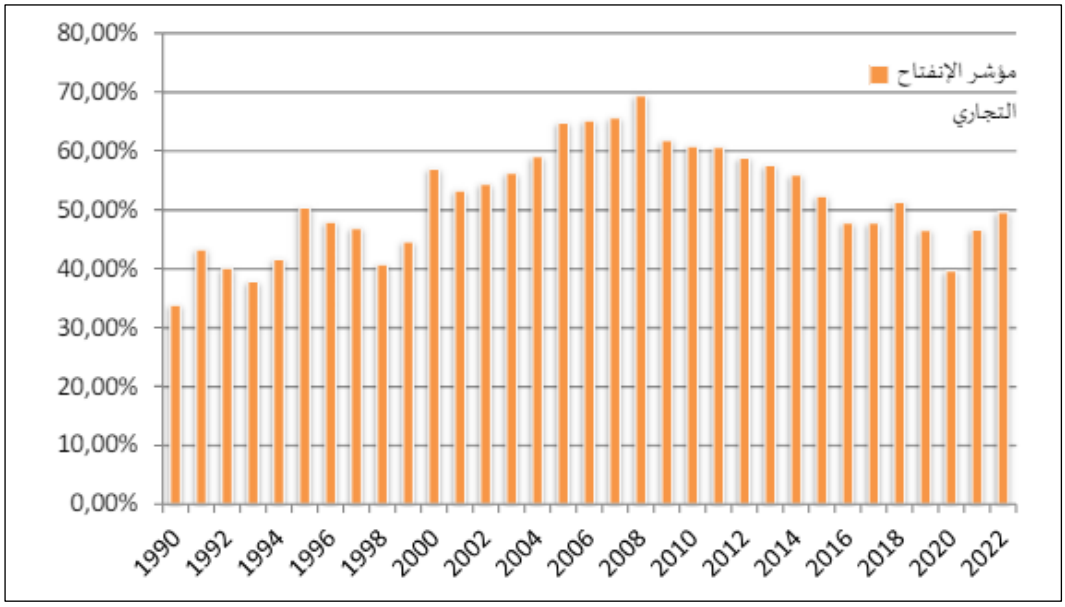

المصدر: عدة محمد – مرجع سابق – ص 220

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 2022، شهد تذبذبا ملحوظا بالارتفاع والانخفاض، ففي الفترة الممتدة من 1990 - 1999 سجل معدل الانفتاح التجاري معدلات منخفضة في أغلب سنوات هذه الفترة باستثناء سنة 1991 مسجلا نسبة 43.27%، لينخفض في سنتي 1992 ، 1993 بمعدل 40.08% و 37.80% على التوالي، ثم ارتفع في سنة 1994 ، 1995 ويرجع ذلك الى الاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، وسن بعض القوانين التحرير التجارة الخارجية، وفي سنوات 1996 1997 1998 انخفض معدل الانفتاح التجاري إلى نسبة 47.88% ، 46.86% ، 40.71% .[101]

أما بداية من الفترة 1999 سجل مؤشر الانفتاح التجاري معدلات مرتفعة خاصة خلال سنوات 2000-2008، وهذا بسبب العائدات البترولية وكانت أكبر درجة للانفتاح التجاري سنة 2008 ب 69.45%، ثم عاود الانخفاض من جديد إلى غاية 2019 ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والأزمة الاقتصادية 2014 ، بالإضافة الى الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية (سياسة التقشف، وقدر متوسط درجة الانفتاح

[100] الموقع الرسمي للأمم المتحدة – مؤشرات التجارة الخارجية للمنطقة العربية - تاريخ الاطلاع: 2024/05/18 - https://tradeindicators.unescwa.org/dashboard/Index_ar.html

[101] عدة محمد – مرجع سابق – ص220

التجاري من 1990 - 2022 بمعدل 51.66%، وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 51.66% في النشاط الاقتصادي الوطني.

الفرع الثاني: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 – 2022

يوضح الشكل الموالي علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 – 2022

الشكل(2-9): علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022

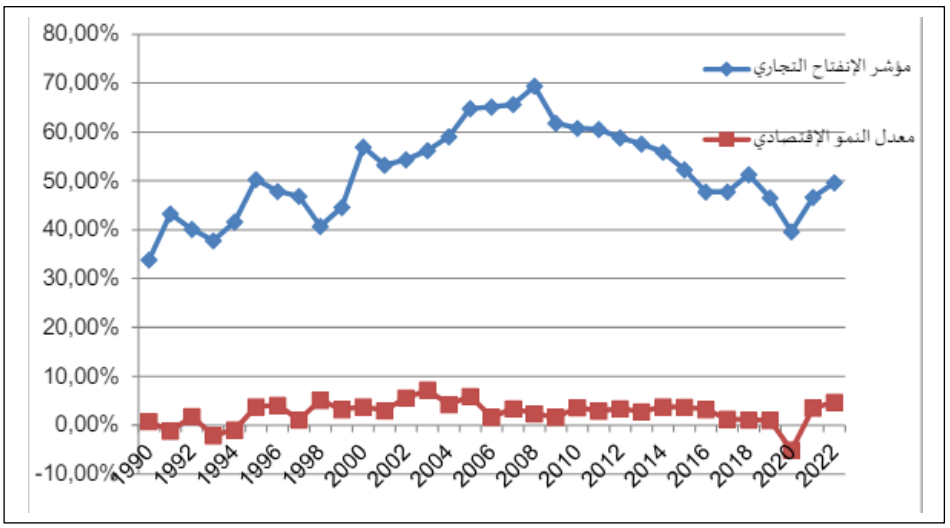

المصدر: عدة محمد – مرجع سابق – ص 221

نلاحظ من الشكل أن مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة 1990 - 1993 قد ارتفع عكس معدل النمو الاقتصادي الذي شهد انخفاضا خلال نفس الفترة، أما الفترة الممتدة من 1994 - 1998 فقد عرف كل من مؤشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تذبذبا واضحا، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر، ثم واصل معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع الى غاية 2005 باستثناء سنة 1999 ، 2001 2004 ، أما مؤشر الانفتاح التجاري فسجل ارتفاعا ملحوظا الى غاية 2008، لينخفض مجددا على خلاف النمو الاقتصادي الذي واصل التذبذب مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض خاصة الانخفاض الملحوظ في سنوات 2018 2019 2020 2021، وهذا كله راجع الى تهاوي أسعار البترول بعد أزمة 2014 جائحة كورونا 2019، أما في سنة 2022 فبدأ يسجل معدل مرتفع بسبب التعافي من الجائحة وما يمكن أن نستنجه أنه عدم وضوح العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي.[102]

[102] عدة محمد – مرجع سابق – ص 222

خلاصة الفصل :

لم تتبع الجزائر سياسة الانفتاح التجاري بشكل مباشر، بل مرت بمراحل تدريجية بدءًا بالتحرير الجزئي ثم المقيد وصولاً إلى التحرير الكلي. كان الهدف من هذه السياسة مواجهة تحديات السوق العالمية وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع. منذ 1994، أطلقت الجزائر برامج اقتصادية عديدة، منها تحت ضغوط وإصلاحات إجبارية، وأخرى لتعزيز النمو، تحسين البنية التحتية، وظروف المعيشة، وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن المحروقات. كما سعت إلى توقيع اتفاقيات إقليمية ودولية مثل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

من خلال تحليل التجارة الخارجية بين 1995 و2021، تبين أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، في حين أن التجارة العربية والأفريقية لم تصل إلى المستوى المطلوب. و في الفترة من 1990 إلى 2022، لم يحقق التحرير التجاري التنوع الاقتصادي المرجو، حيث تظل صادرات الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، رغم جهود الدولة لتعزيز الصادرات غير النفطية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تناولت هذه الدراسة أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر. في ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي نعيشها، نجد أن سياسة الانفتاح التجاري تحظى باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين والحكومات على حد سواء، حيث حدث تعزيز وتقوية سياسة الانفتاح التجاري بين الدول وتوحيد هذه السياسات على المستوى العالمي، خاصة في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة. اكتملت الأضلاع الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت سياسة الانفتاح التجاري ضرورة حتمية للاقتصادات التي تسعى لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وآليات السوق.

توصلت معظم الدراسات التطبيقية إلى أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ ولكن لا بد من مراعاة الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة ودرجة انفتاحها التجاري، خاصة فيما يتعلق بحماية الصناعات الناشئة. بعض الدول جنت ثمار هذا الانفتاح وحققت معدلات نمو مرتفعة، وبدأت تقترب من تحقيق مستوى الدول المتقدمة، خصوصاً تلك التي انضمت إلى تكتلات تجارية قوية مثل تجربة النمور الآسيوية. وعلى النقيض، هناك دول أخرى عانت من الأزمات الاقتصادية والديون الخارجية بسبب البرامج والإصلاحات الهيكلية المفروضة من المؤسسات الدولية، مما أدى إلى استمرار واتساع الفجوة بين الاقتصاديات.

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية لتحسين معدل نموها الاقتصادي واندماجها في الاقتصاد العالمي. نظراً للأحداث العالمية في أواخر الثمانينات، مثل الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1986 وانخفاض أسعار النفط، اضطرت الجزائر للتعامل مع المؤسسات الدولية وقبول شروطها. شملت الإصلاحات تحرير قطاع التجارة الخارجية تدريجياً منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، واعتماد اقتصاد السوق كخيار استراتيجي. أصدرت الجزائر العديد من القوانين والمراسيم لتحرير التجارة الخارجية تماماً بحلول عام 1994، وخفضت الحواجز الجمركية، وألغت نظام الحصص، وأنشأت هيئات لتشجيع الصادرات غير النفطية، وسعت للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

من خلال التطرق الى المفاهيم النظرية و دراسة الحالة توصلنا للإجابة على الفرضيات التي تم طرحها للإجابة على الإشكالية و هي كما يلي :

- **الفرضية الأولى** : نعم، يعتبر تبني سياسة الانفتاح التجاري استراتيجية مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول ؛

من خلال اختبار الفرضية التي ركزت على أهمية سياسة الانفتاح التجاري كاستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول، فأننا توصلنا أنه بالفعل و بالنظر الى تجارب العديد من الدولي في

تبني هذه الاستراتيجية مثل دول جنوب شرق اسيا (النمور الاسيوية) التي حققت نجاحا اقتصاديا كبيرا من خلال التركيز على التجارة الحرة .

- **الفرضية الثانية :** الانفتاح التجاري يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر زيادة التبادل التجاري، جذب الاستثمارات الأجنبية، نقل التكنولوجيا، تحسين الكفاءة الاقتصادية، وتوسيع قاعدة المعرفة؛

من خلال اختبار هذه الفرضية وجدنا أن بالفعل الانفتاح التجاري يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي حيث أن فتح الأسواق امام التجارة العالمية يجذب الاستثمارات الأجنبية التي تجلب معها رأس المال و الخبرات الإدارية و التكنولوجيا .

- **الفرضية الثالثة** : الجزائر اعتمدت سياسات لتخفيض الرسوم الجمركية، وتوفير تسهيلات للاستثمار، وتعزيز البنية التحتية، ودعم الصناعات المحلية، وتوقيع اتفاقيات تجارية لتحقيق الانفتاح التجاري.

أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر اتخذت إصلاحات هيكلية، تخلت عن الاحتكار الحكومي، انضمت الى المنظمة العالمية للتجارة، و شاركت في مختلف التكتلات الدولية و الإقليمية ، كل ذلك لتعزيز الانفتاح التجاري و زيادة التبادل التجاري .

النتائج التي خلصت إليها الدراسة :

من خلال دراسة حالة الجزائر التي تم فيها اسقاط المفاهيم النظرية على الواقع توصلنا الى النتائج التالية :

- اتخذت الجزائر طرق و سياسات و اصلاحات مختلفة منذ بداية التسعينات حتى الان من أجل تحقيق تحرير تجاري يعود بنتائج ايجابية على الاقتصاد لكن وقفت محدودية الصادرات الجزائرية التي يغلب معظمها الصادرات الريعية من الاستفادة من هذا التحرير و دفع عجلة النمو نحو واقع أفضل.
- تتعدد و تتنوع العوامل التي أدت الى عدم تحقيق اثار اقتصادية واضحة من الانفتاح التجاري نذكر منها:
  - معاناة الجزائر من تحديات هيكلية تعيق قدرتها من الاستفادة الكاملة من الانفتاح التجاري مثل البيروقراطية، و ضعف البنية التحتية و قلة التنويع الاقتصادي ؛
  - تغيرات في الأسواق العالمية مثل انخفاض أسعار النفط و الغاز الذي يعتبر المنتج الأساسي في الصادرات الجزائرية ؛
  - نقص القدرة التنافسية للشركات الجزائرية مع الشركات الأجنبية بسبب قيود التجارة الدولية؛

- تأثير كل من الاضطرابات السياسية و الاجتماعية التي قد تعود بالسلب على الاستقرار الاقتصادي و تثبط الاستثمار و التجارة .

الاقتراحات :

من خلال الدراسة النظرية و دراسة الحالة توصلنا إلى طرح الاقتراحات التالية بهدف تحقيق نمو اقتصادي من خلال تحرير التجارة الخارجية و اتباع سياسة الانفتاح التجاري :

- **تنويع الصادرات:** يجب تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير وتنويع قطاعات الصادرات بما يعكس القدرات التنافسية للجزائر، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصدرة؛
- **تحسين البنية التحتية:** ينبغي تعزيز البنية التحتية اللوجستية والنقل والاتصالات لتحسين القدرة على التجارة الدولية وزيادة الاستثمارات الأجنبية؛
- **تعزيز التكامل الإقليمي** : يمكن للجزائر تعزيز التكامل الإقليمي من خلال المشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية والإقليمية التي تعزز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

آفاق الدراسة :

من خلال الدراسة النظرية التي أظهرت فيها التعاريف أهمية الانفتاح التجاري و اثاره على النمو الاقتصادي و من خلال دراسة حالة الجزائر التي رأينا من خلالها واقع الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، نقترح المواضيع التالية حول الانفتاح التجاري كسياسة لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائري هي كما يلي :

- تحليل تأثير سياسات الانفتاح التجاري على نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر؛
- دراسة تأثير اتفاقيات التجارة الحرة على الاقتصاد الجزائري وتحليل الفرص والتحديات المترتبة عنها؛
- دراسة تأثير التحرر التجاري على قطاع الزراعة في الجزائر وتحليل فرص تطويره وتعزيز تنافسيته .

قائمة المراجع

المراجع:

أ/- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- روبرت مريفي – دروس مبسطة في الاقتصاد – مؤسسة هنداوي – 2010 .

2- سعد عبد الكريمي حمادي الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي - التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) – دار الدكتور للعلوم – الطبعة الأولى – 2023 .

3- والت ويتمان روستو – مراحل النمو الاقتصادي- وكالة الصحافة العربية – جمهورية مصر العربية - طبعة 2021 .

ثانيا : الأطروحات و الرسائل الجامعية

4- إكرام مياسي، جميلة الجوزي – موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه- تخصص نقود و مالية – قسم علوم التسيير - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة الجزائر 3 – 2016/2015 .

5- توات عثمان – اتفاقيات التجارة الاقليمية : التشابكات ، فرص و تحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول العربية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التحليل الاقتصادي – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير – جامعة الجزائر 3 – 2012 .

6- حداد بسطالي – أثر سياسة الانفتاح التجاري على انمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص علوم اقتصادية – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة محمد بوضياف المسيلة – 2020/2019 .

7- سداوي نورة - أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة 1980- 2014 دراسة حالة الجزائر - اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة وهران 2 - 2019/2018.

8- عبد اللاوي الزهرة- السياسات التجارية وأثرها على حجم واتجاه التجارية الخارجية في ظل الانفتاح التجاري (دراسة حالة الجزائر 2009-2019) - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث – تخصص مالية وتجارة دولية – شعبة علوم تجارية – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة زيان عاشور الجلفة – 2023/2022 .

9- عدة محمد – أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990-2022) – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د – تخصص مالية و تجارة دولية

– قسم العلوم التجارية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – 2023/2022 .

10- فيروز سلطاني- دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) – مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاد دولي- قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد خيضرة بسكرة – 2013/2012 .

11- ولد عمري عبد الباسط – إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013) – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير – تخصص اقتصاد كمي – شعبة علوم اقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – 2016/2015.

ثالثا : الأوراق البحثية

12- أسماء عدائكة، السايح بوزيد – السياسة التجارية و علاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016- مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة – العدد 04 – جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي – الجزائر – جوان 2018 .

13- أحمد الشاذلي ، محمد عدوي، محمد إسماعيل ، عبد الناصر أحمد ، عرفان الحسني ، سالي شعلة، جمال قاسي، كريم زايدي ، مينرفا خضر -التجارة العربية البينية ، الواقع و التحديات و الافاق المستقبلية -صندوق النقد العربي – 2022 .

14- حمزة فطيمة – التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية حالة بعض التكتلات الاقتصادية – مجلة العلوم الانسانية – المجلد 22 – العدد 02- 2022 .

15- خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب - رابطة دول جنوب شرط آسيا (الأسيان) ASEAN نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - المجلد 05- العدد 06 - 2009/01/01

16- دالع وهيبة – المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي " النيباد كآلية التنمية الشاملة " – مجلة دراسات استراتيجية – المجلد 09 – العدد 18 – 2013/01/01 .

17- رميدي عبد الوهاب - منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)وآثارها على الدول الأعضاء - مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة -المجلد 10- العدد 02 - 2006/12/20 .

18- زدون جمال ، بن جدو عائشة - الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة - 1980 -2014 مجلة العقار للدراسات الاقتصادية - المجلد - 02 العدد - 03 ديسمبر2018 .

19- زعيتري صارة، شويكات محمد – الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2017 – مجلة البحوث والدراسات التجارية – مجلد 03 – عدد 02 – سبتمبر 2019 .

20- ساطور رشيد – دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية علاقات وروابط – مجلة التراث – العدد 10 – جامعة الجلفة - ديسمبر 2013 .

21- سمير حفاصي ، عبد القادر خليل – دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة (1990- 2019) – مجلد 06- عدد 02 – مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية – 2020.

22- شروق علي الشهري، نشوى مصطفى محمد - أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية - قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود.

23- [1] عبدوس عبد العزيز - سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الاخر - مجلة الباحث - العدد 08 – 2010 .

24- عثماني أنيسة ، بوحصان لامية – دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر – المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية – المجلد 03 – العدد 01 – ديسمبر 2013 .

25- عرباني عمار – اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساتها على المؤسسة الجزائرية – مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة – حجم 15 – العدد 03 – 2011/06/01 .

26- عميمور نور الدين - محروق زكرياء - الاثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية - مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد دولي - قسم العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل - 2021/2020

27- فضيلة ملواح – محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 – 2018) - Revue d'économie et de statistique appliquée – المجلد 17 – العدد 02 – جوان 2020 .

28- فوزية خدا كرم – التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية – مجلة العلوم السياسة – العدد 43 – 2019/04/23 .

29- قلعي كريمة، حيدوشي عاشور - قياس أثر التحليل المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة (1990- 2017) المجلد 6 - العدد 2 -مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات- ديسمبر 2021 .

30- كفية قسميوري ، علوي شمس نريمان – عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي و معوقاته بالاتحاد الافريقي – مجلة التكامل الاقتصادي – المجلد 07 – العدد 03 - سبتمبر 2019 .

31- [1] لوالبية فوزي، طعيبة محمد سمير، الجودي محمد علي – أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر " الفترة 1997-2017 أنموذجا" – مجلة المعيار – المجلد 11- العدد 3 – سبتمبر 2020 .

32- معسكري سمرة - بوشنافة الصادق- تقييم اتفاق التعاون الأوروبي الجزائري – مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية – المجلد 08 – العدد 03 – 2014/10/01 .

33- نرمين مجدي – مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي – سلسلة كتيبات تعريفية العدد (19) – صندوق النقد العربي – 2021 .

34- نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني - تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017) - مجلة الإنسانية والاجتماعية - المجلد 7 - العدد 2-جامعة قسنطينة 2 - ديسمبر 2020.

35- هبة الله احمد سليمان - تاثير الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد - 19 المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - المجلد - 52 العدد -02 يوليو. 2022 .

36- هندة خذيري ، بلقاسم تويزة - منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AfCFTA) كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية و آفاقها في ظل جائحة كوفيد-19 - مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية - المجلد 06 - العدد 01 – 2022.

37- وجدان مهدى أحمد ، إيهاب عبد الله عباس – تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية و ضرورة تفعيلها دراسة حالة الدول العربية – مجلة رماح للبحوث و الدراسات – العدد 57 – ماي 2021.

38- وليد حفاف – مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: المزايا و التحديات – مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية- المجلد 13 – العدد 03 – 2020 .

رابعا: المطبوعات الأكاديمية :

39- بن شني عبد القادر – تسيير عمليات التجارة الدولية – مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثالثة – تخصص تجارة دولية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – 2022/2021.

40- سامي بلبخاري – نظريات التجارة الدولية – مطبوعة محاضرات السنة الثالثة ليسانس – تخصص مالية وتجارة دولية – قسم العلوم التجارية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة 08 ماي 1945 قالمة – 2022/2021 .

41- خالد المرزوك – السياسات التجارية – الاقتصاد الدولي – كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة بابل .

42- نويوة عمار - مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي - مقدمة لطلبة السنة الثالثة LMD -تخصص تجارة - قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الحاج لخضر - 2014/2013 .

خامسا: المو اقع الالكترونية

43- الموقع الرسمي للأمم المتحدة – مؤشرات التجارة الخارجية للمنطقة العربية - تاريخ الاطلاع: 2024/05/18 - https://tradeindicators.unescwa.org/dashboard/Index_ar.html

ب/ - باللغة الإنجليزية:

44- Alina-Petronela HALLER - Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge - Economy Transdisciplinarity Cognition – Vol 15 – 1/2012.

45- My-Linh Thi Nguyen, Toan Ngoc Bui- Trade openness and Economic Growth: A Study on Asean-6 - Economies - Vol 09 - Num 113 – 2021 .

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تبيان تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق الى الجانب النظري للانفتاح التجاري والتكتلات الاقتصادية العالمية وكذا دراسة حالة الجزائر أثناء عملية تحريرها للتجارة للوصول إلى الأهداف المرجوة فيما يخصص تحقيق نمو اقتصادي وقفزة في الاقتصاد الوطني معتمدين في ذلك على كل من المنهج التاريخي، الوصفي والمنهج التحليلي.

كما و تطرقت هذه الدراسة الى مختلف الإصلاحات و التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني عامة و اقتصاد التجارة الخارجية خاصة ، و تحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

كانت النتائج المتواصلة اليها هي : تعتمد التجارة الخارجية في الجزائر على النفط و الغاز كأساس لها و أي تغير في أسعارها يغير من وضع الاقتصاد كلية ، لا توجد علاقة واضحة بين الانفتاح التجاري في الجزائر و النمو الاقتصادي، حيث أوضحت المعطيات أن أي تغير في المؤشرات الاقتصادية كان سببه تغير في أسعار النفط و الغاز ، و بالتالي فان الجزائر بحاجة للتنوع في منتجاتها .

الكلمات المفتاحية : الانفتاح التجاري – السياسة التجارية – التجارة الخارجية – التكتلات الاقتصادية .

Abstract : This study aims to elucidate the impact of trade openness on economic growth in Algeria by delving into the theoretical aspect of trade openness, global economic blocs, and a case study of Algeria during its trade liberalization process to achieve desired goals regarding economic growth and a leap in the national economy, relying on historical, descriptive, and analytical methods.

Furthermore, the study addresses various reforms and developments witnessed in the national economy in general, and foreign trade economy in particular, analyzing various indicators related to foreign trade. Through this, the following conclusions were drawn: Foreign trade in Algeria relies on oil and gas as its foundation, and any change in their prices alters the overall economic situation. There is no clear relationship between trade openness in Algeria and economic growth, as data showed that any changes in economic indicators were caused by fluctuations in oil and gas prices. Consequently, Algeria needs to diversify its products.

Key Words: Trade openness – Trade policy – Foreign trade – Economic blocs.

الملاحق

الملحق رقم 01: صادرات السلع و الخدمات – الجز ائر

Data Source	Data Source	Data Source	Data Source	Data Source
	Country Code		########	مؤشرات التنمية العالمية
DZA	Indicator Name			
صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	Indicator Code			
NE.EXP.GNFS.CD				
1.06E+09	1960			
1.13E+09	1961			
3.96E+08	1962			
6.67E+08	1963			
7.3E+08	1964			
7.09E+08	1965			
7.9E+08	1966			
7.9E+08	1967			
8.91E+08	1968			
1.01E+09	1969			
1.07E+09	1970			
9.36E+08	1971			
1.38E+09	1972			
2.22E+09	1973			
5.12E+09	1974			
5.24E+09	1975			
5.86E+09	1976			
6.41E+09	1977			
6.73E+09	1978			
1.04E+10	1979			
1.45E+10	1980			
1.53E+10	1981			
1.4E+10	1982			
1.36E+10	1983			
1.38E+10	1984			
1.37E+10	1985			
8.19E+09	1986			
9.53E+09	1987			
9.16E+09	1988			
1.04E+10	1989			
1.45E+10	1990			
1.33E+10	1991			
1.22E+10	1992			
1.09E+10	1993			
9.59E+09	1994			
1.09E+10	1995			
1.4E+10	1996			

1.49E+10	1997
1.09E+10	1998
1.37E+10	1999
2.31E+10	2000
2.01E+10	2001
2.02E+10	2002
2.6E+10	2003
3.42E+10	2004
4.87E+10	2005
5.71E+10	2006
6.35E+10	2007
8.2E+10	2008
4.85E+10	2009
6.2E+10	2010
7.76E+10	2011
7.71E+10	2012
6.97E+10	2013
6.52E+10	2014
3.85E+10	2015
3.34E+10	2016
3.85E+10	2017
4.52E+10	2018
3.9E+10	2019
2.55E+10	2020
4.37E+10	2021
6.89E+10	2022
	2023

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي -

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=DZ

الملحق رقم 02: واردات السلع و الخدمات – الجزائر

Data Source	Last Updated Date
مؤشرات التنمية العالمية	########

Country Name	الجزائر
Country Code	DZA
Indicator Name	واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
Indicator Code	NE.IMP.GNFS.CD
1960	1.83E+09
1961	1.64E+09
1962	4.17E+08
1963	9.95E+08
1964	8.56E+08
1965	8.1E+08
1966	7.49E+08
1967	7.29E+08
1968	9.32E+08
1969	1.2E+09
1970	1.42E+09
1971	1.4E+09
1972	1.74E+09
1973	2.75E+09
1974	4.69E+09
1975	6.68E+09
1976	6.58E+09
1977	8.75E+09
1978	1.06E+10
1979	1.09E+10
1980	1.28E+10
1981	1.37E+10
1982	1.31E+10
1983	1.26E+10
1984	1.47E+10
1985	1.55E+10
1986	1.48E+10
1987	1.23E+10
1988	1.34E+10
1989	1.59E+10
1990	1.55E+10
1991	1.08E+10
1992	1.15E+10
1993	1.16E+10
1994	1.11E+10
1995	1.21E+10
1996	1.12E+10
1997	1.03E+10

1.09E+10	1998
1.11E+10	1999
1.14E+10	2000
1.21E+10	2001
1.45E+10	2002
1.62E+10	2003
2.19E+10	2004
2.48E+10	2005
2.57E+10	2006
3.36E+10	2007
4.91E+10	2008
4.93E+10	2009
5.07E+10	2010
5.74E+10	2011
5.96E+10	2012
6.38E+10	2013
6.83E+10	2014
6.06E+10	2015
5.61E+10	2016
5.56E+10	2017
5.63E+10	2018
5E+10	2019
4.06E+10	2020
4.33E+10	2021
4.62E+10	2022
	2023

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي -

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?locations=DZ

الملحق رقم 03: الناتج المحلي الإجمالي – الجزائر

Data Source	Last Updated Date
مؤشرات التنمية العالمية	########

Country Name	Country Code	Indicator Name	Indicator Code
الجزائر	DZA	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	NY.GDP.MKTP.CD
			1960
			1961
			1962
			1963
			1964
			1965
			1966
			1967
			1968
			1969
			1970
			1971
			1972
			1973
			1974
			1975
			1976
			1977
			1978
			1979
			1980
			1981
			1982
			1983
			1984
			1985
			1986
			1987
			1988
			1989
			1990
			1991
			1992
			1993
			1994
			1995
			1996
			1997

4.82E+10	1998
4.86E+10	1999
5.48E+10	2000
5.47E+10	2001
5.68E+10	2002
6.79E+10	2003
8.53E+10	2004
1.03E+11	2005
1.17E+11	2006
1.35E+11	2007
1.71E+11	2008
1.37E+11	2009
1.61E+11	2010
2E+11	2011
2.09E+11	2012
2.1E+11	2013
2.14E+11	2014
1.66E+11	2015
1.6E+11	2016
1.7E+11	2017
1.75E+11	2018
1.72E+11	2019
1.46E+11	2020
1.63E+11	2021
1.95E+11	2022

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي -

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ

الملحق رقم04: ميزان المدفوعات – الجزائر

Data Source	Last Updated Date		Country Name	الجزائر
مؤشرات التنمية العالمية	30-05-2024		Country Code	DZA
			Indicator Name	ة للدولار الأمريكي)
			Indicator Code	BN.GSR.GNFS
			1960	
			1961	
			1962	
			1963	
			1964	
			1965	
			1966	
			1967	
			1968	
			1969	
			1970	
			1971	
			1972	
			1973	
			1974	
			1975	
			1976	
			1977	-1435820350
			1978	-2589071838
			1979	-246803578
			1980	1816831490
			1981	1781126363
			1982	1477290256
			1983	1468635149
			1984	1572829659
			1985	2180476550
			1986	-1300848163
			1987	1522761522
			1988	68472692.64
			1989	424784809.2
			1990	3355174104
			1991	4698239987
			1992	
			1993	
			1994	
			1995	
			1996	
			1997	
			1998	
			1999	
			2000	
			2001	
			2002	
			2003	
			2004	
			2005	24201000000
			2006	31947000000
			2007	30125606755
			2008	32476308402
			2009	-909806577
			2010	9943077525
			2011	17000013501
			2012	12805677995
			2013	2923291765
			2014	-7677836863
			2015	-2.5385E+10
			2016	-2.7449E+10
			2017	-2.2403E+10
			2018	-1.5701E+10
			2019	-1.5708E+10
			2020	-1.7445E+10
			2021	-2451655745
			2022	22441022513

المصدر : الموقع الرسمي للبنك الدولي -

https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD?locations=DZ